

مِنْ أُصُولِ بَغْدَادِ الْخَطِّيَّةِ - ذَاتِ الْأُصُولِ الْبَصْرِيَّةِ - لِكِتَابِ سَيَّبِيهِ دِرَاسَةٌ اِكْتِنَاهِيَّةٌ

♦ د. أسامة بن عبد الرزاق شيراني (*)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيِّدنا ونبينا مُحَمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين، أما بعدُ،
فإنَّ منزلةَ كتابِ سَيَّبِيهِ ١٨٠هـ لا تخفى على طالبي علمِ العَرَبِيَّةِ خاصَّةً والعلومِ اللسانيةِ عامَّةً، وقد كثرتِ التصانيفُ والمؤلفاتُ والدراساتُ فيه كثرةً بالغةً، وأوعبَ الناسُ قديمًا وحديثًا، إذ كانَ البَحْرَ وَقُرْآنَ النَّحْوِ، وعليه وردَ المجتهدونَ، ومنه صدرَ الفُحُولُ. وقد طُبِعَ الكِتَابُ مرَّاتٍ عديدةً، وأشهرُ نَسْخِهِ التي يُعَوَّلُ عليها الباحثونَ: نشرةُ باريس، وكلكتا، وبولاق، ثمَّ نشرةُ عبد السلامِ هارونَ ١٤٠٨هـ فنشرةُ البكَّاء، ولا تزالُ نشرةُ هارونَ أُسْرَها بين أهلِ العَرَبِيَّةِ حتَّى يومنا هذا، ولستُ في مَعْرِضِ بيانِ المُقَدِّمِ منها.
وكانَ عَوْلُ هارونَ على جُمْلَةٍ من الأُصُولِ الْخَطِّيَّةِ المحفوظةِ بدارِ الكُتُبِ المِصرِيَّةِ للمتنِ وشروجهِ، ذواتِ الأرقامِ: ٦٥ نحو م و ١٤١ نحو و ١٤٠ نحو و ١٢ نحو ش و ١٣٦ نحو و ١٣٧ نحو و ٩٠٠ نحو، ومن التيمورية ٥٢٨ نحو، ومن فيضِ الله ١٩٨٤-١٩٨٧، وجُلُّها مُتَأَخَّرٌ

(*) الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - كلية اللغة العربية

جداً، وظلَّ اعتماده عليها في تفاوتٍ، ما خلا نُسخةً واحدةً عتيقة، لم يُولها اهتماماً كبيراً مع قَدَمِها، والعتيقُ مَظِنَّةُ الإفادة، وقد نَعَتَهَا قَائِلاً: «النُّسخة رقم ١٢٩ م نحو، وهي في جزأين، الأوَّلُ منهما بخطٌ قديمٌ جداً في ١٢٦ ورقة، وهي أوراقٌ متناثرة بخطوطٍ مُختلِفة، بعضها أحدثُ من بَعْضٍ، وفيها كثيرٌ من القَفَرات، وآخرها بابٌ ما يُختارُ فيه أن تكونَ المصادرُ من الأسماءِ والصفاتِ... والثاني في ١٢٠ ورقة بخطٍ قديمٍ أيضاً مخالفٍ للأوَّل، أوَّلُه: بابٌ ما إذا لحقته لا لم تُغَيِّرْه عن حاله التي كان عليها قبلَ أن تُلحَقَه، وآخره: هذا بابُ الأحيانِ في الانصرافِ وعدمِ الانصرافِ، وقد اقتبسَ ديرنبورغ من الجزء الأوَّل من هذه النُّسخة فقط، وأشار إليها بالرمز E، والانتفاعُ بهذه النُّسخة جدُّ عسير، ولا تصلحُ لغير الاستنساخ»^(١).

فَصَدَّ لَوْصِفِهِ عَامَّةُ الباحثين عن هذا الأصل العتيق ولم يُعْنَوْا به؛ إِنْ نَظَرْنَا وَإِنْ امْتَحَانًا لكلام الأستاذِ وَإِنْ إفادَةً من ظواهره، ولعلَّ المَصَوَّرَةَ التي كانت بين يَدَيْهِ غيرَ مَلَوْنَةٍ، والاعتمادُ على الصُّورِ المِكْرُفَلْمِيَّةِ مُلْبِسٌ على كثيرٍ من الناظرين، لعفاء آثارها، وحَفائِها عنهم، فلا تَرى منها غيرَ رُقومٍ باهتة، وأحرفٍ رقيقة كَلِيلَةٍ، وقد زاد الأمرُ إيهاً ما -مِنْ قَبْلِهِ- اقتضابُ مُفَهْرَسِي مَخْطُوطات دار الكُتُبِ المِصرِيَّةِ، حينَ ذكروا أنَّ القسمَ الأوَّل

(١) «الكتاب»، سيبويه، بتحقيق: عبدالسلام هارون: ٥٨/١ مَقْدَمَةُ التحقيق.

من هذه النُّسخة للجزء الأوَّل من الكِتَابِ، والقسمَ الثاني للجزء الثالث^(٢)، من غير أن يُقَيِّدُوا ذلك ويُبينوا عَنْهُ.

وقد يَسَّرَ اللهُ لِي النَّظَرَ في هذه النُّسخة^(٣)، فَعَرَضْتُ كلامَ الأستاذ وغيره على مَحَكِّ النَّظَرِ، وخالَصْتُ منه إلى ضَعْفِ قَالَتِهِ، ورأيت الإبانة عن ذلك في هذا البحثِ، راجياً من الله وحده انتفاعَ السيبويهيِّينَ -وَمَنْ لَفَّ لِفَهُمْ- به.

وَسَلَكْتُ فِيهِ مَسَلَكَ الوَصْفِ مُعْتَمِداً على جُمْلَةٍ مِنْ قَوَاعِدِ عِلْمِ المَخْطُوطِ الكوديكولوجيا^(٤) المعروفِ عِنْدَ بَعْضِ بعلم الاكتناه، وهو عِلْمٌ دَرَسَ الكِتَابَ المَخْطُوطَ أو صناعته -التي تشملُ الأحبارَ والأوراقَ وقواعِدَ النَّسخِ والتَّجْلِيدِ وخوارِجَ النصِّ وهَلْمٌ جَرًّا-^(٥)، كما انْتَفَعْتُ بشيءٍ مِنْ نَظَرِ عِلْمِ الخِطاطَةِ أو الباليوغرافيا، وهو عِلْمٌ دراسةِ الكِتَابَاتِ القَدِيمَةِ^(٦)، وطَبَّقْتُ شيئاً من مسائلِ

(٢) يُنظَرُ: «فهرسُ مَخْطُوطاتِ دار الكُتُبِ المِصرِيَّةِ»: ١٥٢/٢.

(٣) أَشْكُرُ لأخي الدُّكْتُورِ عيدِ صُبْجي إِكْرَامَهُ وإفضالَهُ عَلَيَّ بتصويرِ هذه النُّسخة، فجزاه اللهُ عني خيراً.

(٤) يُنظَرُ: «المَخْطُوطاتُ»، ألفونس دان، ترجمة: مصطفى الطوبى: ٩٤.

(٥) يُنظَرُ: «علم الاكتناه العَرَبِيَّ الإسلامي»، قاسم السامرائي: ١٧-٢٠.

(٦) يُنظَرُ: «المرجع في علم المَخْطُوطِ العَرَبِيَّ»، آدم جاسك، ترجمة مراد تدغوت: ٢٩٦-٢٩٧، و«علم المَخْطُوطِ العَرَبِيَّ بحوث ودراسات»، معهد المَخْطُوطات: ١٤-١٥.

ومقارنة أوراقه بنشرة هارون.

• تقديم:

جاء خبر هذه النسخة في فهرس دار الكتب المصرية بقول المفهرس: «الموجود منه الجزء الأول في مجلد... والجزء الثالث، رواية أبي جعفر أحمد بن رستم، عن أبي عثمان المازني، في مجلدين مخطوطين بخط قديم، سنة: ٣٥١، بهما تقطيع»^(٨). وفي هذا الوصف إجمال وإيهام، فإن النسخة عبارة عن قسمين مختلفين، وكل قسم منهما يكون قطعة متصلة من الكتاب، وإن كان في الثاني منهما انقطاع يُقدر بثلاث وثلاثين صحيفة تقريباً - في نسخة هارون -، ولعلها عشر ورقات من المخطوط، والمذكور في الفهرس أن القسم الأول للجزء الأول من الكتاب، والقسم الثاني للجزء الثالث، وهو غير دقيق أيضاً، كما أن خط القسم الأول غير خط القسم الثاني، والأول في ستة أجزاء صغيرة من الكتاب، والثاني عبارة عن الجزء الثالث من نسخة متأخرة عن الأولى.

ولعل أوسع من عرض لهذه النسخة هي د.

جونيف أومبير في رسالتها الموسومة بـ:

LES VOIES DE LA TRANSMISSION DU
KITAB DE SIBAWAYHI

وقد ترجمها مؤخراً الأستاذ مراد تدغوت، ونشر ترجمته معهد المخطوطات العربية، بعنوان: «كتاب سيوييه - طرق الرواية وتقاليد النقل -»،

(٨) «فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية» - مصدر سابق: ١٥٢/٢.

علم الهجاء القديم، الذي اصطَلَح المعاصرون على تسميته بالإملاء^(٧)، وخصّصت بحثي بالقسم الأول من هذه النسخة، لأنها عبارة عن قطعتين من نسختين مختلفتين جُمعتا في لَفِق واحد، ورأيت أن استيعاب الحديث عن النسختين مما يُطيل البحث، فاقترعت على القسم الأول - وهو الأهم في نظري -، على أن يكون للثاني حديث - إن شاء الله - في قابل الأيام.

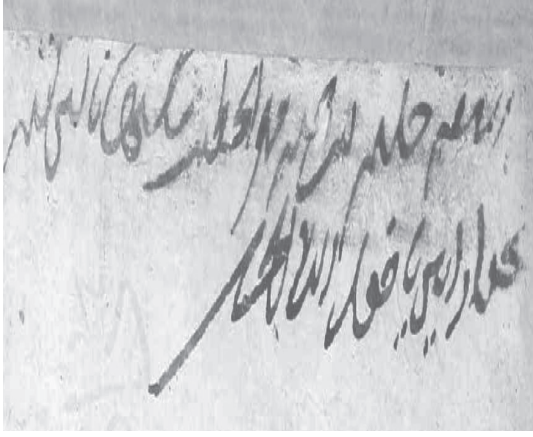
وكان غرضي في ذلك كله أمور، منها:

- إعادة النظر في كلام هارون - رحمه الله -، وإنزال هذا الأصل العتيق منزلته من نسخ الكتاب. - تحقيق أصل رواية القطعة الأولى من هذه النسخة، والكشف عن دلائل نسبتها إلى مجالس المازني ٢٤٩ هـ البصرية.

- الكشف عن جوانب بحثية لا يحفل بها الدارسون، وهي نافعة من وجوه شتى.

- اختبار هذه المخطوطة بمقارنة ظواهرها الكتابية ونسبتها إلى زمانها الصحيح أو المقارب له.

وقد اقتضت هذه الدراسة وضعها على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، فكان الأول منها: في وصف أبرز مظاهر مصورة النسخة وحواشيها وخوارج نصوصها، والثاني في التعريف برجال النسخة وعصرها ومصرها، والثالث في أبرز مظاهر الخط والنقط في النسخة، والرابع في ترتيب القسم (٧) يُنظر: «قواعد الكتابة العربية في علمي الخط والنقط»، أسامة شيراني: ٧٥-٨٠.

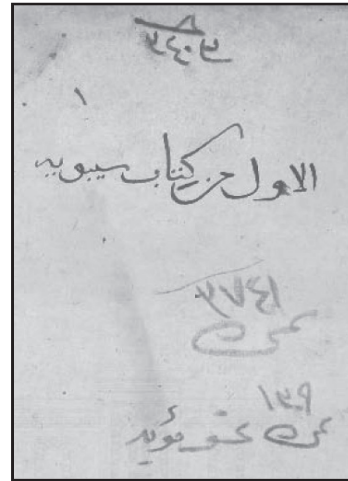


وبعضه بسبب الرطوبة، ومنه: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذه الأسماء التي أُعْمِلَ... وأخوك وهنوك. الواو فيهنَّ أصلية، لأنَّ الاسم لا يكون أقلَّ من ثلاثة [أحرف]...، فإذا نقص من الثلاثة فهو ناقص، والعَرَب كَلَّفَتِ الواو الدَّلالة على الإعراب فَضَمَّتْ ما قبلها، فَبَقِيَتْ ساكنة، فدَلَّتْ على الرفع، وقالت: رأيتُ أباك، ففتحتُ ما قبلها فصارتُ أَلْفَاءً، فدَلَّتْ على النَّصبِ، وقالت: مررتُ بأبيك، فكسرتُ ما قبلها فصارتُ ياءً، فدَلَّتْ على الجرِّ، والدليلُ على ذلك أنك تقولُ في [تثنية] الجرِّ والنَّصبِ: أَبَوَيْكَ، فتجيءُ بالواو وهي لامُ الفعل، وتجيءُ بالياء علامةً للنَّصبِ [والجرِّ، ولو كانتِ الواو علامةً زائدةً للرفع لما تَبَتَّتْ في تثنية النَّصبِ والجرِّ، وأصلُ أبٍ وأخٍ: أَبُو وأخُو، إلا أنَّهم حذفوا في الإفراد لأنَّ المفردَ في الكلام أكثرُ من المضاف، وهم -لِما يَكْتُرُ في كلامهم- يُلْزَمُونَ التخفيف، فحذفوا الواو، فإذا أضافوا حذفوها على ما ذكّرنا. وأمّا قولهم: فُوك، فإنَّهم ألزَمُوا العَيْنَ الدَّلالةَ على الإعرابِ لأنَّ

فَعَرَضَتْ لِروايَتِها وَبَعْضِ حواشِيها ومظاهِرَ من حَظِّها ونَقَطِها، ومالَتْ إلى أَنَّ القِسمَ الثاني منها أَقَدَمُ من الأوَّل^(٩)، وقد أُبْنِتُ عن بعضِ ما أراه غيرَ موافِقٍ للصوابِ مما نَتَرْتُهُ في كتابِها.

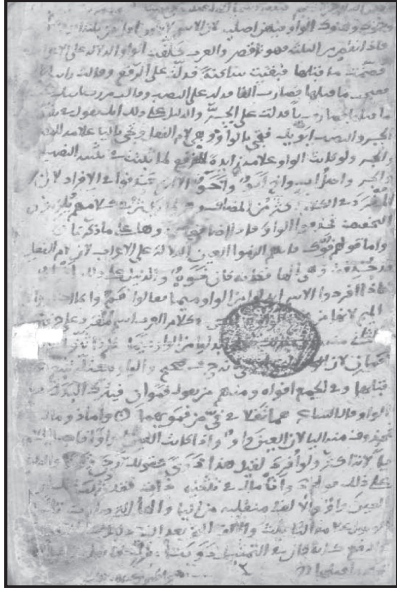
المَبْحَثُ الأوَّل: أبرِزْ مظاهِرَ مُصَوِّرةِ النُّسخةِ وَحواشِيها وَخَوارجِ نُصوصِها

يقعُ هذا القِسمُ بحسبِ ترقيمِ دارِ الكُتُبِ في ١٢٧ ورقة، منها المُضَافُ حديثًا، في أولِها وآخِرِها، ويبتدئُ كِتابُ سيبويهِ فيها من الورقةِ الثالثة. أمّا الورقةُ الأولى: فَعَلِيها العُنوانُ بِحَظِّ مُتَأخَّرٍ على وَرَقٍ يُشَبِّهُهُ، مع أرقامِ مُفَهَّرِسي دارِ الكُتُبِ المِصرِيَّة، وفي أيمِنِها كِتابَةٌ غيرُ مُبَيَّنَّة، ولعلَّها تَقْيِيدُ أَحَدٍ مَن آلتْ إليهم النُّسخةُ:



وأما الورقة الثانية: ففي وَجْهِها نصُّ نَحْوِيٍّ في الأسماءِ الخمسة، طُمِسَ بعضُه بسببِ الترميمِ

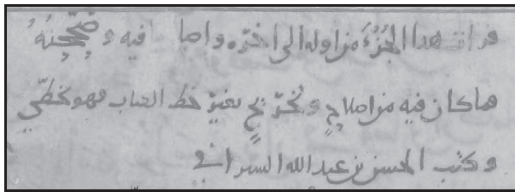
(٩) يُنظَرُ: «كتاب سيبويهِ - طرق الرواية وتقاليد النقل-» جونيف أومبير، ترجمة: مراد تدغوت: ٦٣، ٧٠، ٨٠، ١٠١، ١٣٤، ١٤٠، ١٥٢، ١٧٧، ١٩٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٣١٢، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٨٦، وغيرها.



وَجْهُ الْوَرَقَةِ الثَّانِيَةِ

شَرَحَهُ، وَلَمْ أَرَهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ، وَإِنْ أَشْبَهَ كَلَامَ الْمُتَقَدِّمِينَ.

فَهَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّصُّ السَّابِقُ بَخْطُ السِّيْرَائِيِّ؟ وَخَطُّهُ ثَابِتٌ فِي أَصُولٍ عَدَّةٍ، مِنْهَا نُسْخَةٌ الْمُقْتَضَبُ لِلْمُبَرَّدِ ٢٨٥هـ، الْمَحْفُوظَةُ بِمَكْتَبَةِ فَاضِلِ أَحْمَدَ بَاشَا بَكُوبِرْلِي، بِرَقْمٍ: ١٥٠٧-١٥٠٨، وَهَذِهِ صَوْرَتُهُ:



وَسَيَاتِي مَزِيدٌ بَيَانٌ لِذَلِكَ فِي الْكَلَامِ عَلَى خَطِّ النُّسْخَةِ، وَهُوَ خَطٌّ قَدِيمٌ مِنْ خَطُوطِ الْقَرْنَيْنِ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ الْهَجْرِيَّيْنِ.

وَأَمَّا ظَهْرُ الْوَرَقَةِ الثَّانِيَةِ: فَقَدْ كُتِبَ كَلَامُهَا عَلَى عَرَضِ الْوَرَقَةِ لَا طَوْلِهَا، وَجَاءَ بِخَطِّينِ

لَامَ الْفِعْلِ قَدْ حُذِفَتْ وَهِيَ الْهَاءُ، فَكَأَنَّهُ كَانَ قَوْهً، وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَفْوَاهُ، فَإِذَا أَفْرَدُوا الْأِسْمَ أَبَدَلُوا مِنَ الْوَاوِ مِيمًا، فَقَالُوا: فَمٌ، وَإِنَّمَا اخْتَارُوا الْمِيمَ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِ الْوَاوِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ مَفْرَدٌ عَلَى حَرْفَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا وَاوٌ، فَلِذَلِكَ... أَبَدَلُوا مِنَ الْوَاوِ مِيمًا، فَإِذَا تَنَوَّا [قَالُوا:] [فَمَانَ، لِأَنَّ الْمِيمَ أَقْوَى، لِأَنَّهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ وَالْوَاوُ مُعْتَلَّةٌ تَتَّبِعُ مَا قَبْلَهَا، وَفِي الْجَمْعِ: أَفْوَاهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: فَمَوَانٌ، فَيَتْرُكُ الْبَدَلَ مِنَ الْوَاوِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

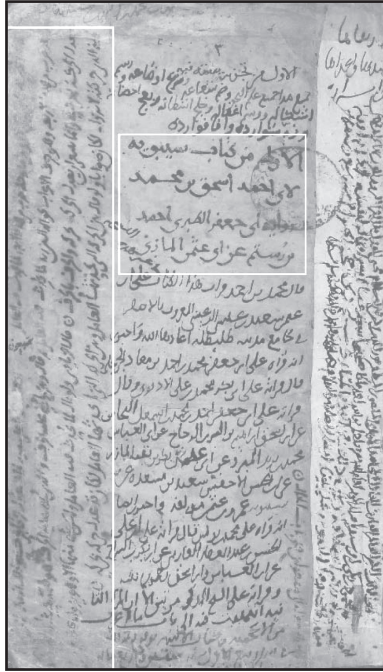
هُمَا تَفَلَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيهِمَا

وَأَمَّا ذُو مَالٍ فَمَحْذُوفٌ مِنْهُ الْيَاءُ، لِأَنَّ الْعَيْنَ وَاوٌ، وَإِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ وَاوًا فَاجْعَلِ اللَّامَ يَاءً لِأَنَّهُ أَكْثَرُ، وَلَوْ أُفْرِدَ لَقِيلَ: هَذَا ذَوِي، كَقَوْلِكَ: رَحَى وَقَفَا، وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ: ذَوَاتَا مَالٍ فِي تَثْنِيَةِ ذَاتٍ، فَقَدْ [أَثْبَتَ ذَلِكَ] أَنَّ الْعَيْنَ وَاوٌ وَالْأَلْفُ مُنْقَلِبَةٌ مِنَ الْيَاءِ، وَالْهَاءُ الَّتِي صَارَتْ تَاءً... مِنَ التَّائِيثِ، وَالْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَ الذَّالِ... كَأَنَّهُ قَالَ فِي التَّمْثِيلِ: ذَوَيْتَ^(١٠)، وَخَاتِمَةُ النَّصِّ غَيْرُ لَائِحَةٍ، وَفِي آخِرِ الْوَجْهِ بِخَطِّ ضَعِيفٍ جَدًّا: «[فَتَحَّ] الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ»:

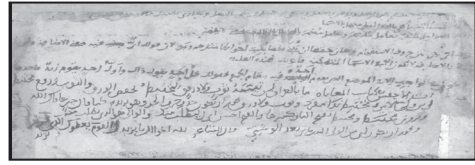


وَالْأَقْرَبُ لِلذَّهْنِ أَنَّهُ السِّيْرَائِيُّ ٣٦٨هـ شَارِحُ الْكِتَابِ، غَيْرَ أَنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَى نَظِيرٍ لِهَذَا النَّصِّ فِي (١٠) «الكتاب»، سَيَبَوِيهِ، مَخْطُوطِ بَدَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ: و/٢.

وأما الورقة الثالثة: فَوَجَّهَهَا هو غاشية النسخة القديمة، وقد تعاورتها أيدي الكتبة، فرأينا فيها عدة خطوط، وهذه صورتها:



مُخْتَلِفِينَ، فالأولُ منهما من جنسِ الخطِّ السابق، والثاني من خطوط القرنِ الخامسِ فما بعده، ولونُ مادته أَجلى من سابقه.



وقد جاءت كلمات القلم القديم في فوائد نحوية مختلفة، منها الظاهرُ وغيرُ الظاهر. وأما ما خُطَّ بالمتأخر عنه فَمَعْرُوفٌ لكتاب - ما يزالُ مفقودًا - من كُتُبِ الأَخْفَشِ الأَوْسَطِ ٢١٤ هـ، إذ يقولُ فيه الناقلُ: «أنشد الأَخْفَشُ في كتابِ المعاياة^(١١):

مَا بِالْعِرَاقِ لِمَنْ تَيَمَّمَهُ

تَوْبٍ وَلَا وَرِقٍ لِمُخْتَبِطٍ

بخفض الِوَرِقِ والتَّوْبِ ورفع مختبِط.

لِمَنْ وَلي الأَمْرَ، ومختبِطٌ نداءٌ مفردٌ، وتوبٌ ولا ورقٌ يجوزُ أن يكونَ حَذَفَ حرفَ الجرِّ وهو يُريده، كما قال: خير عافاك الله، ويُروى: مُخْتَبِطٌ ومُخْتَبِطٌ بفتحِ التاء وكسرِها والفتح أحسن، أي الذي يطلبُ منك، والوالي هو الذي يُطَلَبُ مِنْهُ، ويجوزُ أن يكونَ لي من الوالي الذي يأتي بعد الوَسْمِيِّ، قال الشاعر:

لِلهِ أَخْوَالِكَ يَا يَزِيدُ

لِ الْقَوْمِ يُعْطُوكَ الَّذِي تُرِيدُ^(١٢)»

(١١) ذكره غير واحدٍ ممن ترجم للأخفش الأوسط، وهو كتابٌ في تفسيرِ الأبياتِ المُلغزِ بها.

(١٢) «الكتاب»، مخطوط - مَصْدَرٌ سابق: ٢/ظ.

فأقدمُ ما كُتِبَ في هذا الوجهِ عنوانَ الكتابِ وما تحته، ثمَّ الكِتَابَةُ اليسرى، وبقيةُ الكلامِ بخطِّ من خُطِيطِ النصفِ الثاني من القرنِ الخامسِ الهجريِّ.

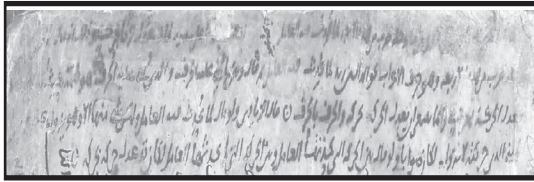
وفي أعلاه: «الأولُ من تجزئة ستة فيه. جمَع هذا جميع علم النحو، وضَمَّ شَعَاعَهُ...»^(١٣)، فقولُه: تجزئة ستة فيه، أي: ستة أجزاء فيه، وهي عبارةٌ مشهورة في أوائل الكتب القديمة وقسمتها، ثم تليها سَجَعَاتٌ مِنْ لَفْظِ ابْنِ جَنِّي ٣٩٣ هـ في خصائصه، إذ قال: «ولما كان النحويون بالعرب لاجقين، وعلى سمتهم آخذين، وبالأفاظهم متحلين،

(١٣) «الكتاب»، مخطوط - مَصْدَرٌ سابق: ٣/و.

وثانيهما: إثبات زَمَانِ الْوَرَقِ الْمُضَافِ فِي آخِرِ
هذا القسم، لمشابهته الْوَرَقِ الَّذِي كُتِبَ عَلَيْهِ الْقَيْدُ
السابق، والاهتداءً بِذَلِكَ إِلَى تَأْرِيخِهِ.

وإذا قارنا هذه النسخة بنسخة هارون، وبما
أثبتته د. سليمان العيوني في حواشي كتاب سيبويه
وجدنا فيها حواشي بالخط القديم والمتأخر لم
تثبت في النسخ المتأخرة، وحواشي أخرى ثابتة في
المتأخرة، ووجوهاً من الاتفاق والاختلاف، فمن
نماذج ذلك:

ما وقع في أيسر الغاشية التي مرّت صورتها قريباً:

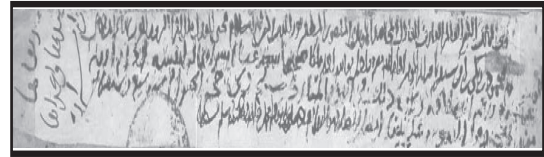


إذ جاءت الحاشية في نقد قول سيبويه
وتصحيح لفظه حين قال: «وإنما نكرت ثمانية
مجارٍ إلى قوله: «العوامل»، ومما فيها: «قال: ...
عليها بحرف، والذي بُني عليه الحرف هو ضمة
حيث ... يعدل الحركة بحرف، وإنما ينبغي أن
يعدل الحركة بحركة والحرف بالحرف. قال
الزيادي: ولو قال: لما يُحدث فيه العامل، وليس
شيءٌ منها إلا وهو يزول... الذي حركته لا تزول
لكان صواباً، ولو قال: بين الحركة التي يُحدثها
العامل وبين الحركة التي لم يُحدثها العامل لكان

المخطوطات بدار الكتب المصرية - حديث في هذا القيد،
وأفادني بأن هذه الكلمات المقروءة كافية في إثبات الوقفية،
وكثيراً ما يقع للمفهرسين مثل هذا.

ولمعانِيهِمْ وَقُصُودِهِمْ آمِينَ؛ جاز لصاحب هذا
العِلْمِ الَّذِي جَمَعَ شَعَاعَهُ، وَشَرَعَ أَوْضَاعَهُ، وَرَسَمَ
أَشْكَالَهُ، وَوَسَمَ أَغْفَالَهُ، وَحَلَجَ أَشْطَانَهُ، وَبَعَجَ
أَحْضَانَهُ، وَزَمَّ شَوَارِدَهُ، وَأَفَاءَ فَوَارِدَهُ، أَنْ يَرَى
فِيهِ نَحْوًا مِمَّا رَأَوْا، وَيَحْذُوهُ عَلَى أُمَّتِهِمُ الَّتِي
حَدَوْا»^(١٤).

وأما الكِتَابَةُ أَيُّمَنْ الْوَجْهِ فَقَدْ أَفَدَتْ مِنْهَا أَمْرَيْنِ
-على خفائها وضعف خطها-:



أولهما: ذِكْرُ الْمَلِكِ نُورِ الدِّينِ مُحَمَّدِ زَنْكِي
٥٦٩هـ، وَمِمَّا بَانَ لِي مِنْ أَوْصَافِهِ فِي السِّطْرَيْنِ
الأولين: «ذي الممالك... العالم العارف العادل
المجاهد... المنصور المظفر نور الدين وليث
الإسلام، محيي الدول، ملك... الروم والعرب...
محمود زنكي ابن سيدنا أمير المؤمنين أدام الله...
ملكاً صحيحاً... لنفسه... وذلك في اليوم المبارك...
ذي حجة الحرام، سنة سبع و[...]»^(١٥)، وهذا
النص مع ما فيه من إشكال والتباس -كأنَّ أَحَدًا
من النَّاسِ اسْتَقَلَّ مِدَادَهُ فزَادَهُ طَمَسًا مِنْ حَيْثُ
يُرِيدُ الْإِيضَاحَ - مُفِيدٌ فِي كَوْنِ هَذِهِ النُّسخة مِمَّا
مَلَكَهُ الْمَلِكُ الْعَادِلُ نُورُ الدِّينِ وَأَوْقَفَهُ»^(١٦).

(١٤) «الخصائص»، ابن جني، تحقيق: محمد النجار:
٩٠٣/١.

(١٥) «الكتاب»، مخطوط - مصدر سابق: ٣/و.

(١٦) جرى بيني وبين الشيخ المفيد صالح الأزهرى -خبير

قد عدَلَ حركةً بحركة»^(١٧).

والصواب عند المازنيّ أَنْ تَكُونَ أربعة مجاري، لأنَّ حركات أواخر المبنيات كحركات أوائلها، ويُردُّ بأن حركات أواخر المبنيات يُوقف عليها بالسكون، فإذا وصلتْ حُرِّكت، فقد خالفت حركات الأوائل «^(٢١)، ولم ترد هذه الحاشية في حواشي كتاب سيبويه المطبوعة.

وفي وَجْهِ الورقة التي تليها:

جاءَ المتن - مُقارناً بنُشْرَةِ هارونَ -^(٢٢): «وإنَّما ذكرتُ [لك] ثمانية مجارٍ لأُفرِّقَ [بين ما يدخله] ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدثُ فيه العاملُ -وليس شيءٌ منها إلا وهو يزولُ عنه- وبين ما [يُبْنَى عليه الحرف] بناءً لا يزولُ عنه لغير شيءٍ أحدثتُ ذلك فيه من العوامل، التي لكلِّ [عامل] منها ضربٌ [واحدٌ] من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف [حرفُ الإعراب].

فالرفع والجر والنصب [فالنصب والرفع والجر] والجزم لحروفِ الإعراب، وحروفُ الإعراب [للأسماء المتمكِّنة]، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أفعلُ أنا، وتَفعل أنتَ أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن»^(٢٣).

ومن الحواشي التي وردت -على ما أميلَ من

(٢١) «الكتاب»، مخطوط - مَصَدْرُ سابق: ٣/ظ.
(٢٢) يُنظَرُ: «الكتاب» - مَصَدْرُ سابق: ٣١/١، وما بين مَعْقُوفَتَيْنِ إشارةٌ لما بين المطبوعِ والمخطوطِ من اختلاف.
(٢٣) «الكتاب»، مخطوط - مَصَدْرُ سابق: ٤/و.

وقد تكرر هذا النقدُ بَعْدَ ورقةٍ -كما سيأتي-، وأورده المُبْرَدُ في مسائلِ الغلطِ بعبارةٍ قريبة، وحكى ابنُ ولادٍ ٣٣٢هـ -نسبته إلى المازنيّ أيضاً^(١٨)، وزادتِ الحاشيةُ السابقة نقلًا عن الرِّياديّ ٢٤٩هـ في تصحيح قول سيبويه الآنف، وهو ممَّا لم أره في الحواشي المتأخِّرة.

ومنهما ما وقع في ظَهْرِ غاشية النُسْخَةِ، إذ ابتدأ الكاتبُ بالبسملةِ ثُمَّ بالبابِ الأوَّل من أبوابِ الكِتَاب، وأُثبتَ في الأصلِ رواية [هذا بابُ علمٍ ما الكلمُ من العَرَبِيَّة]، بتنوينِ علمٍ، ثم جاءَ من حواشي هذه الصفحة^(١٩):

- بقلمِ الأصل: ويجوز: علمٍ ما، مع إثبات صح فوق علمٍ بالمتن.

- بالقلمِ المتأخِّر: اختصارٌ لبعض ما أورده السيرافيّ في شرحِ مجاري أواخر الكلم^(٢٠)، ومما تيسرت لي قراءته منها: «جعلها تجري، والحركة تجري... قيل: الحركة لما كانت تنتقل من اسم إلى اسم جعلَ الاسم يجري فيها، ويجوز أن يكونَ جعل مجاري جمع مُجرى، ومُجرى مصدر.

(١٧) «الكتاب»، مخطوط - مَصَدْرُ سابق: ٣/و.

(١٨) يُنظَرُ: «الانتصارُ لسيبويه على المُبْرَد»، ابن ولاد، تحقيق: زهير سلطان: ٣٤-٤٤.

(١٩) يُنظَرُ: «الكتاب»، مخطوط - مَصَدْرُ سابق: ٣/ظ.

(٢٠) يُنظَرُ: «شرح كتاب سيبويه»، السيرافيّ، تحقيق: رمضان عبدالتواب، وآخرين: ١/٣٦ فما بعدها، وفي ٤٦ إشارةً لكلام المازني والرد عليه.

الكلام السابق- أيمن الصفحة:

«يعني بقوله: (بين ما يدخله): الدال من زيد، وهي... الإعراب، ويعني بقوله: بين ما يُبنى عليه الحرف بناء الحركة من... حيث، تعدل حركة بحرف، وهذا مثل...»^(٢٤).

وتحتها تحشية على قوله: (للأسماء المتمكنة)، وفيها: «وحد الاسم المتمكن: أن يكون الاسم للمسمى حياً كان أو ميتاً، ولا يكون فيه معنى غير التسمية».

وفي أيسر الصفحة تحشية على (يبنى عليه الحرف): «يعني بالحرف: اللام من قبل والنون من أين»، وتحتها حاشية متعلقة بما أُثبت في أيمن الصفحة، وفيها نُقل عن أبي جعفر: «وجه الكلام: أن يعدل حركة بحركة أو حرفاً بحرف، وهو قد عدل حرفاً بحركة. قال أبو جعفر: وهذا يُعاب»^(٢٥)، والنقل هنا يُحتمل أن يكون لراوي النسخة أبي جعفر الطبري بعد: ٣٠٤هـ، ويُحتمل أن يكون لأبي جعفر النَّحَّاس ٣٣٨هـ، وكلتا الحاشيتين بالخط القديم.

وتحتها حاشية بالخط المتأخر، وعلى قوله السابق (حرف الإعراب): «وهو الدال من زيد»^(٢٦). وكلُّ هذه لا تراها في النسخ المتأخرة، ولا المطبوع من حواشي كتاب سيبويه.

(٢٤) «الكتاب»، مخطوط- مَصَدَّرُ سابق: ٤/و.

(٢٥) «الكتاب»، مخطوط- مَصَدَّرُ سابق: ٤/و.

(٢٦) «الكتاب»، مخطوط- مَصَدَّرُ سابق: ٤/و.

وأما ظهر الورقة: ففيه حواشٍ كذلك بالقلمين القديم والمتأخر عنه، وإن طُمست أجزاء منها بسبب الرطوبة أو قص أطراف الورقة، ومما وافقت فيه بعض النسخ الرباحية نسختنا: إيراد حواشي للأخفش الأوسط في أصل الكتاب مع بيان ذلك بعلامة المقابلة قبلها وبعدها، فمن ذلك أول الحاشية الأولى: «قال أبو الحسن: ليس في الأفعال...»، واتصلت بها الحاشية الثانية مصدرًا بـ «وقال أبو الحسن: لا يدخل الأفعال الجر...»^(٢٧)، والحاشية الثانية مطابقة لما نُبت في نسخة ابن دادي ٢/و من جهة إثباتها في المتن، وإثبات تُقيم مكان يقيم^(٢٨).

وكثير من حواشي الأخفش الأوسط في هذا القسم منسوب إليه، ومثبت في أصل الكتاب، مع التفريق بينه والمتن بعلامة المقابلة، وثم حواشٍ أخرى غير منسوبة إليه مُثبتة في طرر النسخة مع عزوها في النسخ المشرقية والمغربية اللاحقة إليه، وثم اختلاف عن بعض الحواشي من جهة نقصان عبارتها عما أُثبت في النسخ اللاحقة، وتتبع كلُّ هذا يُخرج البحث عن غايته، وهذا ثبت بثمان من الحواشي المنسوبة للأخفش وغير المنسوبة

(٢٧) يُنظر: «الكتاب»، مخطوط- مَصَدَّرُ سابق: ٤/ظ.

(٢٨) يُنظر: «حواشي كتاب سيبويه» أبو علي الفارسي وآخرون، تحقيق: سليمان العيونى: ١/٤٦، وفي بعض الحواشي إشارة إلى أن الثانية ليست في نسخة الزجاج الثانية، وليست في نسخة غير نسخة المبرد. يُنظر: المصدر السابق، والحاشيتان: ١، ٢ في الصفحة نفسها.

م	المَخْطُوط	المَطْبُوع	المُقارَنَة
١.	٤/ظ	٤٥/١	مُطابَقَة، وموضَعُها في المَخْطُوطِ بعد: "تَلْحَقُ الألفُ واللامُ الأسماءَ للمعرفة"، وفي المَطْبُوع بعد: "في هذه الأفعال".
٢.	٤/ظ - ٥/و	٤٦-٤٥/١	مُطابَقَة، وموضَعُها في المَخْطُوطِ بعد السابقة.
٣.	٥/ظ	٥١/١	مُطابَقَة، وموضَعُها في المَخْطُوطِ بعد: "معناه
			أفعلٌ"، وفي المَطْبُوع بعد: "من المتمكنة".
٤.	٥/ظ	٥٣/١	أثبتت في حاشية المَخْطُوطِ غير معزوةٍ للأخفش، وزيد في المَطْبُوع من لفظ سيوييه "وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل مضارع"
٥.	٦/و	٥٨/١	مُطابَقَة، وأثبتت في المَخْطُوطِ بعد: "ولا جرَّ"
٦.	٦/و	٧٠-٦٨/١	أثبتت في المَخْطُوطِ بعد قوله: "ورأيتُ الرجلين وبالرجلين"، وتأخرت في المَطْبُوع لقوله: مُخْتَلَفٌ فيهما"، وزيد في المَطْبُوع قوله: "فإن قلت: ألسن تجعل ياء قاضٍ... إلى: "في اللفظ"، وقوله: "فكأنك أدخلته الإعراب... إلى: "فُطِرَحْ".
٧.	٦/و	٥٨/١	آخرها في المَخْطُوطِ: "فقد ثبت قبل الجر (تم)", وفي المَطْبُوع: "قبله"، وتحرفت في الرباحية بـ: "قبل الخبر".
٨.	٦/ظ	٧١/١	مُطابَقَة إجمالاً، وسُبِقَتْ: "وليس التاء" في المَخْطُوطِ بتكرار النسبة: "وقال أبو الحسن".

ومن حواشي الأَخْفَشِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهِ فِي أَسْلِ هَذِهِ النُّسَخَةِ وَلَمْ أَرَهَا فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ حَوَاشِي الْكِتَابِ، قَوْلُهُ فِي بَابِ «مَنْ الْفِعْلُ يُبَدَّلُ فِيهِ الْآخِرُ مِنَ الْأَوَّلِ» بَعْدَ قَوْلِ سَيَّبَوَيْهِ: «وَمُطِرْنَا سَهْلُنَا وَجَبَلْنَا، وَمُطِرْنَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى الْأَسْمِ بِمَنْزِلَةِ أَجْمَعِينَ تَوَكِيدًا»^(٢٩)، فَجَاءَ فِي نُسَخَتِنَا: «قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ: يَقُولُ: يَصِيرُ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ تَوَكِيدًا لِعَبْدِ اللَّهِ، كَمَا يَصِيرُ أَجْمَعُونَ تَوَكِيدًا لِلْقَوْمِ، إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ضَرَبَ كُلُّهُ»^(٣٠)، وَبَعْدَهَا دَارَةُ الْمَقَابِلَةِ، وَعَلَيْهَا: تَمْ، وَعَلَى الَّذِي بَعْدَهَا: قَوْلُ سَيَّبَوَيْهِ.

وَتُظْهِرُ مَقَارِنَةُ حَوَاشِي الْأَخْفَشِ الْمَثْبُتَةِ فِي هَذَا الْقِسْمِ سَقُوطَ بَعْضِ مَا أُثْبِتَ فِي نُسَخَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدِ وَنُسَخَةِ الزُّجَّاجِ ٣١١ هـ الثَّانِيَةِ، مِثْلَ مَا فِي الْمَطْبُوعِ: ٤٦/١، ٥٠، وَعَامَّةَ الْحَوَاشِيِ الَّتِي لَمْ تُنْقَلْ عَنْ نُسَخَتَيْهِمَا لَمْ تَرُدْ فِي هَذَا الْقِسْمِ أَيْضًا، مِمَّا يَشِيرُ إِلَى اخْتِصَاصِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّبْرِيِّ بِبَعْضِ حَوَاشِي أَسْلِ الْمَازِنِيِّ، وَمِنْ الْقِرَائِنِ الَّتِي تَعَضُدُ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

كَنُوحِ رِيثِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ

وَمَسَخَتْ بِاللُّتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ

فَالْمُثْبِتُ فِي نُسَخَتِنَا: «قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّوْزِي: هَذَا الْبَيْتُ وَضَعَهُ ابْنُ الْمَقْفَعِ، وَقَالَ لِي أَبُو عَمْرٍ

(٢٩) «الكتاب» - مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ١٥٨/١، عَلَى أَنَّ لَفْظَ تَوَكِيدًا لَمْ يَرِدْ فِي نُسَخَتِنَا. وَيُنْظَرُ هَذَا الْبَابُ وَحَوَاشِيهِ فِي: «حَوَاشِي كِتَابِ سَيَّبَوَيْهِ»: ٣٠٩-٣١٧.

(٣٠) «الكتاب»، مَخْطُوطٌ - مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ٦٢/و.

الْجَرْمِيِّ: هُوَ لِخُفَافِ بْنِ نَدْبَةَ»^(٣١)، وَالْمُثْبِتُ فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي مَحْ وَلَيْسَ فِي ح: زَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّوْزِي - بَلْغَنِي - قَالَ: إِنَّ ابْنَ الْمَقْفَعِ عَمَلَهُ، وَقَالَ الْجَرْمِيُّ: هُوَ لِخُفَافِ»^(٣٢).

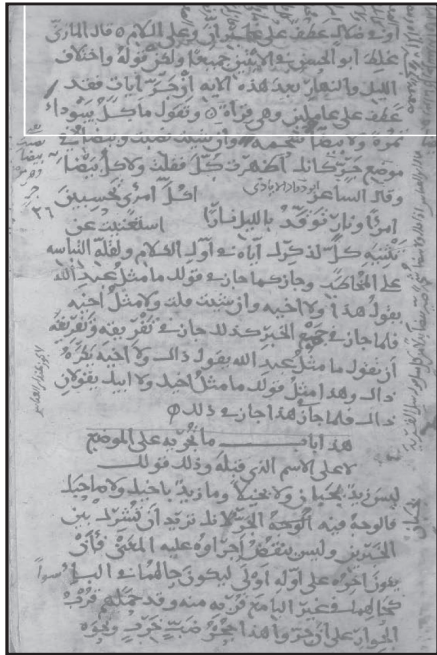
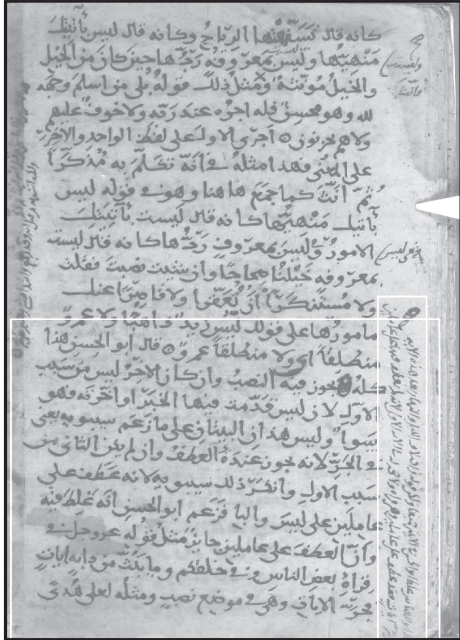
فَالنَّقْلُ الْأَوَّلُ عَنِ التَّوْزِيِّ ٢٣٨ هـ، وَهُوَ مِمَّنْ يَرَوِي عَنْهُ الْمَازِنِيُّ وَالْمُبَرَّدُ، وَالضَّمِيرُ فِي «وَقَالَ لِي أَبُو عَمْرٍ الْجَرْمِيُّ ٢٢٥ هـ» يَحْتَمِلُهُمَا أَيْضًا لِرَوَايَتِهِمَا، غَيْرَ أَنَّ الْمَنْقُولَ عَنِ نُسَخَةِ الْمُبَرَّدِ فِيهِ لَفْظٌ - بَلْغَنِي -، مَعَ خُلُوهُ مِنَ الضَّمِيرِ (لِي)، وَهَاتَانِ إِشَارَتَانِ تَقْوِيَانِ أَنَّ أَسْلَ الطَّبْرِيِّ نَاقِلٌ مِنْ نُسَخَةِ الْمَازِنِيِّ رَأْسًا.

وَمِمَّا يَقْوِي هَذَا الظَّنَّ - أَيْضًا - الْحَاشِيَةُ الْوَارِدَةُ فِي أَسْلِ الْكِتَابِ عِنْدَ قَوْلِ سَيَّبَوَيْهِ: «وَلَا مَنْطَلِقًا عَمْرٍ»، وَأَنَا أَنْقَلُ مَا فِيهَا الْآنَ مَقْسَمًا عَلَى أَرْبَعِ فِقْرَاتٍ لِيَتَضَحَّ الْمَرَادُ، فَفِيهَا: «قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: هَذَا كُلُّهُ يَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ، وَإِنْ كَانَ الْآخِرُ لَيْسَ مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ لَيْسَ - قَدَّمْتَ فِيهَا الْخَبَرَ أَوْ أَخَّرْتَهُ - فَهُوَ سِوَاءِ، [١] وَلَيْسَ هَذَا الْبَيْتَانِ عَلَى مَا زَعَمَ سَيَّبَوَيْهِ، [٢] يَعْنِي فِي الْجَرِّ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَهُ الْعَطْفُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الثَّانِي مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ [٣] سَيَّبَوَيْهِ، لِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى عَامِلَيْنِ عَلَى لَيْسَ وَالْبَاءِ، فَزَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّهُ غَلَطَ فِيهِ، وَأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى عَامِلَيْنِ جَائِزٌ مِثْلُ قَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي قِرَاءَةِ بَعْضِ النَّاسِ: (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْتُ مِنْ دَابَّةٍ

(٣١) «الكتاب»، مَخْطُوطٌ - مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ١٠/و-ظ.

(٣٢) «حَوَاشِي كِتَابِ سَيَّبَوَيْهِ» - مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ٩٨/١.

وقد ورد النصُّ السابقُ المنقولُ عن المازنيِّ في الأصلِ بخطِّ مُخْتَلَفٍ يشبهه خطُّ حواشي الغاشية -أيمنِ الصفحة- مَنْسُوبًا إلى المُبرِّد، وفي أوله: «قال أبو العباس»، وهي وغيرها -المنقول عن أبي العباس المُبرِّد- من إضافة لاحق.



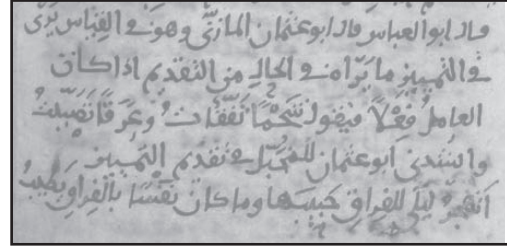
ءَايَاتٍ) [الجائية: ٤]، فجرَّ «الآيات» وهي في موضع نصب، ومثله: (لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ) [سبأ: ٢٤]، عَطَفَ على خبرٍ إِنَّ وعلى اللام، [٤] قال المازني: غَلَطَ أبو الحسن في الآيتين جميعًا، ولكن قوله: (وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ) [الجائية: ٥] بعد هذه الآية إن جرَّ آيات فقد عطف على عاملين، وهي قراءة» (٣٣).

وقد جاءت هذه الحواشي المتتابعة في المطبوع (٣٤) على غير ما كان في نُسخَتنا العتيقة، إذ ابتدأت بقول الأخفش السابق، ثُمَّ فُصِّلَ في الفقرة الأولى [١] بكلام للمبرِّد من نسخته، ونَسَبَ أ.د. العيونى ما بعدَ الفقرة الثانية [٢] إلى كلام المُبرِّد معتمدًا في ذلك على ما نقله ابنُ السَّراج ٣١٦هـ في أصوله، وجاء الضبطُ في الفقرة الثالثة [٣] بـ «وَأُنْكَرَ ذلك» مع سقوط «سَيَبَوِيه»، وجاء ما بعد الفقرة الرابعة [٤] مَنْسُوبًا إلى المُبرِّد في الحواشي المتأخِّرة، وعليها جرى المطبوع، ونُسخَتنا تُصَرِّحُ بنسبته إلى المازنيِّ، والذي يظهر أن المُبرِّد اعتمد على عبارته مع تغيير يسير، وهذا كُلُّهُ يؤكد لي علُوَّ الأصلِ البغدادي، وإفادته في بيان أصل المازنيِّ الذي اعتمد عليه، وما زاده المُبرِّد، وما نسبه الناسُ إليه وهو من كلام شَيْخِهِ، وسببه -فيما يبدو- وجودُ مثله في مسائل الغلط.

(٣٣) «الكتاب»، مخطوط - مَصَدَّرُ سابق: ٢٥/ظ- ٢٦/و.

(٣٤) يُنظَرُ: «حواشي كتاب سيبويه» - مَصَدَّرُ سابق:

وَدَهَبَتْ جُونَفِيْفٌ أَوْ مَبِيرٌ إِلَى أَنَّ هَذِهِ النُّسَخَةُ مُعْتَمَدَةٌ عَلَى أَصْلِ الزَّجَّاجِ الْمَنْقُولِ عَنْ نُسَخَةِ الْمُبَرَّدِ الَّتِي كَانَتْ بِخَطِّهِ، وَذَكَرْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَمِمَّا اسْتَدَلَّتْ بِهِ: حَاشِيَةٌ وَرَدَتْ فِي أَصْلِ الْكِتَابِ مَنْسُوبَةٌ إِلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدِ عَنِ الْمَازِنِيِّ:



ففي أولها: «قال أبو العباس: قال أبو عثمان المازني...»، وبعد سطرين: «وأنشدني أبو عثمان للمخبل»^(٣٥)، ولذا قالت جونفیف: «ويمكن تفسير ذلك -وكما أشارت إليه ديباجة الرباعي- بحقيقة أن أبا جعفر الطبري اعتمد على أصل الزجاج -التلميذ الشهير للمبرّد-، ومن ثم فإن نسخة القاهرة لم تنتم لرواية مستقلة عن الرواية العامة الشائعة للمبرّد، لكنها قد تحتفظ ببعض العناصر الأصلية الأقدم»^(٣٦).

وأنا أخالفها فيما ذهب إلىه؛ فتفسير هذا الصنيع باعتماد الطبري على أصل الزجاج لا يقوى، لأن أبا جعفر حين أخذ الكتاب عن المازني كان من أقران المبرّد، وقد روى الزبيدي عن اثنين ممن أدركا حلقة المازني قولهما: «رأينا محمد بن

يزيد -وهو حديث السنن- مُتَصَدِّرًا فِي حَلْقَةِ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ، يُقْرَأُ عَلَيْهِ كِتَابُ سَيَبَوِيهِ، وَأَبُو عَثْمَانَ فِي تِلْكَ الْحَلْقَةِ كَأَحَدٍ مَن فِيهَا»^(٣٧)، فَإِنْ كَانَ هَذَا هُوَ حَالُ الْمُبَرَّدِ فِي حَلْقَةِ شَيْخِهِ، فَغَيْرُ بَعِيدٍ أَنْ يَحْكِيَ بَعْضُ أَقْوَالِهِ أَثْنَاءَ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَمْرٌ لَا يَزَالُ مَشْهُورًا فِي مَجَالِسِ الدَّرْسِ وَالْإِقْرَاءِ حَتَّى يَوْمِنَا هَذَا، فَتَعَدُو هَذِهِ الْحَاشِيَةَ كَاشِفَةً عَنِ طَرِيقَةِ اخْتِزَانِ الْكِتَابِ فِي حَلْقَةِ الْمَازِنِيِّ خُصُوصًا، وَرُبَّمَا كَانَتْ سُنَّةً مَن قَبْلَهُ كَالْجَرْمِيِّ، عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ الْمُثَبَّتَ فِي أَصْلِ الْكِتَابِ مِمَّا أَخَذَهُ الْكَاتِبُ عَنِ الشُّيُوخِ وَمَنْ يَقْرَأُ عَلَيْهِمْ -فِي وَقْتِ رِوَايَةِ الْكِتَابِ تَحْدِيثًا أَوْ إِخْبَارًا^(٣٨)- مَقْرُونًا بِكَلَامِ سَيَبَوِيهِ، وَأَمَّا الْمُدْرَجُ عَلَى الطَّرْرِ فَمِنْ زِيَادَاتِ الْكُتُبَةِ، وَلِذَا فَإِنِّي أَرَى أَنَّ هَذِهِ الْحَاشِيَةَ الْمُدْرَجَةَ فِي الْمَتْنِ -بِأَلْفَاظِهَا وَاخْتِلَافِهَا عَمَّا أُثْبِتُ فِي النُّسَخِ الْمُتَأَخَّرَةِ الْمَنْقُولَةِ عَنْ نُسَخَةِ الْمُبَرَّدِ- مِمَّا يُوَكِّدُ رِوَايَةَ أَصْلِ هَذِهِ النُّسَخَةِ عَنِ الْمَازِنِيِّ فِي مَجَالِسِهِ الَّتِي حَضَرَهَا الْمُبَرَّدُ، وَأَمَّا نُسَخَةُ الْمُبَرَّدِ الْخَاصَّةُ بِهِ وَمَنْ أَخَذَ عَنْهَا كَالزَّجَّاجِ فَجَاءَ صَدْرُهَا مُخَالَفًا لِلْفِظِ نُسَخَتِنَا، فَفِي الْمَطْبُوعِ: «قال: أبو عثمان المازني يرى -وهو القياس- في التمييز ما يراه في الحال من التقديم...»، ثم: «وأنشدني أبو عثمان للمخبل

(٣٧) «طبقات النحويين واللغويين»، الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: ١٠١.

(٣٨) على الفرق المشهور عند المحدثين بين «حدّثنا» و«أخبرنا»، فالأولى لما سُمِعَ من لفظ الشيخ، والثانية أعم منها، فتشمل ما قرئ عليه.

(٣٥) «الكتاب»، مخطوط - مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ٩٧/ظ.

(٣٦) «كتاب سيبويه، طرق الرواية وتقاليد النقل» - مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ٥٢٣.

«(٣٩)، فحكاية القول بلفظ مغايرٍ دليلٌ على الفرق بين النسختين، واختلف لفظ الحكاية أيضًا في مسائل الغلط حين جاء بقوله: «وأبو عثمان يجيز التقديم إذا كان العامل فعلا، وجاء في الشعر تصديق هذا القياس»^(٤٠).

ومن حواشي الكتاب القريبة من الحاشية التي أشارت إليها جونيف أومبير، وهي أسبق من حاشيتها، ما وقع تعليقا على قول لبيد بن ربيعة -رضي الله عنه-:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٌ

بِسَرَاتِهَا نُدْبٌ لَهُ وَكُلُومٌ

ففي نسختنا: «قال أبو عثمان: فَعِيلٌ لَا أَرَاهُ يَنْصِبُ، لأنه لم يَجِئْ ثَبِتًا فِي شِعْرِ وَلَا غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ غَلَطٌ مِنْ سَيَبَوِيهِ، وَلَمْ يَجِئْ فِي فِعْلٍ أَيْضًا ثَبِتٌ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: خَبَرْنَا الْمَازِنِيَّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ كَانَ يَقُولُ: ...عِضَادَةٌ سَمَحَجٌ ظَرْفٌ، وَكَذَلِكَ قَالَ لِي أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ»^(٤١).

وهذه المسألة مما أشار إليه المُبرّد في مسائل الغلط، ووردت هذه الحاشية في المطبوع مُخْتَلَفَةً اللَّفْظَ قَلِيلًا، غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِرَمَزِ نُسْخَةِ الْمُبْرَدِ الْخَاصَّةِ بِهِ أَوْ النُّسخَةِ الْمُنْقُولَةِ عَنْهَا، وَفِيهَا: «... لِأَنِّي لَمْ يَجِئْ ثَبِتٌ... قَالَ: وَلَمْ يَجِئْ فِي فِعْلٍ أَيْضًا ثَبِتٌ، وَخَبَرْنَا الْأَصْمَعِيَّ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ...»

(٣٩) «حواشي كتاب سيبويه» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ٣٥٦/٢.

(٤٠) «الانتصار لسيبويه على المبرد» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ٨٦.

(٤١) «الكتاب»، مَخْطُوطٌ - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ٤٥/و-ظ.

وكذلك قال الجرمي»^(٤٢).

فالاختلاف الواقع بين ألفاظ الحاشيتين يمكن أن يُفسَّرَ على ما أوردته قريبًا، من اختلاف نُسخة المُبرّد الخاصة به عن النسخة التي كان يقرؤها على المازني ويضمُّنها تعليقات شيخه، فيكون الضمير في: «وكذلك قال لي أبو عمر الجرمي» عائِدٌ للمازني ابتداءً، ولما ذكره المُبرّد في نسخته قال: «وكذلك قال الجرمي»، على أن بعض النسخ المنقولة من نسخة أبي نصر القرطبي ٤٠١هـ - كنسخة ابن ببق الخولاني - ثبت فيها ما ثبت هنا^(٤٣)، ونسخته آخذة من أصل الرِّبَاحي [[أي المتوفى بعد]]: ٣٥٣هـ الآخذ عن نسخة أبي جعفر النَّحَّاس^(٤٤)، وأبو جعفر - كما سلف - رأى أصل الطَّبْرِيِّ، بيد أنه لم يعتمد عليه، ولا يمنع هذا من نقل شيء من نسخة الطَّبْرِيِّ لنسخته، لأن الاعتماد على نسخة الرَّجَّاج لا يفيد أطراح بقية النسخ.

وقد كُتِبَ فوق كلمة «ثبت» المرفوعة في بعض الحواشي: «سح: ثَبِتًا»، ورَمَزَ سح لنسخة كانت في خزانة أبي بكر الإخشيدِيَّ بِخَوَازِمٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي سَعِيدِ السَّيرَافِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ

(٤٢) «حواشي كتاب سيبويه» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ٢٣٢/١ - ٢٣٣، وَيُنْظَرُ: «الانتصار لسيبويه على المبرد» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ٨٦.

(٤٣) يُنْظَرُ: «حواشي كتاب سيبويه» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ٢٣٣/١ الحاشية: ١.

(٤٤) يُنْظَرُ: «حواشي كتاب سيبويه» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ١٣٢-١٣٤ مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ.

بن عيسى الرُّمانيّ، موشَّحة بتوقيعيهما، وهو من الرموز التي وقعت في نُسخة الزمخشريّ ٥٣٨هـ، على أن السنين من السيرافيّ ٣٦٨هـ والحاء من أبي الحسن الرُّمانيّ ٣٨٤هـ، وقد رجَّح أ.د. العيوني أن زيادة حواشي هذه النُسخة من صنيع الزمخشريّ^(٤٥).

وقد أُشْرِتُ في صدر هذا البحث إلى احتمال أن تكونَ بعض التعليقات المتأخّرة على هذه النُسخة بخطّ أبي سعيد السيرافيّ أو منقولة عنه، وأوردتُ هذه الصورة التي تفيد ذلك:



ووقوع مثل هذه الكلمة منسوبة في الحواشي إلى نُسخة لها اتصال بالسيرافيّ ممّا يقوي هذا الظنّ، ولا سيّما أن النُسخة بغداديّة، ووقوعها في يد أبي سعيد غير بعيد، ويفيدُ هذا أيضًا في بيان بعض الأصول التي نظَرَ فيها السيرافيّ أو قرئت عليه ببغداد وأفادَ منها.

ومن الحواشي المنسوبة إلى أبي عثمان المازنيّ قوله: «لا أجزئ في المتقدّم من حروف الشكِّ إلا الإعمال... الخ»^(٤٦)، وقد جاءت في المطبوع منسوبة إلى أبي عمّر الجرميّ^(٤٧)، ولعل ذلك من تصحيح

(٤٥) يُنظَرُ: «حواشي كتاب سيّويه» - مصدرٌ سابق: ٧١-٧٢ مقدّمة التحقيق، ٢٣٣ الحاشية: ٤.

(٤٦) «الكتاب»، مخطوط - مصدرٌ سابق: ٤٧/و.

(٤٧) يُنظَرُ: «حواشي كتاب سيّويه» - مصدرٌ سابق: ٢٤٣/١.

المُبرّد أو الزّجاج بعدُ.

ومن حواشي المازنيّ المنسوبة إليه قوله: «غلط سيّويه في قوله...» إلى قوله: «فقد اختلفا»^(٤٨)، ولم تقع هذه الحاشية مسبوقةً برمز نُسخة المُبرّد الخاصّة به كذلك أو المنقولة عنها، وقد نقل هذه العبارة أبو سعيد السيرافيّ منسوبة إلى المازنيّ^(٤٩)، واعترض الكاتب المتأخّر في نُسختنا على تغليط المازنيّ بقوله: «لم يفهم أبو عثمان ما أراد س [أي سيّويه]، وإنما الباء معها تعلّقت في موضع حال، أي: ومعك ما نصبت، أي الكلام على حاله. وهو غريب».

وممّا ثبت في أصل المتن غير منسوب إلى أحدٍ ولا مُفَرَّقٍ بينه وبين ما قبله، قول سيّويه: «وإذا قلت: أزيد إن يأتك تضرّبهُ» إلى قوله: «ضميرهُ»، وجاء على حاشية النُسخة بالخطّ المتأخّر: «ما بعد العلامة ليس من كلام سيّويه»، وبعد الكلمة الأخيرة: «رجع إلى كلام س»^(٥٠)، وجاء في المطبوع من الحواشي: «هذا الفصل في نُسخة ح من كلام الأخفش، وفي نُسخة غيره من كلام سيّويه»^(٥١)، ورمز (ح) لنُسخة الزّجاج الثانية المنقولة من نُسخة المُبرّد، ولهذا التعليق اتصال بسند كاتب

(٤٨) «الكتاب»، مخطوط - مصدرٌ سابق: ٤٨/و.

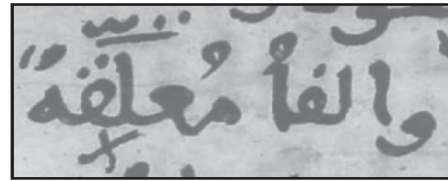
(٤٩) يُنظَرُ: «شرح كتاب سيّويه» - مصدرٌ سابق: ٢٤٣/٣.

(٥٠) «الكتاب»، مخطوط - مصدرٌ سابق: ٥٢/و.

(٥١) «حواشي كتاب سيّويه» - مصدرٌ سابق: ٢٧٢/١ - ٢٧٣.

القيد في غاشية النسخة، لأنه متعلق برواية أبي عليّ الفارسي ٣٧٧ هـ الكتاب عن الزجاج كما سيأتي.

ومما ثبت في أصل المتن كذلك - غير منقطع عن كلام سيبويه بنسبة أخرى - قوله: «ويقبُح كما أنّ الفعل يقبح إذا لم تكن معه الهاء أو غيرها...» إلى آخر الباب، وقبل كلمة «يقبح» دارة منقوطة، وكتب في الحاشية اليمنى بالخط القديم: «بلغ الباب وصحّ. هذا الباقي من تفسير الأخفش»^(٥٢)، وقد جاء - في المطبوع من الحواشي - كلُّ هذا مسبقاً برمز ح، مع اختلاف الأصول الخطيّة في ذلك، واختلاف الشرح أيضاً في نسبته^(٥٣)، ولعلّ سبب هذا التردّد: قراءة هذه الزيادة - إن عدت كذلك - في مجالس المازني أو الجرّمي غير معزّوة إلى أحد، فكتبها الآخذون على ما سمعوا، ثم استدرکها المبرّد وأثبتها الزجاج مُصلحةً منسوبة إلى قائلها. ومما وقع في أصل المتن حاشية للأخفش، وقد ضبّطت إحدى كلماتها بكسر اللام ابتداءً: «والفاء مُعلّقة بما قبلها»^(٥٤)، ثم ضرب على الكسر كما يظهر، وضبّطت بالفتح:



(٥٢) «الكتاب»، مخطوط - مصدر سابق: ٥٢ / ظ.

(٥٣) «حواشي كتاب سيبويه» - مصدر سابق: ١ / ٢٧٧ - ٢٨١.

(٥٤) «الكتاب»، مخطوط - مصدر سابق: ٥٤ / ظ.

ومن طرائق ضبط الفتحة المشدّدة في هذه النسخة وضع شكّلتها تحت التشديد لا فوقها، ووضع الكسرة تحت الحرف، وهي سمة قديمة سيأتي بيانها في المبحث الثالث، وقد جاء في المطبوع من الحواشي: «بفتح اللام في (ح)، وفي نسخة الأصل بالكسر»^(٥٥).

ومن حواشي الجرّمي المنسوبة إليه: «قال أبو عمر الجرّمي: دخلت البيت لم يحذف منه حرف...» إلى قوله: «وهذا غلط من سيبويه»^(٥٦)، وفي المطبوع من الحواشي عن نسخة الزجاج الأولى: «قال أبو إسحاق [أي الزجاج]: قال أبو العباس: قال الجرّمي...»، وبعد كلامه السابق: «قال أبو إسحاق: فقال [أي المبرّد] للجرّمي: لو كان هذا على ما تقول لقلت: دخلت البيت دخلاً، ولا يجوز هذا»^(٥٧).

وتفسير ضمير القائل للجرّمي بأنّه المبرّد هو الظاهر من عبارة الزجاج، وعليه جرى د. سليمان العيوني، وأراه مُشكلاً إن قصد به مباشرة القول بحضرة شيخه، لأنّ المبرّد ٢٨٥ هـ حين مات الجرّمي ٢٢٥ هـ كان ابن خمس عشرة سنة، وغير وارد اعتراضه على شيخه في أول قراءة عليه، والظاهر أن ذلك مما أبداه لتلامذته بعد تصدّره،

(٥٥) «حواشي كتاب سيبويه» - مصدر سابق: ١ / ٢٨٦ والحاشية: ٥.

(٥٦) «الكتاب»، مخطوط - مصدر سابق: ٦٣ / ظ.

(٥٧) «حواشي كتاب سيبويه» - مصدر سابق: ١ / ٣١٠.

ولم يثبت مثل هذا التعليق في نُسخَتنا، وهو ما يقوِّي أخذها من أصل المازني الذي قرأه المُبرِّد عليه، لا أصل الزَّجاج الأوَّل أو الثاني.

ومن الحواشي المثبتة في أصل النُّسخة: «ذَكَر أبو عثمان والزيادي أن الأَخْفَش كان يقول...» إلى قوله: «والنَّحْوِيُّون -أبو عمرو وأبو عُثْمَان - لا يرونه إلا مجرورًا»^(٥٨)، وقد وقعت -في المطبوع من الحواشي- مصدرًا بـ «زعم»، وفي نُسخٍ أخرى لها على ما ثبت عندنا، وزادت أخرى «أبا إسحاق» بين أبي عثمان والزيادي، وجاء آخرها في أخرى: «والجرمي والمازني لا يرونه» أو «لا يريانه»^(٥٩)، وهذا الاختلاف مما يُفسِّرُ بعدم اعتماد الطَّبْرِي بعدت: ٣٠٤هـ على أصل الزَّجاج.

وأما غير حواشي الأَخْفَش المكتوبة على طُرَّة النُّسخة، فكثيرٌ منها غير مَنْسُوبٍ إلى صاحبه، ومنه ما نقلته قريبًا، على أن فيها العتيق والمُحدِّث، وجُلُّها لم أره في المطبوع.

ومن المنسُوبِ إلى أبي جَعْفَر الطَّبْرِي -راوي النُّسخة- عند قول سيبويه: «لأنك لم تُرد أن تُننِّي يَفْعَل - هذا البناء - ...»^(٦٠)، ففي الطُّرَّة اليمنى تصحيحٌ للمُنْبِتِ في النص: «تَبْنِي صح. تَبْنِي

(٥٨) «الكتاب»، مخطوط- مَصَدْرُ سابق: ٧١/و.

(٥٩) يُنظَرُ: «حواشي كتاب سيبويه» - مَصَدْرُ سابق: ٣٣٧/١.

(٦٠) يُنظَرُ: «حواشي كتاب سيبويه» - مَصَدْرُ سابق: ٧٢/١ حاشية: ٤، وليس فيها إشارة لكلام الطبري.

قال الطَّبْرِي: يعني اللَّام»^(٦١)، ومقول القول في الورقة ٧/ظ، وهو دالٌّ على اختلال ترتيب صُور المخطوط مع الخطأ الواقع في تسلسل أوراقه أصالةً، وسيأتي بيانه.

وعدد أسطر كلِّ صفحة بين واحدٍ وعشرين واثنين وعشرين سطرًا، وعدد كلمات كل سطر بين ستٍّ إلى سبعٍ غالبًا، والنُّسخة مقابلةٌ ومقروءةٌ على أبي جَعْفَر الطَّبْرِي نفسه بحسب الحاشية السابقة، ثُمَّ قرئت على غيره من بعد، وعليها قيودُ بلاغِ القراءة، منها في: ٥/ظ، ٦/ظ، ١٤/و، ١٨/ظ، ٢١/و، ٢٤/ظ، وهلمَّ جرا، وأما علامات المقابلة ففي كل ورقة منها.

المَبْحَثُ الثَّانِي: التَّعْرِيفُ بِرِجَالِ النُّسخة وَعَضْرُهَا وَمَضْرُهَا

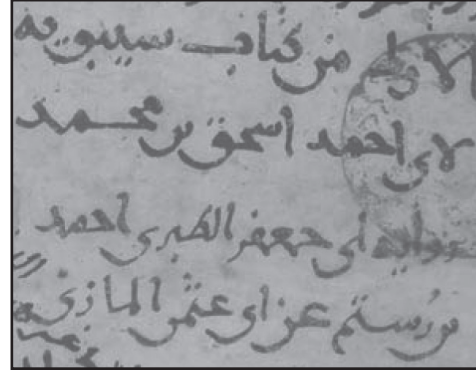
خَلَّتْ هذه النُّسخة من الأسانيد الواقعة في النُّسخ المَشْرِقيَّة والمَغْرِبِيَّة المتأخِّرة، كالتي صُدِّرت بها نُشْرَةُ هَارُونَ وغيره، وهذا غيرُ مُسْتَنَكِرٍ ولا غاضٍ من شأنها، لأنَّ تلك الديباجة من صنيع أبي جَعْفَر النَّحَّاسِ ثُمَّ زيادة الرَّيَّاحِي عليه^(٦٢).

وهذا بيانُ رجال هذه النُّسخة الذين وردوا في غاشيتها وبعض حواشيتها، وبعض ما يتصل بذلك زمانًا ومكانًا:

(٦١) «الكتاب»، مخطوط- مَصَدْرُ سابق: ٦/ظ، ٧/ظ.

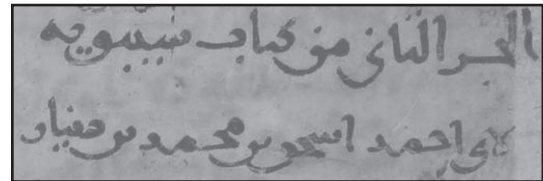
(٦٢) يُنظَرُ: «الكتاب» - مَصَدْرُ سابق: ١/٣-١١، و «كتاب سيبويه، طرق الرواية وتقاليده النقل» - مَصَدْرُ سابق: ٢٤٣-٢٥٢، و «حواشي كتاب سيبويه» - مَصَدْرُ سابق: ٢١/١-٣٥.

جاء في غاشية النُّسخة:



«الأول من كتاب سيبويه، لأبي أحمد إسحاق بن محمد، رواية أبي جعفر الطبري أحمد بن رستم، عن أبي عثمان المازني».

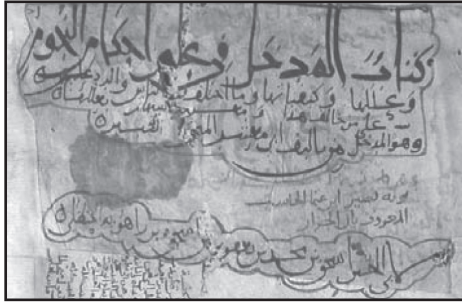
أما المازني فخبيره لا يخفى على أهل العريية. وأما أبو أحمد إسحاق بن محمد، فورد اسمه في غاشية الجزء الثاني من هذا القسم بزيادة لم أتبينها، إذ تحتمل صفيار، أو سفيان، أو حفيان، أو حفيار أو غير ذلك، ولم أقف على ترجمة له.



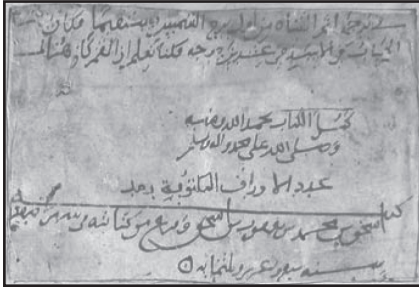
ونسبة الكتاب إليه - أو الجزء - في قوله: لأبي أحمد راجعة إلى أحد أمرين: إما أنه كاتب النسخة لنفسه من أصل الطبري، وذلك يقضي امتلاكه إياها، وإما أنه استنسخها من أحد لنفسه، وقد رأيت الأمرين في أصول خطية قديمة، منها المدخل إلى علم أحكام النجوم لأبي معشر البلخي^(٦٣)، من

(٦٣) محفوظة بمكتبة جاز الله أفندي: ١٥٠٨، ولم أقف على ترجمة الناسخ، لكن نسبه قريب من المحدث إسحاق بن راهويه، فلعله من أحفاده.

نُسخ القرن الرابع الهجري، إذ جاء في غاشيتها:



«كتاب: المدخل في علم أحكام النجوم... لأبي الحسين إسحاق بن محمد بن يعقوب بن إسحاق بن راهويه الحنظلي»، وجاء في آخرها الاسم نفسه مُصرِّحاً معه بالكتب:



«كتبه: إسحاق بن محمد بن يعقوب بن إسحاق، وفرغ من كتابته في شهر صفر، سنة سبع وعشرين وثلاثمئة»، فهذا صريح في أنه الكاتب والمالك، ونمَّ أصول أخرى يترجَّح فيها الامتلاك فقط، لاختلاف الخط عن الأصل، أو غير ذلك، وقد جزمَ جونفيلف أومبير بأنه مالك النسخة^(٦٤) من دون إشارة إلى كونه ناسخها أم لا.

وأما «أبو جعفر أحمد بن رستم» فهو: أحمد بن محمد بن يزيد بن رستم الطبري، من

(٦٤) يُنظر: «كتاب سيبويه، طرق الرواية وتقاليده النقل» - مَصَدَّرٌ سابق: ٣٢٥ الحاشية: ٣.

نَحْوِي بَعْدَادَ وَقُرَائِهَا، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ صَرَّحَ
بِتَارِيخِ وَفَاتِهِ، لَكِنَّهُ كَانَ مُؤَدَّبًا فِي دَارِ الْوَزِيرِ
ابْنِ الْفُرَاتِ ٣١٢ هـ - مَا بَيْنَ ٢٩٦ هـ - ٢٩٩ هـ -،
وَدَكَرُوا سَمَاعًا عَنْهُ فِي سَنَةِ ٣٠٤ هـ، فَهُوَ مِمَّنْ
أَدْرَكَ الْقَرْنَيْنِ الثَّلَاثَ وَالرَّابِعَ الْهَجْرِيَّيْنِ، وَقَدْ جَاءَ
اسْمُهُ مَخْتَصِرًا فِي نُسَخَتِنَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُورِدُهُ بِـ
«أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ رِسْتَمٍ»، أَوْ «أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ
الطَّبْرِيِّ»، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «أَبُو جَعْفَرِ الرَّسْتَمِيِّ»،
وَقَدْ نُبِتَ بِالْبَصْرِ فِي النَّحْوِ وَالْحَدِّقِ بِالْقِرَاءَةِ، وَأَخَذَ
عَنِ الْمَازِنِيِّ النَّحْوَ وَلَقِيَ عَنْهُ الْكِتَابَ كَمَا تَبَيَّنَ
قَرِيبًا، وَأَخَذَ الْقِرَاءَاتِ عَنْ نُصَيْرِ تَلْمِيزِ الْكِسَائِيِّ،
وَرَوَى بَعْضَ شَعْرِ أَبِي الْعَتَاهِيَةِ عَنْ ابْنِهِ^(٦٥).

وَأُورِدَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ فِي صَدْرِ نُسَخَتِهِ
خَبْرَيْنِ عَنْهُ:

أَمَّا أَوْلَهُمَا: فَرَوَايَةٌ لِأَبِي بَكْرِ بْنِ شَقِيرِ الْبَغْدَادِيِّ
٣١٧ هـ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ الْجَرْمِيَّ يَقُولُ: «أَنَا مُدَّ
ثَلَاثُونَ سَنَةً أَقْبَتِي النَّاسَ فِي الْفِقْهِ مِنْ كِتَابِ
سَيَبَوِيهِ»^(٦٦)، وَالْجَرْمِيُّ كَمَا تَرَى مِنْ مُتَقَدِّمِي
أَهْلِ الْقَرْنِ الثَّلَاثِ، وَبَيَّنَّ وَفَاتَهُ أَبِي عُمَرَ وَالسَّمَاعِ
الْمَحْكِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الطَّبْرِيِّ تِسْعَ وَسَبْعُونَ
سَنَةً ٢٢٥ هـ - ٣٠٤ هـ، فَإِنْ أَخَذَ عَنْهُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ

(٦٥) يُنظَرُ: «تَارِيخُ بَغْدَادٍ»، الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، تَحْقِيقُ:
بِشَارِ عَوَادٍ: ٢٢٢/٦، وَ«التَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ»، الْوَاحِدِي،
جَامِعَةُ الْإِمَامِ: ١٣٧/١٠، وَ«مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ»، يَاقُوتُ
الْحَمَوِيِّ، تَحْقِيقُ: إِحْسَانُ عَبَّاسٍ: ٤٥٧/١، وَ«بُغْيَةُ الطَّلَبِ»،
ابْنِ الْعَدِيمِ، تَحْقِيقُ: سَهِيلُ زَكَارٍ: ٣٣٥/٤.

(٦٦) يُنظَرُ: «حَوَاشِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ:
٢٢٢-٢٣/١.

وَهُوَ حَدَّثَ فَلَنْ يَكُونَ عُمُرُهُ حِينَهَا أَقَلَّ مِنْ عَشْرِ
سِنَوَاتٍ، وَتَقْدِيرُ وَفَاتِهِ بِتَارِيخِ هَذَا السَّمَاعِ غَيْرُ
مُشْكِلٍ.

وَأَمَّا ثَانِيَهُمَا: فَقَوْلُ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ: «وَقَدْ
رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرِ بْنِ رِسْتَمٍ يَرُوي كِتَابَ سَيَبَوِيهِ عَنِ
الْمَازِنِيِّ، غَيْرَ أَنِّي اعْتَمَدْتُ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ
بْنَ السَّرِيِّ، لِمَعْرِفَتِهِ بِالْكِتَابِ وَضَبْطِهِ إِيَّاهُ»^(٦٧)،
وَهَذَا الْخَبْرُ مُؤَكَّدٌ مَا وَقَعَ فِي النُّسَخَةِ الَّتِي بَيْنَ
يَدِينَا، وَمُنْبِتُ لِيَصِحَّ رَوَايَةُ أَبِي جَعْفَرِ عَنِ الْمَازِنِيِّ،
وَمِنْ شَوَاهِدِ ذَلِكَ أَيْضًا: حِكَايَةُ ابْنِ خَالُوِيهِ
٣٧٠ هـ لَفْظَ عِزْوِيَةِ عَنْهُ عَنِ الْمَازِنِيِّ وَفِيهَا: «قَالَ
لَنَا الْمَازِنِيُّ: هُوَ بِالْغَيْنِ»^(٦٨)، وَمِمَّا رَوَاهُ أَبُو جَعْفَرِ
النَّحَّاسُ عَنْهُ أَيْضًا: «وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ
الطَّبْرِيِّ النَّحْوِيِّ - يَعْرِفُ بَابِنِ رِسْتَمٍ -، عَنِ أَبِي
عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ، قَالَ: قَلْتُ لِلْأَخْفَشِ: كَيْفَ تُصَغِّرُ
أَشْيَاءَ؟، فَقَالَ: أَشْيَاءَ، فَقُلْتُ لَهُ: يَجِبُ عَلَى قَوْلِكَ
أَنْ تُصَغِّرَ الْوَاحِدَ ثُمَّ تَجْمَعُهُ فَاَنْقَطِعَ»^(٦٩)، وَقَدْ
اِخْتَلَفَتْ النُّسَخُ فِي كَلَامِ النَّحَّاسِ السَّابِقِ، وَمَا أَثْبَتَهُ
هُوَ مَا اعْتَمَدَهُ د. الْعِيُونِيُّ فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ الْحَوَاشِي،
وَأَمَّا مَا جَاءَ فِي نَشْرَةِ هَارُونَ فَقَوْلُهُ: «وَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا
جَعْفَرِ بْنِ رِسْتَمٍ يَرُوي كِتَابَ سَيَبَوِيهِ عَنِ الْمَازِنِيِّ،
غَيْرَ أَنَّ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرِ فِي كِتَابِ
سَيَبَوِيهِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ السَّرِيِّ؛ لِمَعْرِفَتِهِ بِهِ وَضَبْطِهِ
إِيَّاهُ»^(٧٠)، وَهُوَ مَا أَثْبَتَهُ جُونَفِيْفُ أَوْ مَبِيرٌ، وَكَانَ

(٦٧) يُنظَرُ: «حَوَاشِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ:
٢٨/١.

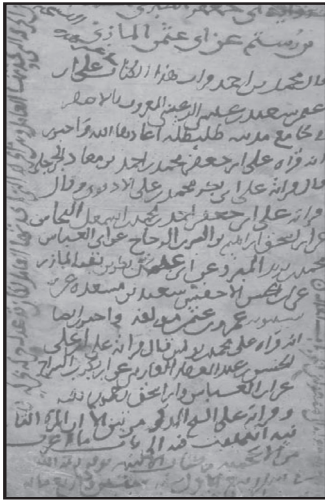
(٦٨) «لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ»، ابْنُ خَالُوِيهِ، تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ
عَبْدَالْغَفُورِ عَطَارٍ: ٢٠٧.

(٦٩) «إِعْرَابُ الْقُرْآنِ»، النَّحَّاسُ، تَحْقِيقُ: عَبْدَالْمَنْعَمِ خَلِيلٍ:
٢٨٤/١.

(٧٠) «الْكِتَابُ» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ٨/١.

فلو كانت ثلاث سنوات -مثلاً-، فإن نُسخة الزَّجَّاجِ
 القُدُمى تَمَّتْ في سنة ٢٥٠هـ -على أقلِّ تقدير-،
 وخبر الزُّبيدي يُلْمِحُ إلى طولِ زمانِ الأخذِ، في قوله:
 «ولم يَزَلْ مُلازِمًا له، وأخذًا عنه، حتى برع من
 بين أصحابه، فكان أبو العباس لا يُقرئ أحدًا
 كتابَ سيبويه حتى يقرأه على إبراهيم ويصحَّحَ
 به كتابه، فكانَ ذلكَ أولَ رياسةِ أبي إسحاق»^(٧٢)،
 ولم أرَ في التصانيف ما يُثبِتُ أخذَ أبي جَعْفَرٍ عن
 المُبرِّدِ، مما يؤكد اجتماعَهُ به في حلقةِ شيوخه، ثم
 انفرادُ كُلِّ منهما بنُسخةٍ من الكِتَابِ، فيكونُ أصلُ
 أبي جَعْفَرِ الطُّبريِّ مما كتبه أولًا في البصرة، ثم
 أخذَه عنه كاتبُ نسختنا ببغدادَ.

ثم زيدَ على الغاشيةِ بخطِّ متأخِّر:



«قال مُحَمَّد بن أَحْمَدَ: قرأتُ هذا الكِتَابِ -في
 غيرِ هذه النُسخةِ- على أبي عثمان سعيد بن عيسى
 الرُّعينيِّ -المعروفِ بالأصفر- في جامعِ مدرسة
 طليطلةَ -أعادها اللهُ-، وأخبرني أنه قرأه على أبي
 (٧٣) «طبقات النحويين واللغويين» -مصدرٌ سابقٌ: ١١٠.

ذلك من دلائل قولها بأن نُسخةَ أبي جَعْفَرٍ آخذةٌ
 من نُسخةِ الزَّجَّاجِ الآخذةِ عن نُسخةِ المُبرِّدِ، ومشى
 على هذا التفسير -أيضًا- د. سليمان العيوني^(٧١)،
 وقد رددتُ بعضَ كلامِ جونيف في المبحثِ الثاني.
 وأمَّا الاستدلالُ بالعبارَةِ التي سُقَّتْها قريبًا فلا
 يصحُّ لوقوعها مختصرةً، فقوله: «وقد رأيتُ أبا
 جَعْفَرٍ» إلى «المازني»، من كلامِ أبي جَعْفَرِ النُّحَّاسِ،
 وأمَّا الاستدراكُ: «غيرَ أنَّ الذي اعتمدَ عليه» فمن صنيعِ
 الرَّبَّاحيِّ أو ابنِ ولَّادٍ، وأبو جَعْفَرِ المذكورِ هنا هو
 النُّحَّاسُ لا الطُّبريِّ، لأنَّهُ -كما مرَّ- أَّخَذَ الكِتَابَ
 عن المازنيِّ في أيامِ قراءةِ المُبرِّدِ عليه، وقد كان
 ذلك في البصرةِ قبلَ سنة: ٢٤٦هـ، لانتقالِ المُبرِّدِ
 إلى الخليفةِ المتوكلِّ بسُرٍّ من رَأى «سامراء» في
 ذلك العامِ، وقد بلغَ ستًّا وثلاثينَ سنةً، وبعدَ قتلِ
 المتوكلِّ بعامٍ واحدٍ -أي سنة: ٢٤٧هـ- سارَ المُبرِّدُ
 إلى بَغْدَادَ ليلقاهُ الزَّجَّاجُ ويلزمه بَعْدَ أخذِ عنه
 زمانًا طويلًا، وقد اختلفَ في سَنَةِ وفاةِ المازنيِّ،
 فقيل: ٢٣٦هـ وقيل: ٢٤٧هـ وقيل: ٢٤٩هـ^(٧٢)،
 وكُلُّها تفيدُ زَمَنَ انقطاعِ الأخذِ عنه، كما أن اشتغالَ
 الزَّجَّاجِ بكتابِ سيبويه وأخذَهُ إياهُ عن المُبرِّدِ حتى
 بلوغِهِ الغايةِ واعتمادِ المُبرِّدِ عليه مُحْتَاجٌ إلى وقتِ،

(٧١) يُنظَرُ: «كتاب سيبويه، طرق الرواية وتقاليد النقل» -
 مصدرٌ سابقٌ: ٢٤٨، ٣٢٥، و«حواشي كتاب سيبويه»
 - مصدرٌ سابقٌ: ٩٢/١ مُقدِّمة التحقيق في قوله: «ولكنَّ
 الطبري اعتمد في روايته على الزجاج».

(٧٢) يُنظَرُ: «طبقات النحويين واللغويين» - مصدرٌ
 سابقٌ: ٩٣، و«نزهة الألباء»، أبو البركات الأنباري،
 تحقيق: إبراهيم السامرائي: ١٤٥.

جَعْفَرُ مُحَمَّدَ بنِ أَحْمَدَ بنِ معاذِ الجُرْجاني، قال: قرأته على أبي بكرِ مُحَمَّدَ بنِ علي الأدفوي، وقال: قرأته على أبي جَعْفَرِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدَ بنِ إسماعيلِ النَّحَّاسِ، عن أبي إسحاق إبراهيم بن السريِّ الرَّجَّاجِ، عن أبي العباسِ مُحَمَّدَ بنِ يزيدِ المُبرِّدِ، عن أبي عثمان بكر بن بقية المازنيِّ، عن أبي الحسنِ الأَخْفَشِ سعيد بنِ مسعدة، عن سيبويه عمرو بنِ عثمان مؤلِّفه.

وأخبرني أيضاً أنه قرأه على مُحَمَّدَ بنِ يونس، قال قرأته على أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، عن أبي بكر بن السراج، عن أبي العباس، وأبي إسحاق...

وقرأته على الشيخ المذكور مرتين إلا أنَّ المرةَ الثانية انتهيتُ فيه إلى باب ما أُعربَ من الأعجمية من كتابِ الأبنية. توفي -رحمه الله- في شهر ربيع الأول، سنة ستين وأربعمائة^(٧٤).

وهذا القيدُ حافلٌ بالفوائد، فأما كاتبه «مُحَمَّدُ بنِ أَحْمَدَ» فلم أقفُ على ترجمته، لكنَّه أندلسيٌّ أو ممَّن وَرَدَ الأندلسَ -لأخذه عن شيوخها-، وقد صرَّحَ بقراءته من غير هذه النسخة، وفي هذا احتمالاتٌ، منها: انتقالُ هذه النسخة من بغدادَ إلى الأندلسِ ووقوعها في يدِ هذا الكاتب، أو نزولُ هذا الكاتبِ بغدادَ وامتلاكه إيَّاهَا، أو وقوعُ هذا الامتلاكِ في مصرَ كما يشيرُ إلى ذلك قيدُ وقفية نور الدين زنكي -الذي نقلته سابقاً-، ولا يمنعُ هذا

(٧٤) «الكتاب»، مخطوط - مصدرٌ سابق: ٣/و.

انتقالَ النسخةِ إلى الأندلسِ ثم رحيلها إلى مصرَ بعد ذلك، وبقائها فيها حتى يومنا هذا.

وأما «أبو عثمان سعيد بن عيسى الرُّعيني -المعروف بالأصفر-» فقد دخل قرطبة سنة: ٣٩٩هـ -وقال فيه الذهبي ٧٤٨هـ- نقلًا عن ابن الأثير ٦٥٨هـ وغيره: «سعيد بن عيسى بن أحمد بن لب، أبو عثمان الرُّعيني الطُّليطلي، ويعرف بالقصريِّ وبالأصفر، وُلد سنة إحدى وثمانين وثلثمئة، ودخل قرطبة طالب علمٍ في سنة تسع وتسعين... وبرع في اللغة والنحو، وصنَّف شرحًا للجمل، وجلس للإفادة... وعاش إحدى وثمانين سنة»^(٧٥)، وعلى ما سُقِّتُه فإنه بلغ حين دخل قرطبة ١٨ عامًا، وتحديد عمره بـ ٨١ سنة يفيد أنَّ وفاته كانت في سنة ٤٦٢هـ، لكنَّ كاتبَ قيدنا الذي نحنُ فيه يقول: «توفي -رحمه الله- في شهر ربيع الأول، سنة ستين وأربعمائة»، وهو من تلامذته الذين أخذوا عنه، وقد زادَ على العامِ ذكرَ الشهر، فهو أضبطُ من نقلِ ابن الأثير والذهبيِّ وغيرهما، فتكونُ ولادته سنة تسع وسبعين وثلثمئة، أو تمامُ عمره تسعًا وسبعين سنة، وتكون قراءة كاتبِ القيد عليه قبل سنة ٤٦٠هـ.

وأما قوله: «في جامع مدرسة طليطلة -أعادها الله-»، ففيه فائدتان: مكان القراءة، وزمان كتابة القيد، فالمكان: هو المسجد الجامع بمدرسة

(٧٥) «تاريخ الإسلام»، الذهبي، تحقيق: بشَّار عواد: ١٠/١٦٤، ويُنظر: «التكملة لكتاب الصلاة»، ابن الأثير، تحقيق: عبدالسلام الهراس: ٤/١١٥.

طَلِيْطَلَةٌ بِالْأَنْدَلَسِ، وَأَمَّا زَمَانُ كِتَابَةِ هَذَا الْقَيْدِ: فَبَعْدَ سَنَةِ ٨٧٤هـ، لِأَنَّهُ تَارِيخُ سَقُوطِ طَلِيْطَلَةٍ، بِدَلِيلِ دَعَائِهِ «أَعَادَهَا اللَّهُ»، وَلِذَا رَجَّحْتُ تَارِيخَ هَذَا الْخَطِّ بِأَنَّهُ فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الْخَامِسِ الْهَجْرِيِّ، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ ظَوَاهِرِ كِتَابِيَّةٍ مُتَأَخَّرَةٍ.

ثُمَّ يَذْكَرُ الْقَيْدُ رِوَايَتِي الشَّيْخِ الرَّعْنِيِّ ٥٦٤هـ: فَالْأُولَى: مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرِ الْجَرَجَانِيِّ ٨٩٣هـ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْأَدْفَوِيِّ ٨٨٣هـ، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ، عَنِ الزَّجَّاجِ، عَنِ الْمُبَرَّدِ، عَنِ الْمَازِنِيِّ، عَنِ الْأَخْفَشِ، عَنِ سَيِّبَوَيْهِ.

وَالثَّانِيَّةُ: مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ يُونُسَ، عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، عَنِ ابْنِ السَّرَّاجِ، عَنِ الْمُبَرَّدِ، وَأَبِي إِسْحَاقٍ...

وَالطَّرِيقَانِ يَلْتَقِيَانِ فِي الْمُبَرَّدِ مِنْ رِوَايَتِي الزَّجَّاجِ وَابْنِ السَّرَّاجِ عَنْهُ، وَهَذَا مَا يَفْسِّرُ التَّعْلِيْقَاتِ الْوَاقِعَةَ فِي حَوَاشِي النُّسْخَةِ، فَهِيَ مِنْ نُسْخَةِ الْمُبَرَّدِ الْمَشْهُورَةِ.

أَمَّا «أَبُو جَعْفَرِ الْجَرَجَانِيِّ» فَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَرْجُمَةٍ وَافِيَةٍ لَهُ سِوَى مَا ذَكَرَهُ الْمُقْرِيزِيُّ -وَأَخَذَهُ عَنْهُ السِّيُوطِيُّ- مِنْ أَنَّهُ: «كَانَ أَدِيبًا فَاضِلًا نَحْوِيًّا شَاعِرًا، وَكَانَ يَسْتَعْمَلُ اللُّغَةَ وَالْغَرِيبَ فِي شِعْرِهِ فَيَأْتِي بِنَشِيدٍ غَيْرِ لَذِيذٍ فِي السَّمَاعِ، مَدْحِ الْعَزِيزِ بِاللَّهِ نَزَارِ ابْنِ الْمُعَزِّ، وَمَاتَ يَوْمَ السَّبْتِ سَادِسَ عَشَرَ شَعْبَانَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِئَةً، وَصَلَّى عَلَيْهِ قَاضِي الْقُضَاةِ مَالِكُ بْنُ سَعِيدِ الْفَارَقِيِّ»^(٧٦)،

(٧٦) «المَقْفِيُّ الْكَبِيرُ»، الْمُقْرِيزِيُّ، تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ الْيَعْلَاوِيُّ: ١٦٠/٥، وَيُنْظَرُ: «بُغْيَةُ الْوَعَاةِ»، السِّيُوطِيُّ، تَحْقِيقٌ:

فَهُوَ مِمَّنْ سَكَنَ مِصْرَ وَمَاتَ بِهَا، وَرَأَيْتُهُ يَرْوِي الْكَامِلَ لِلْمُبَرَّدِ، بِحَوَاشٍ نَفِيسَةٍ -بَعْضُهَا مِنْ كَلَامِ الْمُبَرَّدِ نَفْسِهِ- فِي إِحْدَى نُسْخَةِ الْأَنْدَلَسِيَّةِ، وَقَدْ كُتِبَ عَلَى غَاشِيَتِهَا: «رِوَايَةُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سَلِيمَانَ النَّحْوِيِّ الْأَخْفَشِ عَنْهُ، وَفِيهِ زِيَادَاتُهُ، وَفِيهِ زِيَادَاتٌ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَمْدِيِّ وَابْنِ مَجْدٍ وَالْجَرَجَانِيِّ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ-»، ثُمَّ سَيِّقْتُ أُسَانِيدَ الْجَرَجَانِيِّ مُبْتَدَأً النُّسْخَةَ، وَفِيهَا: «قَالَ أَبُو الْحَسَنِ سَلْمَانَ بْنِ أَمِينِ الْكَاتِبِ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَعَاذِ الْجَرَجَانِيِّ»^(٧٧)، ثُمَّ ذَكَرَ رِوَايَاتِهِ عَنِ شَيْخِهِ إِلَى الْمُبَرَّدِ، وَبَيْنَهُ وَأَبِي الْعَبَّاسِ رِجْلَانِ، لِأَنَّ مِنْ أَشْيَاخِهِ مَنْ أَخَذَ عَنِ الْأَخْفَشِ الْأَصْغَرَ ٣١٥هـ، وَلَمْ تَعْرِفْ جُونَفِيْفَ أَوْ مَبِيرَ الْجَرَجَانِيِّ هَذَا، بَلْ قَرَأْتَهُ الْجَرَجَلِيَّ^(٧٨).

وَأَمَّا شَيْخُهُ «أَبُو بَكْرِ الْأَدْفُوِيُّ» فَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ، نَحْوِيٍّ مَفْسِّرٍ مُقْرَأٍ، مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، وَقَدْ لَزِمَ أَبَا جَعْفَرِ النَّحَّاسِ وَرَوَى عَنْهُ، وَكَانَ إِمَامًا وَقْتَهُ فِي قِرَاءَةِ نَافِعِ بَرِوَايَةٍ وَرِشَ عَنْهُ، تَوَفَّى سَنَةَ ٣٨٨هـ^(٧٩).

محمد أبو الفضل إبراهيم: ٥٢/١.

(٧٧) «الْكَامِلُ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ» الْمُبَرَّدِ، مَخْطُوطٌ: ١/١-ظ.

(٧٨) يُنْظَرُ: «كِتَابُ سَيِّبَوَيْهِ»، طَرِيقُ الرِّوَايَةِ وَتَقَالِيدُ النُّقْلِ -مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ٣١٣، ٣٩٣.

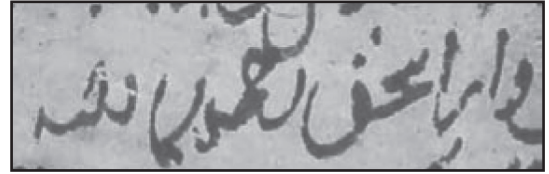
(٧٩) يُنْظَرُ: «الْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ»، الصَّفْدِيُّ، تَحْقِيقٌ: أَحْمَدُ الْأَرْنَؤُوطُ وَتَرْكِي مِصْطَفَى: ٧٨/٤، وَ«الْمَقْفِيُّ الْكَبِيرُ» -مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ٥٣١/٦.

وأما بقية الإسناد فرؤوس النحو وأئمنه.

ونقل غير واحد أخذ المازني عن الأخفش الأوسط، وأنه قرأ عليه أكثر الكتاب ثم كمله على الجرمي^(٨٠)، وأما رواية الأخفش عن سيبويه فعبارة متسمح فيها، لأن المشهور في التراجم والحواشي أنه كان يقرأ الكتاب فإذا عسر عليه الموضوع منه أتى سيبويه فقرأه عليه، فكان أخذه إياه أخذ قراءة الدرس لا الرواية.

وأما الطريق الثانية، ففيها: محمد بن يونس، عن أبي علي الفارسي، عن ابن السراج، عن المبرد، وأبي إسحاق...

ولم أقف على ترجمة محمد بن يونس، أحد الأخذين عن أبي علي الفارسي في بغداد أو بلاد فارس، وأما البقية فمعروفون، وآخر كلمة في الإسناد غير واضحة، وقد قرأتها جونيف أومبير بـ «رحمهم الله»^(٨١)، وفي النفس من قراءتها شيء، لكن لم يتبين لي وجه صحيح في ذلك:



على أن أبا علي أخذ عن ابن السراج وأبي إسحاق الزجاج، ولم تشر إلى غير هذا الاحتمال، وهو مقبول معنى، لكن سياق العبارة لا يساعده،

(٨٠) يُنظر: «تاريخ العلماء النحويين»، التنوخي، تحقيق: عبدالفتاح الحلو: ٦٨.

(٨١) يُنظر: «كتاب سيبويه، طرق الرواية وتقاليده النقل» - مصدر سابق: ٣٩٣.

ويبعد أن يجروا على هذا الأسلوب في الجمع بين الشيوخ، فالأصل أن يقال: عن ابن السراج وأبي إسحاق عن المبرد، والاحتمال القريب أن أبا إسحاق هذا هو إسماعيل بن إسحاق القاضي ٢٨٢هـ - قرين المبرد-، وقد كانت له نسخة من كتاب سيبويه نقل عنها أبو بكر بن السراج، وعنه أخذ أبو علي الفارسي، كما تشير حواشي كتاب سيبويه^(٨٢)، فتكون الرواية عنه هنا وجادة من كتابه، وكل ذلك مما لا يؤثر في نسختنا هذه، لأن متنها أسبق من أبي علي الفارسي ونسخته التي تلقاها بعض الأندلسيين.

ثم ختم الكاتب قيده بذكر قراءته الكتاب «على الشيخ المذكور مرتين إلا أن المرة الثانية انتهت فيه إلى باب ما أعرب من الأعجمية من كتاب الأبنية»، والشيخ المذكور هو الرعيني الأصفر.

المبحث الثالث: أبرز مظاهر الخط والنقطة في النسخة

أشرت في المبحثين السابقين إلى قدم هذه النسخة وتضمنها خطوطاً متأخرة عنها، وعمامة المكتوب في متنها بخط واحد، وأما المكتوب على الحواشي فبعده خطوط منها القديم والمتأخر، وفي آخر هذا القسم قطعة بخط متأخر كذلك.

وقد اكتفى الأستاذ عبدالسلام هارون بوصف خط هذا القسم بأنه «خط قديم جداً»، وبوصف

(٨٢) يُنظر: «حواشي كتاب سيبويه» - مصدر سابق: ٩٤-٩٥ / ١ مقدمة التحقيق.

القسم الثاني بأنه «خط قديم»، وكأنَّ الأستاذ يميل إلى أن القطعة الأولى أقدم من الثانية، وأمَّا جونيف أومبير فكان رأيها على العكس من ذلك، فرأت قَدَمَ القِسْمِ الثاني، وسبقه الأولُ زمنًا.

أما القسم الثاني فهو مؤرَّخٌ بسنة ٣٥١هـ، وهو تأريخٌ صحيحٌ إذا ما قورنت ظواهره بخطِّ ذلك الزَّمنِ، وأمَّا القسمُ الأوَّلُ فهو ما سأخصُّه بحديثي في هذا المبحث.

وقد وصفتُ جونيف ظواهرَ من خطِّ هذه النُّسخة ونقِطها، لكنَّها لم تُفد من ذلك في نسبتها إلى زمانها نسبةً دقيقة، تَكشِفُ عن تأريخها الصحيح أو المقارب لها، والذي بان لي بعد تتبع هذه الظواهر ومقارنتها بنسخ القرنين الثالث والرابع الهجريين أنَّ هذه النُّسخة كُتبت في حياة أبي جعفر الطبري من نُسخته ثمَّ قُرئت عليه، وكان كُتبتُها بين سنة ٢٦٠هـ و ٣١٠هـ، ولا تتجاوز هذا التاريخ غالبًا، لأنَّ سِمَاتِ الخطِّ والنقط شبيهة بطرائق الكُتبة في هذه الحقبة، ثمَّ زيدت على هذه النُّسخة تعليقاتٌ يُورِّخُ خطُّها بما بين سنة ٣٢٠هـ و ٣٥٠هـ تقريبًا، ثمَّ زيدت عليها تعليقاتٌ مُتأخِّرة في حدود سنة ٤٩٠هـ،

وهذا بيان هذه الظواهر:

أولاً: مَتْنُ النُّسخة.

العنصر الأول: قَلَمُ الكَاتِبِ:

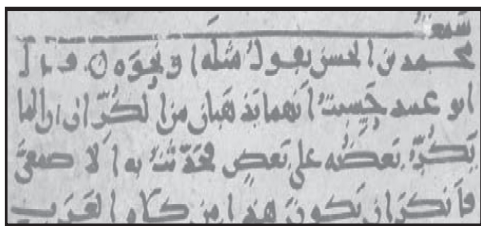
كُتِبَ القِسْمُ بقلمٍ ثَقِيلٍ، على قواعدِ الخطِّ الكوفيِّ اللينِ المائلِ للنُّسخِ، وهذا الخطُّ ترى فيه ملامح

من الكوفيِّ القديم، وتخفُّفاً يُقرِّبه من خطِّ النُّسخِ القديم، وقد شاعتِ الكِتَابَةُ به في مخطوطات القرنين الثالث والرابع الهجريين.

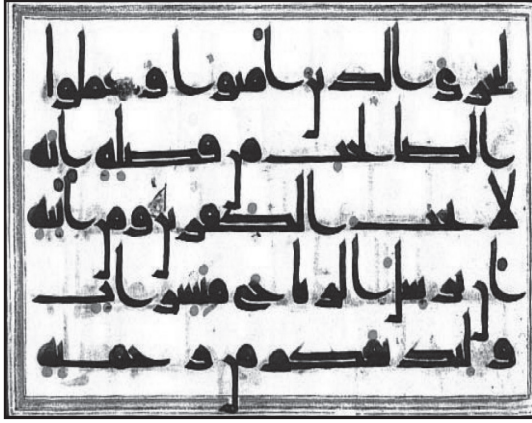
ومن أبرز ملامحِ الكوفيِّ ودلائلِ القِدَمِ فيه:

١. قَطَّةُ قَلَمِ الكَاتِبِ:

ومرُّ هذا إلى قَطِّ القلمِ القديم واختلافه عن قَطِّ التُّلُثِ والنُّسخِ وغيرهما من الخطوط المنسوبة، التي روعي فيها قَدْرُ ذلك ودِقَّتُهُ، فبانَ في أطرافِ الأَحْرَفِ وانعطافِها، وليس هذا الملمحُ لازماً في الكوفيِّ اللين أو النُّسخِ القديم، بل قد يُعدَّلُ عنه إلى القلمِ الدقيق، لكنَّه ظاهرٌ في جُمْلَةٍ من الكِتَابَاتِ القديمة، والمقصودُ به: أن يكونَ غالبُ رسمِ الحرفِ وانحنائه على قَدْرِ متقاربٍ جدًّا، ثِقَلًا أو خَفَّةً، وتُشبهُهُ في ذلك نُسختان من النُّسخِ المؤرَّخة في القرن الثالث الهجري، وهما: قطعة من غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢٢٤هـ، إذ أرخت تلك بسنة: ٢٥٢هـ، والمأثور في اللغة، لأبي العميثل الأعرابي ٢٤٠هـ، وهي مؤرَّخة بسنة: ٢٨٠هـ، وهاتان صورتانٍ منهما وتحتهما صورةٌ من خطِّ نسختنا:



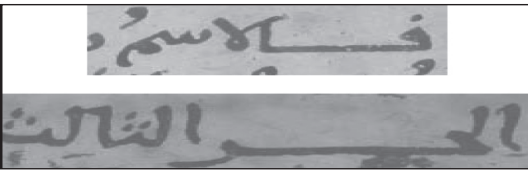
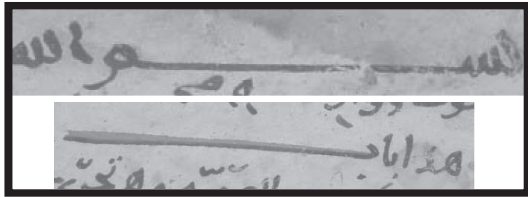
غريب الحديث



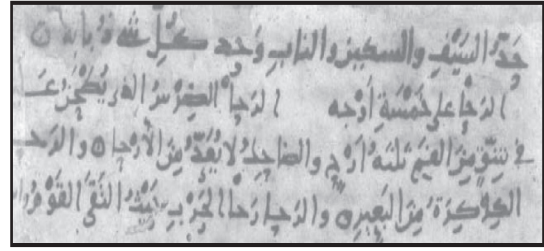
أوله: ﴿ليجزي الذين آمنوا وعملوا الصالحات من فضله﴾

فالمطلُّ ظاهرٌ في الذال من الذين، والصاد والتاء من الصالحات، والضاد من فضله، والباء في يحب، والكاف في الكافرين، والمشقُّ بينَ بَيْنِ الميم والتاء في رحمته.

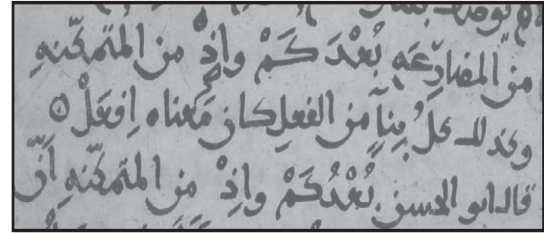
وهذه السمة مشهورةٌ في الكوفيِّ وإن اجتنبها جَمْعُ من الكُتَيْبَةِ لما حُكِيَ فيها من الكراهة، وقد بقي آثارها في الكوفيِّ المتأخِّر المائل للنسخ مثل هذه النماذج في نُسخَتِنَا وفي غيرها من النُسخ المؤرخة المنسوبة للقرن الثالث الهجريِّ، فمن صورها في نُسخَتِنَا:



ومن صورها في «غريب الحديث» في كلمتي (قال وسمعت):



المأثور في اللغة



كتاب سيبويه

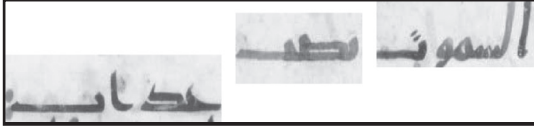
٢. إطالة المتسّع بين بعض الأحرف:

وهو الذي يُسمَّى المشقُّ -على أحد معانيه عندهم-، وقد روي عن عمر بن الخطّاب -رضي الله عنه-: «شرُّ الكتابة المشقُّ، وأجود الخطِّ أبينه»^(٨٣)، ولعلّ مردّ هذا أحد أمرين: إما أنّ المشقَّ مَظَنَّةُ الإبهام وعَدَمُ الإيضاح بسبب تداخل حروفه، أو أنّه مَظَنَّةُ الإسرافِ في المداد أو ما يُكتَبُ فيه؛ فالكاتبُ محتاجٌ إلى قدرٍ أكبر من المعتاد، وقد كثُرَ هذا في الكتابات بعد الخطِّ الجبازيِّ، فصارَ بعضُ الكُتّابِ يَمطُّ الحرف الواحدَ ويجعله في سطرٍ كاملٍ، وفي ذلك ما فيه من الترفِ الفنّيِّ، ومن نماذج ذلك في أحدِ المصاحف الكوفيّة القديمة^(٨٤):

(٨٣) «الجامع لأخلاق الراوي والسماع»، الخطيبُ البغداديِّ، تحقيق: محمود الطحان: ١/٢٦٢.

(٨٤) بمكتبة حكيم أوغلو، برقم: ٢ و٣.

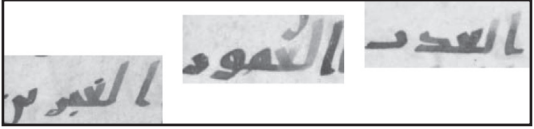
نماذج منها في المصاحف العتيقة:



وهذه صورتها في نسختنا:



وأما العين والغين المتوسطتان والمتطرفتان المتصلتان بما قبلهما: فقد كانتا ترسمان في الكتابة القديمة بصورتين إحداهما باتصال طرفيها بخط من أعلاها، وهي التي تُسمى المَقنطرة، وأما الأخرى فغير المَقنطرة، ومن صورها في المصاحف

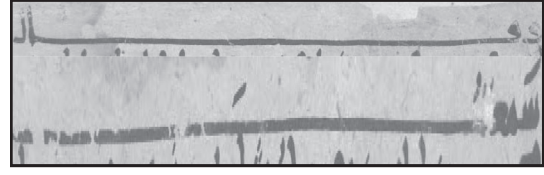


العذاب الغفور الغابرين

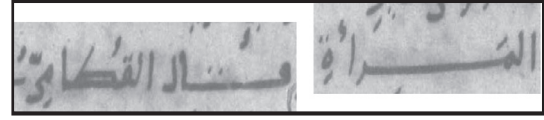
وهذه الصورة قليلة الورد في الكتابات المتأخرة، لكنني رأيت لها نماذج في نسختنا، ومنها:



وأما الكاف: فقد جاءت في الكتابات القديمة بصورتين هما: المنصوبة والمضجعة، فالمنصوبة كهذه: ك، والمضجعة هي التي تأتي ممطولة، وهذان نموذجان منهما في المصاحف العتيقة، فالأولى منصوبة والثانية مضجعة:



وفي «المأثور» في كلمة المرأة وقال:



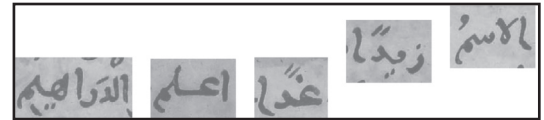
٣. صور بعض الأحرف الحجازية القديمة:

لا تُخطى الناظر في هذا القسم صور من الأحرف القديمة التي صحبت الحجازي المبكر ثم الكوفي القديم، ومن أبرز هذه الحروف التي يمكن مقارنة صورها: الألف، والباء وأخواتها، والعين والغين، والكاف، والياء، وهذا بيانها:

أما الألف: فقد جاءت في الكتابات المبكرة بذيل متيامن غالباً، وهذه بعض صورها في المصاحف العتيقة من القرنين الأول والثاني الهجريين:



ووقعت في نسختنا بهذه الزيادة، وجاءت بصفة خط النسخ كذلك، من دون هذا الذيل المتيامن، ونزوع بعض الألفات للصور القديمة من آثار الكوفي فيها، ومن صورها على الوجهين:



وأما الباء والتاء والثاء المتطرفات: فقد وقعت في الكتابة القديمة ممطولات، ولا ارتفاع في آخر المطغالباً، بل يكون مسامتا لسطر الحرف، وهذه

بمخطوطات القرن الثالث الهجري، وأضرب مثلاً ببعض ذلك:

• **حرف الألف:** وقع بصورتيه منفرداً ومُتصلاً على هيئة تشبه ما في غريب الحديث والمأثور في اللغة، فالألف المنفردة على ما ذكرنا سابقاً، مع انحناء يسير قد يقع في منتصفها أيضاً، وأما المتصلة فزيد في أسفلها ما يشبه الذيل المتيسر أحياناً، وهي سمة شاعت في المخطوطات البغدادية خاصة، ورأيتها في نسخ من القرن الثالث الهجري حتى أواسط السابع الهجري، ومن نماذجها في هذه المخطوطات الثلاث الكتاب، وغريب الحديث، والمأثور:

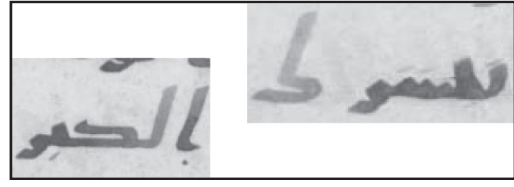
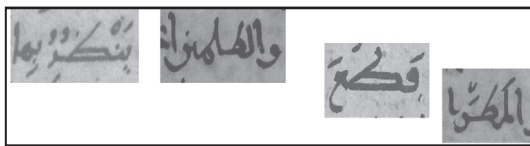


الألف المنفردة:



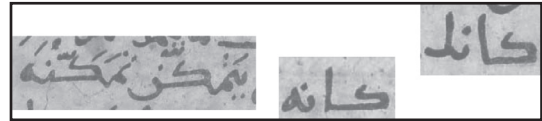
الألف المتصلة:

• **حرف الطاء:** وقد كُتِبَ في الخطوط الكوفية والخطوط الخارجية عنها في القرنين الثالث والرابع بوضع خطه الأعلى مائلاً لليمين قليلاً، ثم شاع هذا في الكتابات الأندلسية والمغربية، ومن نماذجها في المخطوطات الثلاث السابقة:

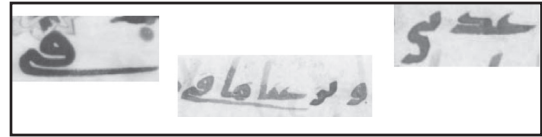


نيشرك الكبير

وقد اختلفت هيئتا الاضطجاع والانتصاب في الخطوط المتأخرة، لكن بقي أصلهما، وهما واقعتان في نسختنا وغيرها من نسخ القرنين الثالث والرابع الهجريين فما بعدهما، ومن صورها عندنا:



وأما الياء المتطرفة: فلها صورتان في الكتابة الحجازية المبكرة؛ الأولى هي المعرقة، والثانية هي المردودة التي رجعتها كاتبها لليمين، وهذان نموذجان منها:



عذابي وتزعنا ما في

ووقعت الصورتان في نسختنا كذلك، على أن الرد كثير في ياء في وقليل في التي وألف حتى المرسومة ياء، ومن نماذجها:



٤. شَبَّهَ صور بعض الأحرف بصورها في مخطوطات القرنين الثالث والرابع: وهذا الشبه وقع في جملة من الأحرف أيضاً

العنصرُ الثاني: ظواهر الخطِّ والإملاء:

تُعَدُّ ظواهرُ الخطِّ من أبلغِ الدلائلِ على زمانِهِ ومكانِهِ، لاصطلاحِ أهلِ الزمانِ والمكانِ عليها، وتَتَبَّعُها في الأصولِ الخَطِّيَّةِ كاشِفٌ عن طرائقِ الكَتَبَةِ ومسالِكِ النُّسَاخِ، وقد كانتِ الكِتَابَةُ أولَ أمرِها كخطِّ المُصَحَّفِ في كَتَبَتِهِ الأوَّلَى، وَجَرَى هجاءُه على المَعهودِ من كِتَابَةِ العَرَبِ في زمانِ التنزِيلِ مع أمورٍ اختَصَّ بها الكَتَبَةُ إذ ذاك، ثم انفصلتْ عنه بما سُمِّيَ الخطُّ القِياسِيُّ المَبْنِيُّ على قواعدِ العَرَبِيَّةِ، لمحاولةِ الكُتَّابِ استظهارَ عللِ الكِتَابَةِ، وبناءها على أصولِ لها وَجْهٌ يوافقُ الكلامَ العَرَبِيَّ لفظًا أو مَعْنَى، وألَّفَ عُلَماءُ العَرَبِيَّةِ في هذا العِلْمِ كُتُبًا كثيرةً، وأقَدَمُ ما وَصَلنا منها الهِجاءُ والعِلْمُ بالخطِّ لابنِ أَبِي طَيِّبَةَ الكوفيِّ ٢٢٣هـ، وضمَّن ابنُ قَتَيْبَةَ ٢٧٦هـ كتابَ أدبِ الكاتِبِ بابًا لذلك سَمَّاه تَقْوِيمَ اليَدِ، وصنَّفَ أبو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ كتابَ الخطِّ والهِجاءِ ولم تبلغنا إلا قِطْعَةٌ منه، ومن الكُتُبِ التي بلغتنا تامَّةً غيرَ مَنقوصَةٍ أو بها نقصانٌ يَسِيرٌ: الخطُّ لابنِ السَّرَّاجِ، والخطُّ للزُّجَاجِيِّ ٣٣٧هـ، وكتابُ الكِتَابِ لابنِ درِستويه ٣٤٧هـ، وبابٌ من الهِجاءِ لابنِ الدَّهَّانِ ٥٦٩هـ، وكان هذا العِلْمُ يُسَمَّى: الخطُّ، والهِجاءُ، والكِتَابُ، والرَّسْمُ -قليلاً-، ثم تعارفَ المُعاصرونَ على تسميتهِ بالإملاءِ، وأبوابُه معروفةٌ مشهورةٌ بين الدارسينَ اليومَ، ولا يَسعُ بحثي أن أتتبعَ كلَّ مظاهرها في النُّسخَةِ التي بين يدي، لأنَّ ذلك يَطولُ

جدًّا، ولكنَّ أنبئه على بعضِ المسائلِ التي لها أثرٌ في معرفةِ تاريخِ النُّسخَةِ وقِدَمِها.

أولاً: الهَمْزَةُ:

مشت الكِتَابَةُ القديمة على عَدِّ الهَمْزَةِ حرفًا لا صورةً له تُخَصُّه، وقد اتفقَ المُتقدِّمونَ والمُتأخِّرونَ على ذلك، وصرحَ بالإجماعِ فئامٌ منهم، ومُرَادُهُم من ذلك: أنَّ الهَمْزَةَ تُصَوَّرُ بإحدى صُورِ حروفِ المدِّ الثلاثة، فإن كانت مفتوحةً بعد فتحٍ -مثلًا- صُوِّرَتْ أَلْفًا، كما في قولنا: سَأَل، فهي في الكِتَابَةِ القديمة سال، وكذا لو كانت مبتدأً بها، مثل أحمدَ وإبراهيمَ وأسامَةَ، وإن كانت مضمومةً بعد فتحٍ مثلًا صُوِّرَتْ واوًا، فتكونُ رُوْفَ هكذا: رُوْفَ، وإن كانت مكسورةً بعد فتحٍ كُتِبَتْ ياءً، فتكونُ بَيْسَ هكذا: بَيْسَ، وإن حُذِفَتْ على لغةٍ التخفيفِ حُذِفَتْ إحدى هذه الصورِ الثلاثِ من الخطِّ أيضًا، فتراهم يكتبون الجزء والكفاء والرِّدءَ بغيرِ واوٍ، وأمَّا ما نَصَنَعُهُ اليومَ من وَضَعِ هذه العلامةِ الصغيرةِ على الألفِ أو الواوِ أو الياءِ مع إهمالِ نقطها فاللتزامُ مُحدثٌ، لأنَّ هذه القِطْعَةَ الصغيرةَ علامةً وشَكْلَةً عند المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ، وليست صورةً للهَمْزَةِ نفسها، فهم إن كانوا لا يلتزمونَ بوضعِ الفتحِ على الحَرَفِ المفتوحِ فلا يلزمهم إذاً وضعُ شَكْلَةِ الهَمْزَةِ أيضًا، وإن قرأ القارئُ كُلَّ ما سَبَقَ على لغةٍ التحقيقِ، وتراهم أحيانًا يُغَيِّرونَ بين الهَمْزاتِ والشَّكَلاتِ، فيأتونَ في موضعِ الهَمْزَةِ المفتوحةِ -المحذوفةِ صورتها ألفًا وواوًا وياءً- بالفتحة بدلًا

عنها، وفي موضع الهمزة المكسورة بالكسرة وفي موضع المضمومة بالضمة.

وبهذا يُمكن فهم كلام ابن قتيبة -مثلاً- حين يقول: «جزيتك جزاءً فالقياس أن تكتبه بألفين، لأن فيه ثلاث ألفات: الأولى، والهمزة، والثالثة، وهي التي تُبدل من التنوين في الوقف»^(٨٥)، ومعناه أن القياس أن تُكتب هكذا: جزاء، وأن أصلها: جزاءاً فهذه ثلاث ألفات، الأولى هي صورة الألف المدية، والثانية هي صورة الهمزة، والثالثة هي صورة ألف التنوين المبدلة في النصب، ونراه في موضع آخر يحكي مذهب بعض كتّاب زمانه في كتابة همزة يقرؤها، فيقول: «وكان بعض كتّاب زماننا يدع الحرف على حاله بالألف فيكتب: هو يقرأه... ويدل على الهمز والإعراب فيها بضمة يوقعها فوق الألف»^(٨٦)، وقد وضع الخليل رمز الهمزة الذي نستعمله لليوم، وأراد أن يكون صورة لها، لكنّ الناس جعلوه من الشكلات، وفي هذا يقول ابن درستويه: «والهمزة طائفة مأخوذة من العين غير معقفة... وإنما تمثّل بها، وهي الصورة التي وضعها الخليل للهمز، فلم يستعملها الناس، وكتبوا الهمز على صورة حروف اللين، وصيروا ما وضعه الخليل شكلاً له»^(٨٧)، وعليه: فإن هذه الصورة الصغيرة ء علامة للهمزة، لا صورتها

(٨٥) «أدب الكاتب»، ابن قتيبة، تحقيق: الدالي: ٢٢٨.

(٨٦) «أدب الكاتب» - مصدر سابق: ٢٦٢-٢٦٣.

(٨٧) «كتاب الكتاب»، ابن درستويه، تحقيق إبراهيم السامرائي وعبدالحسين الفتلي: ٦٠١.

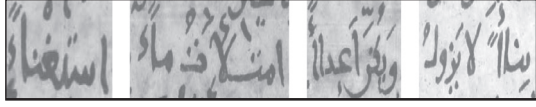
الحقيقية، إلا أن التساهل في تسمية هذه العلامة «ء» بالهمزة قديم، نبه عليه أهل العلم، ومن ذلك قول الخفاف ٦٥٧هـ: «وأما الشكّل الذي يُسمّيه الناس همزة فليست بهمزة ولا صورة لها، وإنما هي أمانة تدل عليها»^(٨٨).

وقد جرى كاتبُ نسختنا على ذلك في باب الهمزة، فصوّر المبتدأ ألفاً، والمتوسطة بحسب قانون تخفيفها، إن ألفاً أو واواً أو ياءً، ومن مسائل الرسم التي تحسن الإشارة إليها:

- كتابة الهمزتين المتصدرتين بألفين سواءً أكانت الثانية مفتوحة أم مكسورة، في مثل أنت، أياك، وهذه المسألة محلّ خلافٍ قديم، فالنقول -في المفتوحين- عن بعض الكوفيين كتّلب كتّبتها بألف واحدة أنت، ونقل ابن كيسان كتّبتها بألفين عمّن يستوثق في كتابته من الكتّاب، وأخذ به ابن درستويه وكثير ممن بعده، وهو رأي عامة المعاصرين، وأما الهمزة المفتوحة المتبوعة بمكسورة أياك فمذهب جمع من المتقدمين والمعاصرين كتّبت الثانية بمجانستها، فتكتب هنا بالياء أياك، ونقل ابن قتيبة كتّبتها بألفين واستحسنه، ونسبه ابن كيسان إلى من يستوثق في كتابته من الكتّاب، وصحّحه أبو جعفر النحاس، وسياق كلامه على أنه مذهب البصريين، وأوجب ابن درستويه وغيره، وأخذت به لجنة الإملاء بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجمع اللغة

(٨٨) «المنتخب الأكمل في شرح كتاب الجمل»، الخفاف، تحقيق: أحمد بوياء: ٤٩٣.

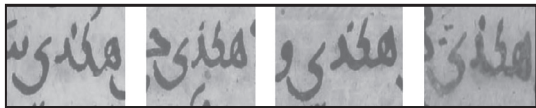
كاتبٍ نُسخَتنا عليه ممَّا يُقوِّي انتسابَ نسختهِ إلى أصولِ البصرةِ القديمةِ، وإنَّ كانَ لا يلتزمُ بذلك في كل موضع، على عادةِ المُتقدِّمين في كثيرٍ من مسالك الكتابةِ، ومِن نماذجِ ذلك عنده:



ثانياً: الألفُ المَقصورة.

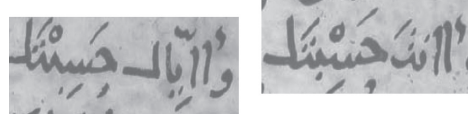
جرى كاتبُ النسخةِ على ما استقرَّ عليه الأمرُ من أحكامِ الألفِ المَقصورةِ عندَ المُتأخِّرين، في الأسماءِ المُعربةِ والمبنيةِ، الثلاثيةِ وغير الثلاثيةِ، وكذا الأفعالِ الثلاثيةِ وغير الثلاثيةِ، وكذا حروفِ المعاني؛ ممَّا يعسرُ استقصاؤه هنا.

ومن الأمثلةِ التي نَدَّت في نُسخَتنا عن ذلك -مما لم يُشرُ إليه علماءُ الخطِّ القياسيِّ في كتبهم:- كتابةٌ هكذا بالياءِ لا الألفِ هكذي، وهذه سَمَةٌ قديمةٌ في الخطِّ، رأيتها ظاهرةً في أصولِ القرنِ الثالثِ الهجريِّ، ثم ندرت في الأصولِ الخطيةِ حتى القرنِ الثامنِ تقريباً، ولا تكادُ تُرى بعد ذلك إلا لماماً، وقد وردت هكذا في نُسخَتنا سبعَ مرات، ستُّ منها بالخطِّ القديم، وكلها مكتوبةٌ بالياءِ، والباقية بالخطِّ المُتأخَّر وهي مكتوبةٌ بالألفِ:



وقد رأيتُ هكذا في نسخةِ «الرسالةِ» للشافعيِّ ٢٠٤هـ المنسوبةِ خطُّها إلى تلميذه الربيعِ بنِ سليمان ٢٧٠هـ، المحفوظةِ بدارِ الكتبِ المصريَّةِ،

العربيَّةِ بدمشقَ، وغيرهم من المعاصرين، وعلى ذلك جرى كاتبُ نسختنا، وهذا ممَّا يُقوِّي نسبةِ الأصلِ إلى البصرةِ^(٨٩)، وهذه نماذج من نسختنا:



- كتابة الممدود المنصوب بألفين، وهذا المذهب عليه كثيرٌ من المُتقدِّمين ولا سيما البصريين، لأنها في الأصلِ ثلاثُ أَلِفَاتٍ رِداً وكِساً، فحذف اثنتين إجحاف، فتكون هكذا على طريقتنا في وضع شكْلةِ الهمزةِ على السطر: عطاءً وكسأً وماءً ورياءً، وقد أخذَ بهذا القولُ جُلُّ المُتقدِّمين والمُتأخِّرين، ونُقِلَ عن الأَخفش أنَّ البصريين لا يجيزون غيره، واختاره ابن قتيبة وابن السراج -في أحدِ قوليه- والصُّولي ٣٣٥هـ وابن درستويه^(٩٠)، وجرى

(٨٩) يُنظَرُ: «أدب الكاتب» - مَصَدْرُ سابق: ٤٢٢، و «الخط»، ابن السراج، تحقيق: خولة الجبوري: ٤٣١-٥٣١، ٩٥١، و«صناعة الكتاب»، النحاس، تحقيق: بدر ضيف: ١٥١، و«كتاب الكتاب» - مَصَدْرُ سابق: ٨٢-٩٢، ٦٧، و«الهجاء آخر أبواب التذييل»، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: تركي بن سهو: ٩١١، ٣٢٢، و«المطالع النصرية»، الهوريني، تحقيق: طه عبدالمقصود: ٥٨١، ومشروع تيسير الإملاء في «مجلة مجمع اللغة العربيَّة»، القاهرة: ٨/٨٩، و«قواعد الإملاء»، مجمع اللغة العربيَّة بدمشق: ٦.

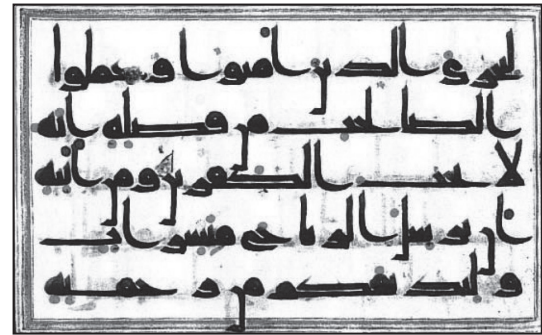
(٩٠) يُنظَرُ: «أدب الكاتب» - مَصَدْرُ سابق: ٢٢٧-٢٢٨، و«الخط»، لابن السراج - مَصَدْرُ سابق: ١١٧ - وقد صرح في هذا الموضوع بأنَّ حق الممدود المنصوب أن يكتب بألفين، لكنَّه عاد في حديثه عن حذف الألفات ص: ١٥٨-١٥٩ وصرَّح بأنَّه يكتب بألف واحدة في الرفع والنصب والجر، ولم يجمعوا في النصب بين ألفين، وأحال للموضع السابق، فلعلَّه لم يثبت على قول-، و«أدب الكاتب» - مَصَدْرُ سابق: ٢٤٩/٣، و«صناعة الكتاب» - مَصَدْرُ سابق: ١٥٠ وفيه النقل عن الأَخفش، و«كتاب الكتاب» - مَصَدْرُ سابق: ٣٩.

وقد كُنِبَتْ هاكذي بألف بعد الهاء وياء في آخرها، ورأيتهَا هكذي كما في نُسَخْتِنَا في قطعة «غريب الحديث» لابن قتيبة ٢٧٦هـ مكتوبة ببغداد ومؤرخة بسنة ٢٧٩هـ، أي بعد وفاة ابن قتيبة بثلاث سنوات فقط، وهي محفوظة بمكتبة شستربتي، برقم: ٣٤٩٤، ووقعت عنده مرات بألف أيضاً (هاكذي):



العنصر الثالث: النُّقْطُ والشُّكْلُ:

يُعَدُّ النُّقْطُ من مظاهر الاختصار والإيجاز في الكِتَابَةِ العَرَبِيَّةِ، وهو نوعان: نُقْطُ إعْجَامٍ ونُقْطُ إعراب، أما الأوَّلُ فنقطة الحروف المُشْتَبِهَةِ لتمييز بعضها عن بعض، وأما الثاني فالأصلُ فيه ما صنعه أبو الأسود الدُّؤليُّ ٦٩هـ من نُقْطِ الأحرف بما يدلُّ على حركاتها، ورُبَّمَا كان مَخْصُوصًا بالأواخرِ ثُمَّ أُجْرِيَ على أكثر حروفِ الكلمة، على ما يظهر في هذا النموذج الذي أوردته قريباً:



أوله: ﴿ليجزى الذين آمنوا وعملوا الصالحات من فضله﴾

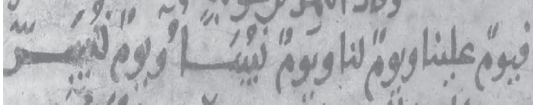
فالنُّقْطُ الحمراء من نُقْطِ الإعراب. وأما نُقْطُ الحروفِ نُقْطُ إعْجَامٍ فالحديثُ عن قَدَمِهِ وتاريخه أمرٌ يطولُ، وحَسْبِي هنا أَنْ أُشيرَ إلى بعض ما رأيتهُ في نُسَخْتِنَا من وُجُوهِ النُّقْطِ المَحْضِ، فَإِنَّهُ وَقَعَ في الكِتَابَةِ القَدِيمَةِ نُقْطُ الحروفِ المُعْجَمَةِ كالْبَاءِ والتَّاءِ والثَّاءِ والذَّالِ، ووقِعَ نُقْطُ المُهْمَلَةِ كذلك، إمَّا بالنُّقْطِ المَحْضَةِ، وإمَّا بعلامات صغيرة تفيد ذلك، فوق الحرف أو تحته، وهي التي اصطُلِحَ عليها بالشُّكْل، ولعلَّ الخليلَ بنَ أحمدَ ١٧٩هـ هو أولُ مَنْ فَرَّقَ بينَ النُّقْطِ والشُّكْلِ حينَ وَضَعَ العلاماتِ المُصَوَّرَةَ للفتحةِ والكسرةِ والضَّمَّةِ والسكونِ والهَمْزَةِ، وتَنقَّلُ التراجُمُ كتابًا له عُنْوَانُهُ «النُّقْطُ والشُّكْلُ»، وقد يَرِدُ اللفظانِ بمعنَى واحدٍ، أو يتقارضانِ فيأخذُ الأوَّلُ معنى الثاني والثاني معنى الأوَّلِ.

وقد جرى كاتبُ نُسَخْتِنَا على النُّقْطِ والشُّكْلِ، وتخَفَّفَ من نُقْطِ بعض الأحرفِ على عادتِهِم في ذلك، فهم لا يكادونَ يلتزمونَ بنقطة كُلِّ الأحرفِ في كل موضعٍ، وهذا بيانٌ لبعض ما يتصل بالنُّقْطِ المَحْضِ، ثم بالشُّكْلِ:

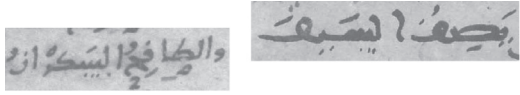
أولاً: النُّقْطُ المَحْضِ.

مشى الكاتبُ على المعهود من صُورِ نُقْطِ الإعْجَامِ عند المشاركة المُتَأخِّرِينَ، ولا سِيَّما نقطِ الفاءِ والقافِ، ونقطةِ السِّينِ والذالِ نُقْطُ إهمالِ، والتزم إهمال بعض الأحرفِ كتاء التأنِيثِ المتحركة، والياء المتطرفة.

وقد رأيتُ هذا النقطَ في ثلاثِ نُسخٍ من القرنِ الثالثِ الهجريِّ، ورأيتُهُ كذلك عند المتأخِّرين حتى القرنِ التاسعِ الهجريِّ، فمن نماذجِه في نُسخَتنا:



فَنَقَطُهَا بِثَلَاثِ مُصَطَفَّةٍ مِنْ أَسْفَلِهَا، وَمِنْ نِظَائِرِهَا فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» وَ«الْمَأْتُورِ»:



وَأَمَّا الدالُّ: فهي -أيضاً- من الحُرُوفِ المُهْمَلَةِ مِنْ نَقَطِ الإِعْجَامِ عِنْد جَمْعٍ، وَنَصَّ ابْنُ السَّرَاجِ عَلَى أَنَّهَا غُفِلَ، وَأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَنْقُطُهَا بِنُقْطَةٍ مِنْ تَحْتِهَا، وَهُوَ أَوْكَدُ عِنْدِهِ، وَجَعَلَهَا ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ كَالْحَاءِ - فِي إِحْدَاثِ أَهْلِ النَّحْوِ وَالْغَرِيبِ وَالشَّعْرِ عَلَيْهَا نُقْطَةٌ تُخَالِفُ نُقْطَةَ الذَّالِ - (٩٥)، فَتَكُونُ صَوْرَتُهَا عَلَى نَقْطِهِمْ هَكَذَا: [س]، وَمَمَّنْ اخْتَارَ مَذْهَبَ نَقْطِهَا بِنُقْطَةٍ مِنْ تَحْتِ: أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ ٣٨٢ هـ، فَإِنَّهُ يَصِفُ الدَّالَّ بِقَوْلِهِ: «بِدَالِ تَحْتِهَا نُقْطَةٌ»، وَقَدْ التَزَمَ هَذَا فِي كُلِّ كِتَابِهِ حِينَ عَرَضَ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الذَّالِ، وَلَمْ يَلْتَزِمْهُ فِي الرَّاءِ وَغَيْرِهَا (٩٦).

الذهبيُّ بأنَّه «لَطِيفٌ فِي صِنْعَةِ الْكِتَابَةِ» فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» - مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ١٣/١٤٦. وَهَذَا الْكِتَابُ فِي حُكْمِ الْمَفْقُودِ، وَقَدْ نَقَلَ مِنْهُ ابْنُ خَطِيبِ الدَّهْشَةِ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ.

(٩٥) يُنْظَرُ: «النَّقْطُ وَالشُّكْلُ» - مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ١٥٣، وَ«كِتَابُ الْكِتَابِ»، مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ١٠٣.

(٩٦) يُنْظَرُ: «تَصْحِيفَاتِ الْمَحْدَثِينَ»، أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ، تَحْقِيقٌ: مَحْمُودُ مِيرَةَ: ١/٢١٨، ٢٣٢، ٢٤٥، ٣٥٩،

أَمَّا السَّيْنُ: فَهِيَ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُهْمَلَةِ عِنْدَ جَمْعٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَمِنْهُمْ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ إِذْ لَمْ يُنْقَلِ عَنْهُ شَيْءٌ فِي نَقْطِهَا أَوْ إِهْمَالِهَا (٩١)، وَنَقَلَ ابْنُ السَّرَاجِ وَابْنُ دَرَسْتَوِيهِ فِي نَقْطِهَا مَذْهَبَيْنِ: الْإِهْمَالُ، وَهُوَ الْأَصْلُ عِنْدَهُمَا، فَتَكُونُ هَكَذَا: س، وَأَنْ تُوَضَّعَ تَحْتِهَا نُقْطَةٌ، فَتَكُونُ هَكَذَا: س (٩٢)، وَنَصَّ عَلَى إِهْمَالِهَا جَمْعٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ (٩٣)، وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْمَجْدِ ابْنِ الْأَثِيرِ ٦٠٦ هـ أَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمُعْجَمَةِ عِنْدَ كُتَّابِ زَمَانِهِ، وَأَنَّهَا بِثَلَاثِ تَحْتِهَا إِذْ قَالَ: «وَأَمَّا الشَّيْنُ: فَذَكَرَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ أَنَّهَا تُنْقَطُ عَلَى عَدَدِ سِنَّهَا، وَلَا أَرَاهُ شَيْئًا، بَلِ الْعِلَّةُ عِنْدِي: أَنَّهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّيْنِ، فَكَمَا أَنَّ لِلْسَّيْنِ ثَلَاثًا مِنْ تَحْتِ، كَانَ لِلشَّيْنِ ثَلَاثٌ مِنْ فَوْقِ» (٩٤).

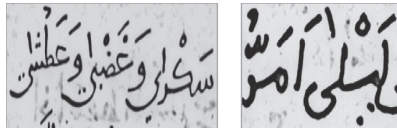
(٩١) يُنْظَرُ: «الْمَحْكَمُ فِي عِلْمِ نَقْطِ الْمَصَاحِفِ»، الدَّانِي، تَحْقِيقٌ: غَانِمُ الْحَمْدِ: ١٤٢.

(٩٢) يُنْظَرُ: «النَّقْطُ وَالشُّكْلُ»، ابْنُ السَّرَاجِ، تَحْقِيقٌ: غَانِمُ الْحَمْدِ: ١٥٥، وَأَمَّا ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ فَقَدْ جَاءَ النَّصُّ نَاقِصًا فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ كِتَابِهِ، فَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِنَقْطِ السَّيْنِ بِوَاحِدَةٍ مِنْ أَسْفَلِ، وَذَلِكَ فِي: ١٠٢ مِنَ الْمَطْبُوعِ، وَأَمَّا الْمَخْطُوطُ، فَقَدْ جَاءَ فِيهِ: «وَهِيَ [أَيُّ الشَّيْنِ] فِي بَعْضِ الْمَذَاهِبِ تُنْقَطُ وَاحِدَةً، وَكَذَلِكَ يَنْقَطُ نَظِيرَتُهَا [أَيُّ السَّيْنِ] - مِنْ تَحْتِ - مِنْ لَا يُعْفَلُ هَذِهِ الْحُرُوفِ» «كِتَابُ الْكِتَابِ»، ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ، مَخْطُوطُ الْمَكْتَبَةِ الْوَطْنِيَّةِ بِالرِّبَاطِ: ٤٠/ظ - ٤٠/و.

(٩٣) يُنْظَرُ: «شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ»، ابْنُ عَصْفُورٍ، تَحْقِيقٌ: صَاحِبُ أَبُو جَنَاحٍ: ٢/٣٥٤، وَ«الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي»، الزَّنْجَانِي، تَحْقِيقٌ: مَحْمُودُ فَجَالٍ وَأَخْرَيْنِ: ٥/٣٠٢٤.

(٩٤) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ خَطِيبِ الدَّهْشَةِ ٨٣٤ هـ فِي «شَرْحِ وَسِيلَةِ الْإِصَابَةِ»، تَحْقِيقٌ: أَحْمَدُ رَجَبُ سَالِمٌ: ٢٤٨-٢٤٩، وَسَمَّاهُ: ابْنُ الْأَثِيرِ، وَقَدْ تَرَجَّحَ عِنْدِي أَنَّهُ مَجْدُ الدِّينِ صَاحِبُ كِتَابِ الْبَدِيعِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، لَا ضِيَاءَ الدِّينِ صَاحِبُ الْمَثَلِ السَّائِرِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُتَرَجِّمُونَ أَنَّ لِمَجْدِ الدِّينِ كِتَابًا فِي الْهَجَاءِ، اسْمُهُ: صِنَاعَةُ الْكُتَّابِ، وَصَفَّهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَمِنْهُمْ

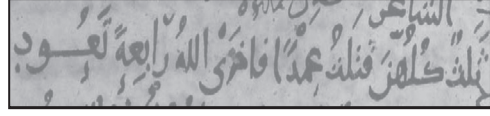
٤٤٥هـ على ابن إسحاق المؤدّب، عن السيرافي،
عن ابن دريد ٣٢١هـ، في غرة شعبان، سنة
٣٩٧هـ، وفي نسخة المقتضب المكتوبة لخزانة أبي
الحُسَيْن العلويّ، المحفوظة بمكتبة فاضل أحمد
باشا كوبرلي، برقم: ١٥٠٧-١٥٠٨، بخط مهمل
بن أحمد ق ٤هـ، وقد فرغ منها ببغداد، سنة
٣٤٧هـ، وعليها تصحيح السيرافي بخطه، وهذان
نموذجان منهما:



وهما كناسخنا لا يلتزمان بهذه الشكّة في جُلّ
النسخة، وإن وقعت عندهما قليلاً.
٢. الكسرة:

أتى الكاتب بصورتها عند المتقدّمين، وهما
كصورتَي الفتحة سوى أنها تحت الحرف،
والفارق هنا أن الثانية منهما نصّ عليها ابن
السراج، ونسبها لعمَل الناس واستحبّها، لأنّها لا
تُلبسُ بفتحة حَرفٍ في السطر الذي تحتها، وكان
وصفها لها ممزوجاً بصورتها، لكنّ ذلك لم يُمكن
على الطريقة الحديثة، فتركها محقق الكتاب د.
غانم الحمد، وجاءت صورتها في الأصل الخطّي
بما يُسمّيه أهل الخطّ اليوم الكسرة الخنجرية التي
تُشبه الألف الموضوعية في كتابة المُصحف للدلالة
على الحرف المحذوف أو فوق الألف المقصورة
() ، وهذا نصّ ابن السراج مقروناً بصورتها من
المخطوط، إذ يقول: «والناس في شكّل الكسرة

ونقط الدال قليل لم أره في أصول القرن الثالث
الهجريّ، وهو في نسختنا قليل جداً، ورأيتُه في
خمس عشرة نسخة خطيّة من نسخ القرن الرابع
الهجريّ، ومن نماذجِه في نسختنا:

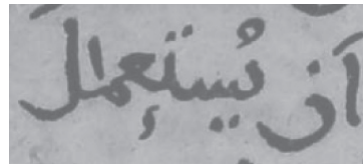


فنقط الدال في تعود.
ثانياً: الشكّل.

شكّل الكاتب هذه النسخة شكلاً بينَ بينَ، فلا
هو الضبط التام لكل حرفٍ، ولا هو مُهمَلٌ غاية
الإهمال، وتراه ينشط حيناً فيضبط الأغلَب، ويَدَعُ
ذلك في أحيانٍ أخرى.

١. الفتحة:

جاءت الفتحة في نسختنا الخطيّة ألفاً مبطوحةً
على ما هو جارٍ اليوم عند المشارقة، وفي الصورِ
السابقة نماذجٌ عديدة لها، وقد يخرُج عنها الكاتب
قليلاً فيأتي بها كالألف المائلة إن ضاق مكانها:



وقد رأيتُ هذه الطريقة في أصولٍ خطيّة قليلة
في القرن الرابع الهجريّ فما بعده، فمن ذلك ما
وقع في نسخة «جمهرة اللغة» المحفوظة بالمكتبة
الوطنية اليهودية، برقم: ٣٣٧ عرب، وهي قطعة
من آخر الكتاب، عليها قيدُ قراءة أبي عبيد الطوسي

٤٣٨/٢، ٥٧٠، ٦٧١، ٧٤٠، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٧.

وَجَعَلَ التَّنْوِينَ خَطًّا تُتَّبَعُ بِهِ شَكْلَةُ الْحَرَكَةِ
نَصَّ عَلَيْهِ الْمَبْرَدُ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ بِإِحْدَى
الْعَلَامَاتِ الثَّلَاثِ، فَقَالَ: «وَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ مُنَوَّنًا
أَتَّبَعْتَ كُلَّ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا خَطًّا فَعَرَفْتَهُ بِهِ»^(٩٩)،
وَذَكَرَهَا ابْنُ السَّرَاجِ مَعَ عِلَامَةِ الضَّمَّةِ الَّتِي يُصَوِّرُهَا
بَعْضُ النَّاسِ خَطًّا بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ، فَقَالَ: «فَإِنْ
كَانَ مَعَهُ تَنْوِينٌ جَعَلَهُمَا خَطِّينِ، فَيَكُونُ الْفَرْقُ بَيْنَ
سَائِرِ الْحَرَكَاتِ فِي وَضْعِ الْخَطِّ لَا فِي صَوْرَتِهِ»^(١٠٠).

٥. الشَّدَّةُ^(١٠١):

اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ اللُّغَوِيِّينَ -فِيمَا رَأَيْتُ- عَلَى وَصْفِ
عِلَامَةِ الشَّدَّةِ بِأَنَّهَا الشَّيْنُ مِنْ شَدِيدٍ، ثُمَّ اخْتَلَفَ
تَعْبِيرُهُمْ عَنْهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ الْعِبَارَةَ وَلَمْ
يُبَيِّنْ صِفَةَ هَذِهِ الشَّيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَصَفَهَا مُبَيِّنًا
هَيْئَتَهَا، فَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا ثَلَاثُ سَيِّنَاتٍ أَوْ
سِنَّاتٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِأَنَّهَا شَيْنٌ غَيْرُ مُعَرَّفَةٍ، أَوْ
شَيْنٌ مَقْطُوعَةٌ، أَوْ بِأَسْنَانِ الشَّيْنِ الثَّلَاثِ مِنْ غَيْرِ
الْمَدَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا، أَوْ شَيْنٌ صَغِيرَةٌ، أَوْ شَيْنٌ غَيْرُ
مَمْطُوطَةٍ وَلَا مَنْقُوطَةٍ، وَزَادَ عُلَمَاءُ ضَبِطِ الْمُصْحَفِ
صُورَةً أُخْرَى لَهَا، وَهِيَ أَنْ تَكُونَ دَالًّا مَقْلُوبَةً^(١٠٢)،

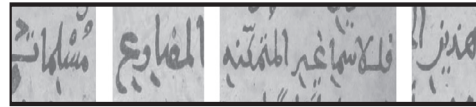
(٩٩) «الخط» المبرد، تحقيق: سعدون الجبوري: ٠١.

(١٠٠) «النقط والشكل» - مَصَدَّرُ سَابِقٍ: ٢٦١.

(١٠١) المشهور تسميتها بالشدة، وسماها سيبيويه
التضعيف، وأطلق عليها ابن درستويه التشديدية، وهو
الأليق بالعلامة المكتوبة، ومنهم من سماها بغير ذلك.
يُنظَرُ: «الكتاب» - مَصَدَّرُ سَابِقٍ: ٤/٠٧١، و«كتاب
الكتاب» - مَصَدَّرُ سَابِقٍ: ٦٠١.

(١٠٢) يُنظَرُ: «الكتاب» - مَصَدَّرُ سَابِقٍ: ٤/١٧٠، و
«كتاب الكتاب» - مَصَدَّرُ سَابِقٍ: ١٠٦، و«المحكم» -
مَصَدَّرُ سَابِقٍ: ٧٤، ١٦٢-١٦٥ و«أصول الضبط وكيفية

على ضربين: منهم من يجعلها من تحت نظيرة
النَّصْبَةِ مِنْ فَوْقٍ فَيَكْتُبُ بِحُرِّ هَكَذَا، وَمِنْهُمْ
مَنْ يَخَالَفُ إِضْجَاعَهَا فَيَكْتُبُ بِكُرِّ هَكَذَا، وَهُوَ
أَحْبُهُمَا إِلَيَّ لِثَلَا تَخْتَلِطُ بِفَتْحَةِ حَرْفٍ تَحْتَهَا»^(٩٧)،
وَقَدْ اسْتَعْمَلَهَا الْكَاتِبُ فِي نُسَخَتِنَا كَثِيرًا، وَقَدْ يُمِيلُهَا
كَثِيرًا فَتَكُونُ فَتْحَةً مَعْكُوسَةً، وَمِنْ نَمَائِجِهَا عِنْدَهُ:

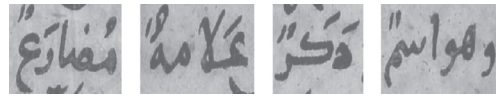


٣. الضَّمَّةُ:

جَاءَتْ الضَّمَّةُ كَالْوَاوِ الصَّغِيرَةِ -سِوَاءً أَطْمَسَتْ
انْفِرَاجَتُهَا أَمْ لَمْ تُطْمَسْ-، وَمِنْ نَمَائِجِهَا مَا وَقَعَ
فِي مُسَلِّمَاتٍ مِنَ الصُّورَةِ السَّابِقَةِ.

٤. التَّنْوِينُ^(٩٨):

وَقَعَتْ تَنْوِينَةُ الْفَتْحِ بِتَكَرُّرِ صَوْرَتَيْهَا عَلَى مَا
هُوَ جَارِ الْيَوْمِ، وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَقَدْ التَزَمَ فِيهَا بِتَكَرُّرِ
الصُّورَةِ الْمُشْبِهَةِ الْفَتْحَةِ، لَا الْكَسْرَةَ الْخَنْجَرِيَّةَ
-عَلَى مَا رَأَيْتُ- وَأَمَّا الضَّمَّةُ فَجَاءَتْ لِتَنْوِينَتَيْهَا
صَوْرَتَانِ: الْأُولَى بِضَمِّهِ عَنِ يَسَارِهَا خَطَّةٌ، وَالثَّانِيَّةُ
تَدِقُّ فِيهَا الضَّمَّةُ فَتَبْدُو التَّنْوِينَةُ بِصُورَةِ خَطَّتَيْنِ:

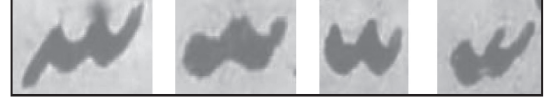


(٩٧) «النقط والشكل» - مَصَدَّرُ سَابِقٍ: ١٦٣، وَيُنظَرُ:

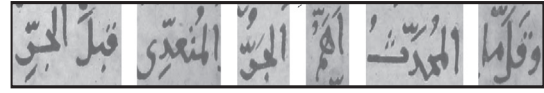
رسالة النقط والشكل»، ابن السراج، تحقيق حميد رضا:
.٧

(٩٨) المشهور تسميتها بالتنوين، وهو النون الساكنة
التابعة حركة الإعراب في الوصل، وسماها ابن درستويه
بالتنوينية، وهو الأليق بالعلامة المكتوبة. يُنظَرُ: «كتاب
الكتاب» - مَصَدَّرُ سَابِقٍ: ١٠٦.

وقد جرى كاتبُ نسختنا على ما ذكروا، فجاءتُ في أحيانٍ شديناً مُخَفَّفَةً السِّنِّينَ قليلاً، وقد ينزل بالسَّنَةِ الثالثة فتكونُ بزيادةٍ يسيرةٍ من غير عَرَاقَةٍ أو مَطْلٍ، ومن نماذجِ صنيعه:



وأما إن اجتمع مع الشدَّة إحدى الحركاتِ الثلاث: فقد جرت عادةُ الكاتبِ على وَضْعِ الشدَّةِ فوقها، فإن كان الحَرْفُ مُشَدَّدًا مَضمومًا، فتكونُ ضَمَّتُهُ فوقه، والشدَّةُ فوقها، وإن كان مفتوحًا فتكون فتحةُ فوقه، والشدَّةُ فوقها، وإن كان مكسورًا فتكون الكسرة تحت الحَرْفِ والشدَّةُ فوقه، على أنه لا يلتزم بذلك أحيانًا، فتراه يجعلُ الشدَّةَ تحت الحَرْفِ، ومن نماذجِ صنيعه:



وعامةُ المُتقدِّمين لا يعرضون لهذه المسألة، وإنما يكتفون بذكر موضعِ الشدَّةِ وأنها فوق الحَرْفِ، وأقدمُ من رأيته يذكرُ هذه المسألة هو القَلْقَشَندي ٨٢١هـ، إذ قرَّرَ ابتداءً وضعَ الشدَّةِ فوق الحَرْفِ، ثم ذكرَ أنَّ الفتحةَ والضمةَ تكونان فوقها هكذا: (رَبِّ وَرَبِّ)، وفي الكسرة مذهبان: أن

تكونُ الشدَّةُ فوق الحَرْفِ والكسرةُ تحتها رُبَّ أو أن تكونُ الكسرةُ تحت الحَرْفِ رَبِّ (١٠٣)، ولم يزدْ على ذلك، ثم ذكرَ الهُوريني ١٢٩١هـ من بعْدِه هَدَيْنَ المذهبين، ونسبَ وَضْعَ الكسرة تحت الحَرْفِ لطريقةِ أبي الأسودِ ٦٩هـ والمغاربية واستحسنه، ووَضَعَهَا تحت الشدَّةِ فوق الحَرْفِ للمشاركة، ثم ذكرَ مذهبًا آخرَ نسبَهُ للمغاربية في المفتوحِ والمضمومِ، وهو أن تكونَ الضمةُ والفتحةُ فوق الحَرْفِ وفوقهما الشدَّةُ، وأما الكسرةُ فتحت الحَرْفِ على المذهبِ الأوَّلِ على هذه الصورِ الثلاث: رَبِّ وَرَبِّ وَرَبِّ (١٠٤)، وهذا ما وقعَ في نسختنا وفي نسخِ أخرى مَشْرِقيَّةٍ من أصولِ القرنِ الرابعِ والخامسِ الهجريَّين، ككتابِ الصَّاحبيِّ لابنِ فارسِ ٣٩٥هـ، المحفوظةُ نسختهُ بمكتبةِ وليِّ الدينِ أفندي، برقم: ٣١٢٩، بخطِّ نوحِ بنِ أحمدِ اللوثاشاني، وقد فرغَ منها في سنة ٣٨٢هـ، وعليها قيودُ قراءةٍ وتصحيحِ بخطِّ مؤلِّفها، في ٩/٨/٣٨٢هـ، إذ قرأ النسخةَ عليه كاتبها وآخران، منهُما: ابنُ زنجلة ٤٠٣هـ -صاحبُ «حجَّة القراءات»-، بالمحمّدية من بلاد الرِّيِّ، وهذه نماذجُ من القرونِ الثلاثة:



والتنوينُ مع الشدَّةِ كصورِ الحركاتِ في نسختنا.

٦. السُّكُونُ:

- (١٠٣) يُنظَرُ: «صبحُ الأعشى» - مَصَدْرُ سابق: ١٦٧/٥.
 (١٠٤) يُنظَرُ: «المطالعُ النَّصريَّة» - مَصَدْرُ سابق: ٦٠٤-٧٠٤.

على جهة الاختصار - سليمان بن نجاح، تحقيق أحمد شرشال: ٥٠-٥٧، و«الكافي» - مَصَدْرُ سابق: ٣٠٢٨/٥، و«شرحُ جُمَلِ الزَّجاجي» - مَصَدْرُ سابق: ٣٥٥/٢، و«صبحُ الأعشى في صناعةِ الإنشاء»، الأُميريَّة: ١٦٧/٣، و«شرحُ وسيلةِ الإصابة» - مَصَدْرُ سابق: ٢٥٦ وفيه: من غير تعريف، والصواب: تعريق.

جرى الكاتبُ في نُسخَتنا على صُورَتِي السكونِ، فتأتي عنده مرةً على هيئةِ الدارَةِ، ومرةً على الهيئةِ المقتطعةِ من الجيمِ أو الشينِ أو غيرهما ، والأولى أكثرُ عنده، وهو ممَّن يضبطُ حروفَ المدِّ الساكنةِ أيضًا، على عادةِ جمعٍ من المُتقدِّمين والمتأخِّرين، سواءً أكانوا من العُلَماءِ المُجيدِين أم من النَّسَاحِ غيرِ المعروفين، ومِن نماذجِ السكونِ في نُسخَتنا:



وهاتان الهيئتان قديمتان في الأصولِ الخطيَّةِ، وهما في أصولِ القرنِ الثالثِ فما بعده.

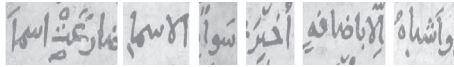
٧. الهمزة:

سبق بيانُ أمرِ الهمزةِ من جهةِ الخطِّ والإملاءِ، وأمَّا من جهةِ النقطِ والشكلِ فقد وردت عند المُتقدِّمين والمتأخِّرين للهمزةِ صُورٌ مُختلفةٌ بحسبِ حالِها، لأنَّ الهمزةِ تأتي مُحَقَّقةً في أولِ الكلمةِ ووسطِها وآخرِها، وتأتي مَسبوقَةً بحرفٍ من حروفِ المدِّ، وتأتي مُسَهَّلَةً في درجِ الكلامِ وهي المُسمَّاةُ بَهمزةِ الوصلِ، ولها علاماتٌ عديدةٌ في الأصولِ الخطيَّةِ، منها أن تكونَ طرفًا من الصادِ غيرِ المعرَّقةِ، وأمَّا الهمزةُ المُحَقَّقةُ فتُسمَّى هَمزةِ القطعِ إن وقعتْ في أولِ الكلامِ، ولها علامةٌ مشهورةٌ إن وقعتْ أولاً أو وسطاً أو آخرًا، وهي قُطْعَةُ العينِ الصغيرةِ «ع»، وإن وقعتْ بعد مدٍّ فلها علامةٌ مشهورةٌ أيضًا عند المتأخِّرين «~».

فأما نُسخَتنا فقد وقعتْ فيها صورتان لعلامتي الهمزةِ المُحَقَّقةِ والمدِّ، وأمَّا همزةُ الوصلِ فلم أرَ لها علامةً تخصُّها.

أولاً: علامةُ الهمزةِ المُحَقَّقةِ:

غلبَ على كاتبِ النسخةِ الاستغناءُ عن هذه العلامةِ بعلاماتِ الحركاتِ الثلاثِ والتنوينِ، فتراهُ يَضَعُ الفتحَةَ على أَلِفِ القطعِ المُبتدِئِ بها، ويضعُ التنوينَ في الممدودِ مثلًا، ومواضعُ إيقاعِ الشُّكُلاتِ الثلاثِ هي مواضعُ الهمزةِ المُحَقَّقةِ عنده، ومِن نماذجِ ذلك:



وقد يَضَعُ علامةُ الهمزةِ المُحَقَّقةِ أولاً ووسطاً وآخراً، ومِن نماذجِ ذلك:



ومن عادةِ المُتقدِّمين: الجَمْعُ بين نقطِ الياءِ مَعَ شَكْلَةِ الهمزةِ، وهذه شائعةٌ في كتاباتِهم وكتاباتِ مَنْ بعدهم، وقد يدعونُ شَكْلَةَ الهمزةِ إن كانَ تحقيقُها واجباً عند العَرَبِ، كما يقعُ في اسمِ الفاعلِ، مثل القائلِ والزائدِ، فتراهم يكتبونها كثيراً بِياءٍ مَحضةٍ القليلِ والزيدِ، مع أن تخفيفَها لا يكونُ إلا بينَ بينِ، ولا تُخفَّفُ بالإبدالِ المَحضِ البتَّةِ، وذلك راجعٌ فيما رأيتُ إلى انتفاءِ اللبِّسِ، بخلافِ كُتُبِ لئلا أو مئة أو ما شابههما، فإنها تُخفَّفُ بالإبدالِ، ولذا يَضَعُونَ مع الياءِ شَكْلَةَ الهمزةِ إن أرادوا الإشارةَ إلى لغةِ التَّحقيقِ لئلا، ومئة، ويتركون نُقطَ الياءِ مع شَكْلَةِ الهمزةِ أو

بغيرها إن كانت مُتطَرِّفة، ومن نَمَازِجِ ذلك في نُسَخَتِنَا:



ثَانِيًا: عِلَامَةُ الْمَدِّ:

وَقَعَتْ فِي نُسَخَتِنَا عِلَامَتَانِ لِلْمَدِّ بَعْدَ الْأَلِفِ خَاصَّةً، وَلَمْ أَرَهَا فِي مَدَّةِ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ، فَالْعِلَامَةُ الْأُولَى هِيَ كَلِمَةُ مَدٍّ، وَالثَّانِيَةُ هِيَ الْمُسْتَعْمَلَةُ عِنْدَنَا حَتَّى الْيَوْمِ «~»، وَهِيَ الْأَعْلَبُ فِي خَطِّ الْكَاتِبِ، كَمَا أَنَّهُ يَكْتُبُ الْهَمْزَةَ الْمَمْدُودَةَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ بِالْفَيْنِ غَالِبًا، وَقَدْ يَسْتَعْنِي عَنْهَا بِعِلَامَةِ الْمَدِّ مَعَ عِلَامَةِ الْهَمْزَةِ الْمُحَقَّقَةِ «ء» أَلْ أَوْ بغيرِهَا أَلْ، وَهَذِهِ نَمَازِجُ مِنْ صَنِيْعِهِ:



وَقَدْ نَصَّ عَلَى الْأُولَى ابْنُ السَّرَاجِ وَأُورِدَهَا ابْنُ عَصْفُورٍ ٦٦٩ هـ وَغَيْرُهُ (١٠٥)، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَقَدْ وَصَفَهَا جَمْعٌ بِأَنَّهَا مِيْمٌ وَدَالٌ غَيْرُ مُحَقَّقَتَيْنِ مَأْخُودَتَانِ مِنَ الْمَدِّ أَيْضًا، وَهُوَ كَلَامُ ابْنِ دَرَسْتَوِيهِ وَابْنِ بَابِشَانَ ٤٦٩ هـ وَغَيْرِهِمَا (١٠٦).

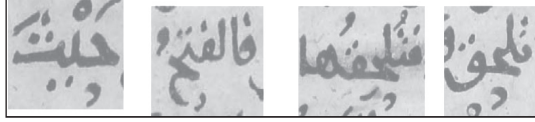
٨. عِلَامَاتُ الْإِهْمَالِ:

عُنِيَ كَاتِبُ النُّسخَةِ بِوَضْعِ عِلَامَاتِ الْإِهْمَالِ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْأَحْرَفِ الْمُهْمَلَةِ، وَكَانَ بَعْضُ ذَلِكَ (١٠٥) يُنْظَرُ: «النَّقْطُ وَالشُّكْلُ» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ١٦٦، وَ«شَرَحَ جُمْلَ الزَّجَاجِيِّ» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ٣٥٤/٢. (١٠٦) يُنْظَرُ: «كِتَابُ الْكِتَابِ» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ١٠٦، وَ«شَرَحَ الْجَمْلَ»، ابْنُ بَابِشَانَ، تَحْقِيقٌ: حُسَيْنُ عَلِي السَّعْدِيُّ: ٥٣٥.

بِالنَّقْطِ الْمَحْضِ كَمَا سَبَقَ فِي الدَّالِ وَالسَّيْنِ، وَبَعْضُهُ بِالْعِلَامَاتِ ذَاتِ الصُّورِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

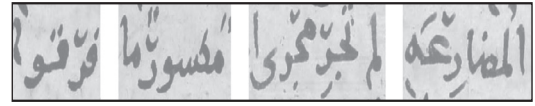
• حَرْفُ الْحَاءِ: فَقَدْ جَاءَتْ عِلَامَتُهُ تَحْتَهُ كَالدَّالِ د

أَوْ رَأْسِ الْحَاءِ ح:



وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا الضَّبْطِ جَمْعٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخَّرِينَ، مِنْهُمْ ابْنُ السَّرَاجِ وَابْنُ بَابِشَانَ وَالقَلْقَشَنَدِيُّ وَابْنُ خَطِيبِ الدَّهْشَةِ (١٠٧).

• حَرْفُ الرَّاءِ: وَقَدْ جَاءَتْ عِلَامَتُهُ فَوْقَهُ كَالرَّاءِ غَيْرِ الْمُعْرَقَةِ أَوْ الْهَلَالِ أَوْ قِلَامَةِ الظُّفْرِ:



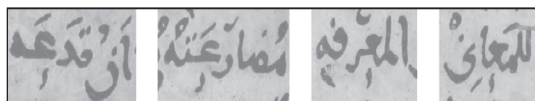
وَقَدْ حَكَى ابْنُ السَّرَاجِ ضَبْطَ الرَّاءِ بَرَاءً مَقْلُوبَةً فَوْقَهَا عَنِ الْكِتَابِ، وَهَذَا مُحْتَمَلٌ فِي نُسَخَتِنَا، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَعْنِي بِالْقَلْبِ انْعِكَاسَهَا، لَا كَوْنَ تَعْرِيقِهَا مِنْ أَسْفَلِ أَوْ مِنْ أَعْلَى، وَالظَّاهِرُ فِي وَصْفِ الْعِلَامَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي عِيَاضُ ٥٤٤ هـ وَابْنُ الصَّلَاحِ ٦٤٣ هـ - وَغَيْرُهُمَا مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ - إِلَى أَنَّ مِنْ

عِلَامَاتِ الْإِهْمَالِ - مَطْلَقًا - أَنْ تَوْضَعَ فَوْقَ الْحُرُوفِ الْمُهْمَلَةِ عِلَامَةٌ تُشَبِّهُ الظُّفْرَ مُضْجَعَةً عَلَى قِفَاها أَوْ كَالْهَلَالِ أَوْ كِنِصْفِ الْهَمْزَةِ، وَكُلُّهَا تَصِفُ صُورَةً

(١٠٧) يُنْظَرُ: «النَّقْطُ وَالشُّكْلُ» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ١٥٤، وَ«شَرَحَ الْجُمْلَ» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ٥٣٣، وَ«صَبْحُ الْأَعْمَشِيِّ» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ١٥٧/٣، وَ«شَرَحَ وَسِيلَةَ الْإِصَابَةِ» - مَصْدَرٌ سَابِقٌ: ٢٥١.

واحدة^(١٠٨)، وهي قريبة مما جرى عليه الكاتبُ هنا.

• حرفُ العَيْنِ: وضعَ الكاتبُ تحتَ العَيْنِ عِينًا صغيرةً محذوفةَ العَرَاةِ، مخففةَ الانحناءِ، وقد تأتي أحيانًا خاليةً منه فتشبهُ الدالَ أو الفتحةَ الخنجريَّة:



وقد ذكرَ هذهَ الطريقةَ ابنُ السَّراجِ وابنُ درستويه ناسبًا إياها إلى أهلِ النحو والشعر والغريبِ، وأمرَ بها بعضُ المُحدِّثين، وحكاها وآخرون^(١٠٩).

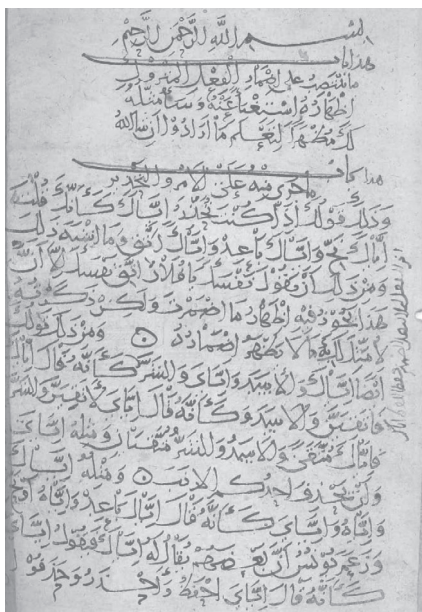
وكلُّ ما ذكرته يحكي صفةَ هذهِ النسخةِ العتيقةِ من الكتابِ، ويبينُ قَدَمَها ونفاسَتَها، وأهميتها للنحويِّ ودارِسِ الهجاءِ القديمِ، ولم أستوعبْ كلَّ ظواهرِ النسخةِ الكتابيةِ، لأنَّ بيانَ ذلكِ يَطولُ، وحسبي أنِّي أشرتُ إلى ما يكونُ منبَهةً للقارئِ الكريمِ.

وأما القطعةُ الأخيرةُ من النسخةِ، فقد كُتِبَتْ بخطِّ متأخِّرٍ يعودُ إلى أواخرِ القرنِ الرابعِ الهجريِّ

(١٠٨) يُنظَرُ: «النَّقْطُ وَالشَّكْلُ» - مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ١٥٤-١٥٦، و«الإلماعُ إلى معرفةِ أصولِ الروايةِ وتقييدِ السَّماعِ» القاضِي عِيَاض، تحقيق: السيدُ أحمدُ صقر: ١٥٧، و«معرفةُ أنواعِ علومِ الحديثِ»، ابنُ الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر: ١٨١.

(١٠٩) يُنظَرُ: «النَّقْطُ وَالشَّكْلُ» - مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ١٥٤-١٥٦، و«كتابُ الكتابِ» - مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ١٠٣، و«الإلماعُ» - مَصَدَّرٌ سَابِقٌ: ١٥٧.

أو أوائلِ الخامسِ، وهذه صورةٌ منها:



والدلائلُ على نسبتِها من الخطِّ نفسهِ وطريقةِ كاتبه عديدهُ، بيدَ أنَّ للبحثِ غايةً وهدفًا، وأحسبُ أنَّه قد استجلى الناظرُ شيئًا مما قصدتُ، وإكمالُ النسخةِ بهذا الخطِّ الذي أنسبُهُ إلى القرنِ الرابعِ وأوائلِ الخامسِ يشيرُ إلى أنَّ فقدانَ هذهِ النسخةِ أو فقدانَ أجزاءٍ منها قديمٌ جدًّا.

المبحثُ الرابعُ: ترتيبُ القسمِ الأوَّلِ ومقارنته أوراقيه بنشرةِ هارونَ:

أشار الأستاذُ عبدُ السلامِ هارونُ في مقدمة تحقيقه إلى أنَّ هذهِ النسخةَ «أوراقٌ متناثرةٌ من الكتابِ»، وكلامُه يدلُّ على نظرةٍ عَجَلِيٍّ؛ فإنَّها نسخةٌ مُتَّصِلَةٌ الأوراقِ مع وجودِ ورقةٍ مُقحمةٍ فيها من القسمِ الثاني أيضًا، وترتيبها فيه اختلالٌ لعلَّه كان سببَ ظنِّ الأستاذِ، وقد أشارتُ جونيف أومبير إلى الترتيبِ الصحيحِ، ونظرتُ في مُصوِّرة

النُسَخَةِ وأعدت ترتيبها قبل نظري في كلامها، ثم رأيت الاختلال عندها أيسر مما وقع عندي، فعلمت أن النسخة التي وصلت إلي من المصورة قد اختل ترتيبها مرتين:

فالأولى: حين تقدمت الأوراق وتأخرت قبل تجليدها أو أثناءه.

والثانية: حين حفظت المصورة الرقمية منها وأيحت لمن يطلّبها من الباحثين، فتقدمت وتأخرت الصور مما زاد اللبس.

وترتيب الأوراق التي فيها الترقيم الحديث مطابق لترقيم جونيف، وأما التي خلفها فهي التي وقع فيها الاختلاف، وهذا هو الترتيب الذي ذكرته إجمالاً: «ترتيب القراءة: ١-١٦، ١٧، ١٩، إلى: ١٠٠، ١٠٨، ١٠٧، ١٠١-١٠٦، ١٠٩-١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨»^(١١٠).

وهذا بيان الترتيب الصحيح للمصورة التي بين يدي، مقارنةً بنشرة هارون:

-القسم مُتّصل: فهو في طبعة هارون من: ١/١١ إلى: ١/٣٣٠ عند قوله: «ولم تجعله مبنياً عليه فتبتدئه».

-مع سقوط صفحة في التصوير، وهي عند هارون من: ١/١٤٢ عند قوله: «لأنك لو أظهرت» إلى: ١/١٤٣ عند قوله: «فإنما دخلت».

-وقد وقعت ورقة في المخطوط ليست من الجزء الأول، بل هي من القسم الثاني فيه بخط مطابق

(١١٠) يُنظر: «كتاب سيبويه، طرق الرواية وتقاليد النقل» - مصدر سابق: ٣٨٩.

له مختلف عن خط القسم، وهذا بيانها: في المخطوط: ٨٥/و، في المطبوع: ٤/١٤ من قوله: «فقالوا أملح»، إلى: ٨٦/ظ، وفي المطبوع: ٤/١٧ عند قوله: «كما قالوا الحزن وقالوا».

-وهذا ترتيب الأوراق:

• من: ٣/و، إلى: ١٦/ظ - مُتّصلة مُرتّبة-.

• ثم: ١٨/و، ١٨/ظ، ثم: ١٧/و وفيه: الجزء الثاني من كتاب سيبويه، ١٧/ظ.

• ثم: ١٩/و، إلى: ٣٧/ظ - مُتّصلة مُرتّبة-.

• ثم: ٣٨/و وفيه: الجزء الثالث من كتاب سيبويه، إلى: ٥٤/ظ - مُتّصلة مُرتّبة-.

• هنا صفحة ساقطة في التصوير، وهي في الأصل: ٥٥/و، لكن لم توضع في التصوير، والصورة

التي بعد ٥٤/ظ في المخطوط ورقمها: ٥٦/و، وأولها: «حروف الاستفهام لمضارعتها»، وهذه

تمثل ظهر الورقة في الأصل لا وجهها، فينبغي أن تكون: ٥٦/ظ ويكون ظهرها مكانها في الترقيم،

وبالمقارنة يظهر أن الساقط صفحة واحدة فقط تظهر من جانب الصورة، فالترتيب إذًا: ٤٥/ظ،

٥٦/ظ، ٥٦/و، ٥٧/ظ، ٥٧/و، ٥٨/ظ، ٥٨/و،

٥٩/ظ، ٥٩/و، ٦٠/ظ، ٦٠/و، ٦١/ظ، ٦١/و،

٦٢/ظ، ٦٢/و، وهذا خلل بكون الورقة مُرقمة

على الظهر لا الوجه، وموضوعة في التصوير وفقاً لذلك، إلى: ٦٣/و الذي هو في الأصل: ٦٣/ظ.

• ثم: ٦٤/و التي هي في الأصل: ٦٤/ظ وفيه:

الجزء الرابع من كتاب سيبويه، و ٦٤/ظ تعليقات

بخطٍ مُخْتَلِفٍ لا علاقةَ لها بالمتنِ هي آخرُ الجزء السابق.

• ثم يستمرُّ الترقيمُ بالخللِ نفسه: ٦٥/ظ، ٦٥/و،
٦٦/ظ، ٦٦/و، ٦٧/ظ، ٦٧/و، ٦٨/ظ، ٦٨/و،
٦٩/ظ، ٦٩/و، ٧٠/ظ، ٧٠/و، ٧١/ظ، ٧١/و،
٧٢/ظ، ٧٢/و، ٧٣/ظ، ٧٣/و، ٧٤/ظ، ٧٤/و،
٧٥/ظ، ٧٥/و، ٧٦/ظ، ٧٦/و، ٧٧/ظ، ٧٧/و،
٧٨/ظ، ٧٨/و، ٧٩/ظ، ٧٩/و، ٨٠/ظ، ٨٠/و،
٨١/ظ، ٨١/و، ٨٢/ظ، ٨٢/و، ٨٣/ظ، ٨٣/و،
٨٤/ظ، ٨٤/و - بهذا الترتيب المقلوب.

• ثم: ٨٥/ظ: تعليقاتُ بخطِّ مُغايرٍ هي آخرُ الجزء الرابع من النسخة الخطية.

• ثم: ٨٥/و، ٨٦/ظ: ورقةٌ من الجزء الرابع من كتابِ سيبويه، كما سبق بيانه.

• ثم: ٨٦/و: وفيه: الجزء الخامس من كتابِ سيبويه.

• ثم يستمرُّ الترقيمُ بالخللِ نفسه: ٨٧/ظ، ٨٧/و،
٨٨/ظ، ٨٨/و، ٨٩/ظ، ٨٩/و، ٩٠/ظ، ٩٠/و،
٩١/ظ، ٩١/و، ٩٢/ظ، ٩٢/و، ٩٣/ظ، ٩٣/و،
٩٤/ظ، ٩٤/و، ٩٥/ظ، ٩٥/و، ٩٦/ظ، ٩٦/و،
٩٧/ظ، ٩٧/و، ٩٨/ظ، ٩٨/و، ٩٩/ظ، ٩٩/و،
١٠٠/ظ، ١٠٠/و، ١٠١/ظ - بهذا الترتيب المقلوب.

• ثم ننتقلُ إلى: ١٠٨/و وهو في التصويرِ ظهْرُ: ١٠١/ظ.

• ثم: ١٠٩/ظ، ثم: ١٠٧/و، ثم: ١٠٨/ظ، ثم:

١٠١/و، ١٠٢/ظ، ١٠٢/و، ١٠٣/ظ، ١٠٣/و،
١٠٤/ظ، ١٠٤/و، ١٠٥/ظ، ١٠٥/و، ١٠٦/ظ -
بهذا الترتيب المختل.

• ثم: ١٠٦/و وفيه - بخطِّ وورقٍ مُخْتَلِفِينَ:-
السادس من كتابِ سيبويه، وتعليقاتُ بخطِّ
مُخْتَلِفٍ أيضًا.

• ثم: ١٠٧/ظ، ثم: ١٠٩/و، ١١٠/ظ، ١١٠/و،
١١١/ظ، ١١١/و، ١١٢/ظ، ١١٢/و، ١١٣/ظ،
١١٤/ظ، ١١٥/ظ، ١١٥/و، ١١٦/ظ، ١١٦/و،
١١٧/ظ، ١١٧/و، ١١٨/ظ، ١١٨/و، ١١٩/ظ،
١١٩/و، ١٢٠/ظ، ١٢٠/و، ١٢١/ظ، ١٢١/و،
١٢٢/ظ، ١٢٢/و، ١٢٣/ظ، ١٢٣/و، ١٢٤/ظ،
١٢٤/و، ١٢٥/ظ، ١٢٥/و، ١٢٦/ظ - بهذا
الترتيب المقلوب.

• ثم: ١٢٦/و: عليها تعليقاتُ بخطِّ مُخْتَلِفٍ لا
علاقةَ لها بالمتن.

• ثم: ١٢٧/و، ١٢٧/ظ مُرْتَبَةً.
وأما الأبوابُ التي تَضَمَّنْها هذا القسمُ من النسخة،
فما بقيَ من الخطِّ القديمِ واحدٌ وخمسونَ بابًا،
هي الأجزاءُ من الأوَّلِ للخامسِ، وأما ما بقيَ
من الخطِّ المتأخَّرِ فخمسةَ عشرَ بابًا، فمجموعُ
الأبوابِ في هذا القسمِ من النسخة ٦٦ بابًا؛ وهذا
مسرُّها^(١١١):

الأوَّلُ من كتابِ سيبويه ستةَ عشرَ بابًا:
هذا بابُ عِلْمِ ما الكَلِمُ من العَرَبِيَّةِ، هذا بابُ

(١١١) اعتمدتُ في عبارتها على نشرة هارون، ولم أقارنُ
ألفاظها كلها بالمخطوط، لأن الاختلاف فيها يسير جدا.

مَجَارِي أواخرِ الكَلِمِ مِنَ العَرَبِيَّةِ، هَذَا بَابُ المُسْنَدِ
والمُسْنَدِ إِلَيْهِ، هَذَا بَابُ اللفظ للمعاني، هَذَا بَابُ مَا
يَكُونُ فِي اللفظِ مِنَ الأَعْرَاضِ، هَذَا بَابُ الاستقامة
مِنَ الكَلَامِ والإِحَالَةِ، بَابُ مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرَ، هَذَا
بَابُ الفَاعِلِ...، هَذَا بَابُ الفَاعِلِ الَّذِي لَمْ يَتَعَدَّهُ
فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ وَالْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يَتَعَدَّ إِلَيْهِ فَعْلُ
فَاعِلٍ وَلَمْ يَتَعَدَّهُ فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ، هَذَا بَابُ الفَاعِلِ
الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ، هَذَا بَابُ الفَاعِلِ
الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَإِنْ شَتَّتْ اقْتَصَرَتْ
عَلَى المَفْعُولِ الأوَّلِ وَإِنْ شَتَّتْ تُعَدِّي إِلَى الثَّانِي
كَمَا تُعَدِّي إِلَى الأوَّلِ، هَذَا بَابُ الفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ
فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ
المَفْعُولَيْنِ دُونَ الأُخْرَى، هَذَا بَابُ الفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ
فَعْلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْتَصِرَ
عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ دُونَ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ المَفْعُولَ ههنا
كَالفَاعِلِ فِي البَابِ الأوَّلِ الَّذِي قَبْلَهُ فِي المَعْنَى، هَذَا
بَابُ المَفْعُولِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ، هَذَا
بَابُ المَفْعُولِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَيْسَ
لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الأُخْرَى، هَذَا بَابُ
مَا يَعْمَلُ فِيهِ الفَعْلُ فَيَنْتَصِبُ وَهُوَ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ
الفَعْلُ وَلَيْسَ بِمَفْعُولٍ.

الجزء الثاني من كتاب سيبويه عشرة أبواب:

هَذَا بَابُ الفَعْلِ الَّذِي يَتَعَدِّي اسْمَ الفَاعِلِ إِلَى اسْمِ
المَفْعُولِ وَاسْمَ الفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ،
هَذَا بَابُ تُخْبِرُ فِيهِ عَنِ النُّكْرَةِ بِنُكْرَةٍ، هَذَا بَابُ مَا
أُجْرِيَ مَجْرَى لَيْسَ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ بِلِغَةِ أَهْلِ

الحجازِ ثَمَّ يَصِيرُ إِلَى أَصْلِهِ وَذَلِكَ الحَرْفِ مَا، هَذَا
بَابُ مَا يُجْرَى عَلَى المَوْضِعِ لَا عَلَى الاسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ،
هَذَا بَابُ الإِضْمَارِ فِي لَيْسَ وَكَانَ كَالِإِضْمَارِ فِي إِنَّ إِذَا
قُلْتَ: إِنَّهُ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ، وَإِنَّهُ أُمَّةٌ اللَّهُ ذَاهِبَةٌ، هَذَا
بَابُ مَا يَعْمَلُ عَمَلَ الفَعْلِ وَلَمْ يَجْرِ مَجْرَى الفَعْلِ
وَلَمْ يَتِمَّكَنْ تَمَكُّنَهُ، هَذَا بَابُ الفَاعِلَيْنِ وَالْمَفْعُولَيْنِ
الَّذِينَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَفْعَلُ بِفَاعِلِهِ مِثْلَ الَّذِي
يَفْعَلُ بِهِ وَمَا كَانَ نَحْوَ ذَلِكَ، هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ
فِيهِ الاسْمُ مَبْنِيًّا عَلَى الفَعْلِ قُدَمَ أَوْ أُخَّرَ وَمَا يَكُونُ
فِيهِ الفَعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى الاسْمِ، هَذَا بَابُ مَا يَجْرَى مِمَّا
يَكُونُ ظَرْفًا هَذَا المَجْرَى، بَابُ مَا يُخْتَارُ فِيهِ إِعْمَالُ
الفَعْلِ مِمَّا يَكُونُ فِي المَبْتَدَأِ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ الفَعْلُ، هَذَا
بَابُ يُحْمَلُ فِيهِ الاسْمُ عَلَى اسْمِ بُنْيِ عَلَيْهِ الفَعْلُ
مَرَّةً وَيُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى اسْمِ مَبْنِيٍّ عَلَى الفَعْلِ
أَيَّ ذَلِكَ فَعَلْتَ جاز.

الجزء الثالث من كتاب سيبويه تسعة أبواب:

بَابُ مَا يُخْتَارُ فِيهِ النِّصْبُ وَلَيْسَ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ
بُنْيِ عَلَى الفَعْلِ وَهُوَ بَابُ الاستفهامِ، هَذَا بَابُ مَا
يُنْصَبُ فِي الأَلْفِ، هَذَا بَابُ مَا جَرَى فِي الاستفهامِ
مِنَ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ مَجْرَى الفَعْلِ كَمَا
يَجْرِي فِي غَيْرِهِ مَجْرَى الفَعْلِ، هَذَا بَابُ الأَفْعَالِ
الَّتِي تُسْتَعْمَلُ وَتُلْغَى، بَابُ مَا يُخْتَارُ فِيهِ إِعْمَالُ
الفَعْلِ مِمَّا يَكُونُ فِي المَبْتَدَأِ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ الفَعْلُ، هَذَا
بَابُ الأَمْرِ والنَّهْيِ، هَذَا بَابُ حُرُوفِ أُجْرِيَتْ مُجْرَى
حُرُوفِ الاستفهامِ وَحُرُوفِ الأَمْرِ والنَّهْيِ، هَذَا بَابُ
مِنَ الفَعْلِ يُسْتَعْمَلُ فِي الاسْمِ ثَمَّ يُبَدَلُ مَكَانَ ذَلِكَ

الاسم اسمٌ آخَرَ فَيَعْمَلُ فِيهِ كَمَا عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ، هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ يُبَدِّلُ فِيهِ الْآخَرَ مِنَ الْأَوَّلِ وَيُجْرَى عَلَى الْاسْمِ كَمَا يُجْرَى أَجْمَعُونَ عَلَى الْاسْمِ وَيُنْصَبُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ.

الجزء الرابع من كتاب سيبويه سبعة أبواب:

هَذَا بَابٌ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ فِي الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى...، بَابٌ جَرَى مَجْرَى الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فَعَلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى، هَذَا بَابٌ صَارَ الْفَاعِلُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فَعَلَ فِي الْمَعْنَى وَمَا يَعْمَلُ فِيهِ، بَابٌ مِنَ الْمَصَادِرِ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ فِي عَمَلِهِ وَمَعْنَاهُ، بَابٌ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ بِالْفَاعِلِ فِيمَا عَمِلَتْ فِيهِ وَلَمْ تَقْوِ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ الْفَاعِلِ، هَذَا بَابٌ اسْتَعْمَالَ الْفِعْلِ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى لِاتِّسَاعِهِمْ فِي الْكَلَامِ وَالْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ، هَذَا بَابٌ وَقُوعِ الْأَسْمَاءِ ظُرُوفًا وَتَصْحِيحِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى.

الجزء الخامس من كتاب سيبويه تسعة أبواب:

هَذَا بَابٌ مَا يَكُونُ فِيهِ الْمَصْدَرُ حِينًا لِسَعَةِ الْكَلَامِ وَالِاخْتِصَارِ، هَذَا بَابٌ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَصَادِرِ مَفْعُولًا فَيَرْتَفَعُ كَمَا يَنْتَصِبُ إِذَا شَغَلَتْ الْفِعْلَ بِهِ وَيَنْتَصِبُ إِذَا شَغَلَتْ الْفِعْلَ بغيره، هَذَا بَابٌ مَا لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ وَلَا بغيره...، هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ سُمِّيَ الْفِعْلُ فِيهِ بِأَسْمَاءٍ لَمْ تَوْخَذْ مِنْ أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ الْحَادِثِ وَمَوْضِعُهَا مِنَ الْكَلَامِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، هَذَا بَابٌ مَتَصَرَّفٌ رُوِيَ، هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ سُمِّيَ

الْفِعْلُ فِيهِ بِأَسْمَاءٍ مُضَافَةٍ لَيْسَتْ مِنْ أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ الْحَادِثِ وَلَكِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ الَّتِي كَانَتْ لِلْفِعْلِ، هَذَا بَابٌ مَا جَرَى مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمُسْتَعْمَلِ إِظْهَارُهُ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ مُسْتَتَغِنٍ عَنِ لَفْظِكَ بِالْفِعْلِ، هَذَا بَابٌ مَا يُضْمَرُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ فِي غَيْرِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، هَذَا بَابٌ مَا يُضْمَرُ فِيهِ الْفِعْلُ.

الجزء السادس من كتاب سيبويه خمسة عشر بابًا - وهو بالخَطِّ الْمُتَأَخَّرِ عَنِ السَّابِقِ -:

هَذَا بَابٌ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ اسْتِعْنَاءً عَنْهُ، هَذَا بَابٌ مَا جَرَى مِنْهُ عَلَى الْأَمْرِ وَالتَّحْذِيرِ، هَذَا بَابٌ مَا يَكُونُ مَعْطُوفًا فِي هَذَا الْبَابِ، هَذَا بَابٌ يُحَذَفُ مِنْهُ الْفِعْلُ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ، هَذَا بَابٌ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ فِي غَيْرِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، هَذَا بَابٌ مَا يَظْهَرُ فِيهِ الْفِعْلُ وَيَنْتَصِبُ فِيهِ الْاسْمُ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ وَمَفْعُولٌ بِهِ كَمَا انْتَصَبَ نَفْسَهُ فِي قَوْلِكَ: امْرَأً وَنَفْسَهُ، هَذَا بَابٌ مَعْنَى الْوَاوِ فِيهِ كَمَعْنَاهَا فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّهَا تَعْطِفُ الْاسْمَ هُنَا عَلَى مَا لَا يَكُونُ مَا بَعْدَهُ إِلَّا رَفْعًا عَلَى كُلِّ حَالٍ، بَابٌ مِنْهُ يُضْمَرُونَ فِيهِ الْفِعْلُ لِقُبْحِ الْكَلَامِ إِذَا حُمِلَ آخِرُهُ عَلَى أَوَّلِهِ، بَابٌ مَا يُنْصَبُ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ غَيْرِ الْمُسْتَعْمَلِ وَإِظْهَارِهِ، هَذَا بَابٌ مَا جَرَى مِنَ الْأَسْمَاءِ مَجْرَى الْمَصَادِرِ الَّتِي يُدْعَى بِهَا، وَهَذَا بَابٌ مَا أُجْرَى مَجْرَى الْمَصَادِرِ الْمَدْعُوعِ بِهَا مِنَ الصِّفَاتِ، بَابٌ مَا جَرَى مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُضَافَةِ

مَجْرَى المَصَادِرِ المَفْرَدَةِ المَدْعُوِّ بِهَا وَإِنَّمَا أُضِيفَتْ لِيَكُونَ المُضَافُ فِيهَا بِمَنْزِلَتِهِ فِي اللّامِ إِذَا قُلْت: سَقِيًّا لَكَ لِتُبَيِّنَ مَنْ تَعْنِي، هَذَا بَابٌ مَا يَنْتَسِبُ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ المَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ مِنَ المَصَادِرِ فِي غَيْرِ الدُّعَاءِ، هَذَا بَابٌ أَيضًا مِنَ المَصَادِرِ يَنْتَسِبُ بِإِضْمَارِ الفِعْلِ المَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ...، بَابٌ يُخْتَارُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ المَصَادِرُ مَبْتَدَأً مَبْنِيًّا عَلَيْهَا مَا بَعْدَهَا وَمَا أَشْبَهَ المَصَادِرَ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

وَفِي آخِرِهِ: «يَتْلُوهُ»: هَذَا بَابٌ مِنَ النِّكَرَةِ يُجْرَى مَجْرَى مَا فِيهِ الأَلْفُ وَاللّامُ مِنَ المَصَادِرِ وَالأَسْمَاءِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ... عَوْرَضَ وَصَحَّحَ وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ»

الخاتمة:

الحَمْدُ لِلَّهِ وَحَدُّهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ، أَمَا بَعْدُ،

فَهَذَا بَحْثٌ مُقْتَضِبٌ فِي نُسْخَةِ عَتِيقَةٍ مِنْ نُسْخِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ، وَهِيَ المَحْفُوظَةُ بِدَارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ ١٣٩ نَحْوِ، وَقَدْ خَصَّصْتُهُ بِالقِسْمِ الأوَّلِ مِنْ هَذِهِ النُّسْخَةِ، وَأَمَّا القِسْمُ الثَّانِي فَحَدِيثُهُ - «وَإِنْ كَانَ يَقَارِبُ حَدِيثَ الأوَّلِ - يَصْعَبُ» جَمْعُهُ فِي بَحْثٍ وَاحِدٍ، وَمِنْ أَبْرَزِ النِّتَائِجِ الَّتِي بَلَّغْتُهَا فِيهِ: بَيَانُ نَفَاسَةِ هَذِهِ القِطْعَةِ وَقَدِمِهَا، فَهِيَ نُسْخَةٌ بَغْدَادِيَّةٌ مَنقُولَةٌ عَنِ نُسْخَةِ المَازِنِيِّ المَقْرُوءَةِ عَلَيْهِ فِي مَجَالِسِهِ البَصْرِيَّةِ بِحُضُورِ أَبِي العَبَّاسِ المُبَرَّدِ، وَتَصْحِيحُ خَطَأِ قَوْلِ اعْتِمَادِهَا عَلَى نُسْخَةِ الرَّجَّاجِ، وَإِظْهَارُ بَعْضِ مَا فِيهَا مِنَ الحَوَاشِي الَّتِي خَلَّتْ مِنْهَا النُّسْخَةُ المَتَأَخَّرَةُ، وَنَسْبَتُهَا إِلَى زَمَانِهَا

اعْتِمَادًا عَلَى قِرَائِنِ الخَطِّ وَالصُّبْطِ، وَأَسْأَلُ اللّاهُ أَنْ يَنْفَعَ بِمَا كَتَبْتُ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ العَمَلِ الجَارِي بَعْدَ انْقِضَاءِ الأَجَالِ. وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

- «القرآن الكريم»، بمكتبة باريس الوطنية، نُسخُ عدة نوات الأرقام: ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣١.
- «القرآن الكريم»، بمكتبة حكيم أوغلو، بإسطنبول، نُسختان، برقم: ٢، ٣.
- «الرسالة»، أبو عبدالله مُحَمَّد بن إدريس الشافعيّ ٢٠٤ هـ، بدارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ، برقم: ٤١ م أصول فقه.
- «الكامل في اللّغَةِ والأدب» أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد المَبْرَدُ ٢٨٥ هـ، بمكتبة الفاتح، بإسطنبول، برقم: ٤٠٢٢.
- «الكتاب»، أبو بشر عمرو بن عثمان المَعْرُوفُ بِسَيَبَوِيهِ ١٨٠ هـ، بدارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ، برقم: ١٣٧ نحو.
- «المأثور في اللّغَةِ»، أبو العُمَيْثِلِ الأَعْرَابِيُّ ٢٤٠ هـ، بمكتبة وليّ الدين أفندي، بإسطنبول، برقم: ٣١٣٩.
- «المَدخَلُ فِي عِلْمِ أَحْكَامِ النُّجُومِ»، أبو مَعِشَرِ البَلْخِيِّ ٢٧٢ هـ، بمكتبة جَارِ اللّاهِ أفندي، بإسطنبول، برقم: ١٥٠٨.
- «غريبُ الحديث»، أبو عبدِ اللّاهِ مُحَمَّد بنُ مُسْلِمِ ابنِ قَتَيْبَةَ ٢٧٦ هـ، بمكتبة شستربتي، بديلن، برقم: ٣٤٩٤.
- «غريبُ الحديث»، أبو عُبيدِ القاسمِ بنُ سَلَامٍ ٢٢٤ هـ، بمكتبة ليدن، بهولندا، برقم: ٢٩٨.

- «كتابُ الكِتَاب»، أبو مُحَمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ جَعْفَرِ بنِ درستويه ٣٤٧هـ، ضمن مجموعِ المكتبةِ الوطنيَّة، بالرباط، برقم: ١٠٠/٤.
- ثانيًا: المطبوعات:**
- «أدبُ الكاتب»، ابنُ قتيبةَ ٢٧٦هـ، تحقيق: مُحَمَّدُ الدالي، مؤسَّسةُ الرسالة، بيروت. د.ت.
- «أصولُ الضَّبِطِ وكيفيَّتهُ على جهةِ الاختصار»، أبو داودَ سليمانَ بنُ نجاحَ ٤٩٦هـ، تحقيق: أحمدُ شرشال، مُجمِّع الملك فهد لطباعةِ المُصحفِ الشَّريف، المدينةُ المنوَّرة، ط١، ١٤٢٧هـ.
- «إعرابُ القرآن»، أبو جَعْفَرِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ النَّحَّاسِ ٣٣٧هـ، تحقيق: عبدالمعز خليل، دارُ الكُتبِ العلميَّة، ط١، ١٤٢١هـ.
- «الإلماعُ إلى معرفةِ أصولِ الروايةِ وتقبيدِ السَّماعِ» أبو الفضلِ عياضُ بنُ موسى اليَحْصَبِي ٥٤٤هـ، المُعروفُ بالقاضي عياض، تحقيق: السيد أحمد صقر، دارُ التراثِ بمصر، ط١، ١٣٧٩هـ.
- «الانتصارُ لسَيِّوِيَه على المُبرِّد»، أبو العبَّاسِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ ولادٍ ٣٣٢هـ، تحقيق: زهير سلطان، مؤسَّسةُ الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ.
- «التفسيرُ البَسيط»، أبو الحسنِ عليُّ بنُ أَحْمَدِ الواحديُّ ٤٦٨هـ، عمادةُ البَحثِ العلميِّ بجامعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سعود، بالرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.
- «التكملةُ لكتابِ الصَّلَة»، مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ القُضاعيُّ المُعروفُ بابنِ الأَبَّار ٦٥٨هـ، تحقيق: عبد السلام الهراس، دارُ الفكر للطباعة، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.
- «الجامعُ لأخلاقِ الراوي والسَّماع»، أبو بكرِ أَحْمَدُ بنُ عليٍّ المُعروفُ بالخطيبِ البغداديِّ ٤٦٣هـ، تحقيق: محمود الطحَّان، مكتبةُ المعارف، الرياض. ط١، ١٤٠٣هـ.
- «الخصائصُ»، أبو الفتحِ عثمانُ بنُ جَنِّي ٣٩٢هـ، تحقيق: مُحَمَّدُ النجار، الهيئةُ المصريَّةُ العامَّةُ للكتاب، القاهرة، ط٤.
- «الخَطُّ المُبرِّد» ٢٨٥هـ، تحقيق: سعدون الجبوري، جامعة تكريت، كليةُ التربية للعلوم الإنسانيَّة، مج٢٦، ع١١، ٢٠١٩م.
- «الخَطُّ»، أبو بكرِ مُحَمَّدُ بنُ السَّرِيِّ بنِ السَّرَّاجِ ٣١٦هـ، تحقيق: خولة الجبوري، دارُ الكُتبِ العلميَّة، ط١، ١٤٣٨هـ.
- «الكافي في شرحِ الهادي»، أبو المعالي عَزُّ الدين الزَّنْجانيُّ ٦٥٥هـ، تحقيق: محمود فجال وأنس بن محمود، دارُ النور المُبين بعمان، ط١، ٢٠١٦م.
- «الكِتَابُ»، سَيِّوِيَه ١٨٠هـ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ.
- «المُحكَّمُ في علمِ نَقَطِ المَصحفِ»، أبو عمرو عثمانُ بن سعيدِ الداني ٤٤٤هـ، تحقيق: غانم الحمد، دار الغوثاني للدراسات القرآنيَّة، ط١، ١٤٣٨هـ.
- «المُخَطوطات»، ألفونس دان، ترجمة: مُصطفى الطوبي، مَعهد المَخَطوطاتِ العَرَبِيَّة، القاهرة، ط١، ١٤٤١هـ.
- «المرجعُ في علمِ المَخَطوطِ العَرَبِيِّ»، آدم جاسك، ترجمة مراد تدغوت، مَعهدُ المَخَطوطاتِ العَرَبِيَّة، القاهرة، ط١، ١٤٣٨هـ.
- «المَطالعُ النَّصريُّ للمطابعِ المصريَّة في الأصولِ الخَطِيَّة»،

- نصرُ الوفائيِّ الهورينيِّ ١٢٩١هـ، تحقيق: طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٦هـ .
- «المقفى الكبير»، تقيُّ الدين المقرزيِّ ٨٤٥هـ، تحقيق: مُحَمَّدُ اليعلويِّ، دارُ الغربِ الإسلاميِّ، بيروت، ط ٢، ١٤٢٧هـ .
- «المنتخبُ الأكملُ على كتابِ الجُمَلِ»، مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ الأنصاريِّ، المعروفُ بالخفاف ٦٥٧هـ، تحقيق: أحمدُ بوياء ولد الشيخ، رسالة دكتوراه بجامعة أمِّ القُرى، بتاريخ: ١٤١٢هـ .
- «النَّقْطُ والشَّكْلُ»، ابنُ السَّراجِ ٣١٦هـ، ضمنَ كتابِ علمِ النَّقْطِ والشَّكْلِ -التاريخُ والأصول-، جمعٌ وتحقيقٌ ودراسة: غانم الحَمَد، دارِ عمار، الأردن، ط ١، ١٤٣٧هـ .
- «الهجاءُ -آخرُ أبوابِ التذييل-»، أبو حيانَ مُحَمَّدُ بنُ يوسف الأندلسيِّ ٧٤٥هـ، تحقيق: تركي بن سهو العتيبيِّ، دارِ صادر، بيروت، ط ٢، ١٤٣٠هـ .
- «الوافي بالوَفَيَاتِ»، خليلُ بنُ أبيك الصفديِّ ٧٦٤هـ، تحقيق: أحمدُ الأرنؤوط وتركي مصطفى، دارُ إحياءِ التراثِ، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ .
- «بُغْيَةُ الطَّلَبِ في تاريخِ حَلَبِ»، عمرُ بنُ أحمدَ بنِ العديم ٦٦٠هـ، تحقيق: سهيل زكار، دارِ الفكر، بيروت .
- «بُغْيَةُ الوُعَاةِ في طبقاتِ اللُّغويينَ والنُّحاةِ»، عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكرِ المعروفُ بجلالِ الدينِ السيوطيِّ، تحقيق: مُحَمَّدُ أبو الفضلِ إبراهيم، المكتبةُ العَصْرِيَّة، بيروت .
- «تاريخُ الإسلامِ وَوَفَيَاتِ المَشاهيرِ والأعلامِ»، مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ قايمازِ الذهبيِّ ٧٤٨هـ، تحقيق: بشارُ عوَّادِ معروف، دارُ الغربِ الإسلاميِّ، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ .
- «تاريخُ العُلَماءِ النَّحويينَ مِنَ البصريينَ والكوفيِّينَ وغيرِهِم»، أبو المحاسنِ المفضلُ بنُ مُحَمَّدِ التنوخيِّ ٤٤٢هـ ، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، دارُ هَجَرَ للطباعةِ والنشرِ، مصر، ط ٢، ١٤١٢هـ .
- «تاريخُ بغدادَ»، أبو بكرِ أحمدُ بنُ عليِّ المعروفُ بالخطيبِ البَغداديِّ ٤٦٣هـ، تحقيق: بشارُ عوَّادِ معروف، دارُ الغربِ الإسلاميِّ، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ .
- «تصنيفاتُ المُحدَثينَ»، أبو أحمدَ الحسنُ بنُ عبدِ الله العسكري ٣٨٢هـ، تحقيق: محمودُ أحمدَ ميرة، دارُ البشائرِ الإسلاميَّة، ط ٢، ١٤٢٨هـ .
- «حواشي كتابِ سيبويهِ» جَمَعَهَا وعلَّقَهَا: أبو عليِّ الحسنُ بنُ مُحَمَّدِ الفارسيِّ ٣٧٧هـ وآخرون، تحقيق: سليمان العيونيِّ، دارُ طيبة الخضراء، مكَّة المَكْرَمَة، ط ٢، ١٤٤٣هـ .
- «شرحُ جُمَلِ الرَّجَاجِيِّ»، طاهرُ بنُ أحمدَ المعروفُ بابنِ بابشادَ ٤٦٩هـ، تحقيق: حُسَيْنِ علي السعديِّ، رسالة دكتوراه بكلية الآداب بجامعة بغداد، لعام: ٢٠٠٣هـ .
- «شرحُ جُمَلِ الرَّجَاجِيِّ»، عليُّ بنُ مؤمنِ الإشبيليِّ المعروفُ بابنِ عصفور ٦٦٩هـ، تحقيق: صاحبُ أبو جناح، د.ت.
- «شرحُ كتابِ سيبويهِ»، السيرافيِّ ٣٦٨هـ، تحقيق: رمضان عبد التواب، وآخرين، دارُ الكتبِ والوثائقِ القوميَّة بالقاهرة، ط ٢، ١٤٢٩هـ .
- «شرحُ وسيلةِ الإصَابَةِ»، ابنُ خطيبِ الدهشة ٨٤٣هـ، تحقيق: أحمدُ رجبِ سالم، دارُ الضياعِ، الكويت، ط ١، ١٤٤٣هـ .
- «صبحُ الأعشى في صناعةِ الإنشاءِ»، أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ

- «كتابُ الكِتَاب»، ابنُ درستويه ٣٤٧هـ، تحقيق إبراهيم السامرائي وعبد الحُسين الفتلي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ .

- «كتابُ سيبويه - طرقُ الروايةِ وتقاليدهُ النقل-»، جونيف أومبير، ترجمة: مراد تدغوت، معهدُ المخطوطاتِ العربيَّة، القاهرة، ط١، ١٤٤٣هـ .

- «ليس في كلامِ العَرَبِ ، الحُسينُ بنُ أحمدَ بنِ خالويه ٣٧٠هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، طبعةُ خاصَّة، مَكَّة المَكْرَمَة، ط١، ١٣٩٩هـ .

- «مُعجمُ الأدباء» أو «إرشادُ الأريبِ إلى معرفةِ الأديب»، ياقوتُ بنُ عبدِ الله الحَمَوِّي ٦٢٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، دارُ الغربِ الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ .

- «معرفةُ أنواعِ علومِ الحَدِيث» أو «مُقَدِّمةُ ابنِ الصلاح»، عثمانُ بنُ عبدِ الرحمنِ المعروفُ بابنِ الصلاح ٦٤٣هـ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ .

- «نزهةُ الألباءِ في طبقاتِ الأدباء»، أبو البركاتِ عبدُ الرحمنِ بنُ مُحَمَّدِ الأنباريِّ ٥٧٧هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبةُ المنار، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ .

ثالثاً: الدوريات:

- «رسالةُ النُّقْطِ والشَّكْلِ»، أبو بكر بن السراج ٣١٦هـ، تصحيح وترجمة: حميد رضا مُستفيد، مَجَلَّةُ نامة بهارستان، إيران، مج١٥، ع٥، ٢٠٠٩م .

- «مَجَلَّةُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّة»، المَجَلدُ الثامن، مطبعةُ وزارةِ التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٥٥م .

عليُّ القَلَقَشندي ٨٢١هـ، دارُ الكُتُبِ والوثائقِ القوميَّة مصورة من الأُميريَّة، ط٣، ١٤٣١هـ .

- «صناعةُ الكِتَاب»، أبو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ٣٣٧هـ، تحقيق: بدر ضيف، دارُ العلومِ العَرَبِيَّةِ بيروت، ط١، ١٤١٠هـ .

- «طبقاتُ النحويينَ واللغويين»، أبو بكر مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ الزُّبَيْديِّ ٣٧٩هـ، تحقيق: مُحَمَّدُ أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢ .

- «علمُ الاكتناهِ العَرَبِيِّ الإسلاميِّ»، قاسم السامرائي، مركزُ الملك فيصل للبحوثِ والدراساتِ الإسلاميَّة، ط١، ١٤٢٢هـ .

- «علمُ المخطوطِ العَرَبِيِّ بحوثٌ ودراسات»، مجموعةُ مصنِّفين، معهدُ المخطوطاتِ العَرَبِيَّة، وزارةُ الأوقافِ والشؤونِ الإسلاميَّة، الكويت، ضمن سلسلة الوعي الإسلامي، الإصدار: ٧٩، ط١، ١٤٣٥هـ .

- «فَهْرَسُ مخطوطاتِ دارِ الكُتُبِ المِصرِيَّة» أو «فَهْرَسُ الكُتُبِ العَرَبِيَّةِ الموجودِ بالدارِ لغايةِ شهرِ سبتمبر، سنة: ١٩٢٥هـ، وملحقٌ بالكُتُبِ العَرَبِيَّةِ الواردةِ للدارِ لغايةِ شهرِ مايو، سنة: ١٩٢٦هـ»، مطبعةُ دارِ الكُتُبِ المِصرِيَّة، ط١، ١٣٤٥هـ .

- «قواعدُ الإملاء»، مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بدمشق، ط٢، ١٤٣٥هـ .

- «قواعدُ الكِتَابَةِ العَرَبِيَّةِ في علمي الخَطِّ والنُّقْطِ»، أسامةُ بنُ عبدِ الرزَّاقِ شيراني، رسالةُ دكتوراه من قسمِ اللغوياتِ، بكليةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، بالجامعةِ الإسلاميَّةِ بالمدينةِ المُنَوَّرَة، بتاريخ: ١٤٤٤هـ .